



قسم العلاقات الدولية

الفشل الدولاتي الليبي وأثره على أمن دول الجوار

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

إشراف الأستاذة:
بن دادة كلثوم

إعداد الطالبة:
البشير كوثر

أعضاء لجنة المناقشة:

الرتبة العلمية، اسم ولقب الاستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د/ لراي علي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د/ بن دادة كلثوم	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د/ بولالوة ياسين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021



قسم العلاقات الدولية

الفشل الدولاتي الليبي وأثره على أمن دول الجوار

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

إشراف الأستاذة:
بن دادة كلثوم

إعداد الطالبة:
البشير كوثر

أعضاء لجنة المناقشة:

الرتبة العلمية، اسم ولقب الاستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د/ لوراري علي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د/ بن دادة كلثوم	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د/ بولالوة ياسين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع
أتقدم بجزيل الشكر لأستاذتي المشرفة "بن دادة كلثوم" على الدعم
النفسي والفكري من توجيهات ونصائح
كما أشكر الأساتذة الأفاضل على قبولهم مناقشة الدراسة.

إِهْدَاء

إلى العائلة الكريمة.

وإلى كل من يسعى لحماية أمن هذا البلد وأزدهاره

ملخص الدراسة:

يناقش موضوع الدراسة فشل الدولة الليبية وتبعاته على أمن دول الجوار من خلال مقارنة تبحث في الأسباب الداخلية التاريخية، الإجتماعية، السياسية التي قادت إلى أزمات في كافة مجالات الحياة في فترة حكم القذافي، وأسباب خارجية أججت الوضع أكثر، مما أفضى إلى ثورة فبراير 2011 المعبرة عن سخط الشعب، والتي سارت بمختلف مظاهرها إلى نتيجة أزمة شرعية للدولة الليبية، خلصت إلى وسمها بالدولة الفاشلة، التي يميزها الإنفلات الأمني لغياب شبه تام للمؤسسات الرسمية القادرة على احتكار العنف، وحالة الفراغ والإنقسام السياسي، لتفصل في أهم التداعيات الداخلية من تهديدات كانتشار السلاح وبروز الجماعات المسلحة، التي استقطبت بدورها الإرهاب، الجماعات الإجرامية، مصدرها الحدود الهشة التي حولت ليبيا لممر للمهاجرين غير الشرعيين وغيرها من الجرائم المنظمة الناتجة عن غياب الإقتصاد الرسمي، كلها تدعم حدة النزاع الداخلي في ظل التنافس على السلطة بين الأطراف المتعددة الداخلية والخارجية المستفيدة من الوضع، ثم تحليل الدراسة في ظل توسع مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة ومستوياته، بتوسع التهديدات التي تحيط بالفواعل، أهم تبعات التهديدات التماثلية داخل ليبيا على محيطها الخارجي من دول الجوار، بالتعرف على أهم التهديدات اللاتماثلية التي تفرضها حالة الفشل في ليبيا على كل من الدول المغاربية ودول الساحل الإفريقي وما يسندها من تدخلات أجنبية، لتنتهي بنتيجة تبادل المخاطر، في علاقة تأثير وتأثر بين الدولة الليبية الفاشلة وغيرها من الدول المجاورة.

الكلمات المفتاحية: الفشل الدولاتي، ليبيا، الأمن ، دول الجوار.

Abstract :

The study discusses the failure of libyan state and its consequences for the security of neighboring countries through an approach that examines the historical, social and political internal causes that led to crises in all areas of life during the Gaddafi's rule period, and external causes that fueled the situation further, which led to the february 2011 revolution. Expressing the people's discontent, which in its various manifestations led to the result of a legitimate crisis for the Libyan state, concluded by calling it a failed state, which is characterized by insecurity due to the almost complete absence of official institutions capable of monopolizing violence, and the state of vacuum and political division, to separate the most important internal repercussions of threats such as the proliferation of weapons and the emergence of armed groups, which in turn attracted terrorism, criminal groups , their main source is the fragile borders that turned libya into a corridor for illegal immigrants and other organized crimes resulting from the absence of a formal economy that provides self-sufficiency . all of these circumstances support the intensity of the internal conflict in light of the competition for power, between the multiple internal and external parties benefiting from the situation. Then the study analyzes, the expansion of the concept of security after the cold war and its levels, with the expansion of the threats surrounding the actors, the most important consequences of the threats inside libya on its external surroundings from the neighboring countries , through identifying the most asymmetric threats imposed by the failed state of libya on both the maghreb and sahel countries, which are supported by foreign interventions. The both are ended with an exchange of risks, an influential relation between the failed state of libya and the neighboring countries.

Keywords : failed state, Libya, security, neighboring countries

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: عوامل ومظاهر فشل الدولة الليبية.

المبحث الأول: الفشل الدولاتي في ليبيا بين التحديات الداخلية والمؤثرات الخارجية.

- المطلب الأول: العوامل الداخلية.

- المطلب الثاني: العوامل الخارجية.

المبحث الثاني: مظاهر فشل الدولة الليبية.

- المطلب الأول: مظاهر الفشل على المستوى الداخلي.

- المطلب الثاني: على المستوى الخارجي.

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية في ليبيا.

المبحث الأول: التهديدات الأمنية الصلبة.

- المطلب الأول: انتشار السلاح وأمن الحدود.

- المطلب الثاني: الإرهاب والجريمة المنظمة.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الاجتماعية والإقتصادية.

- المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية.

- المطلب الثاني: التهريب بأنواعه.

الفصل الثالث: انعكاسات الفشل الدولاتي في ليبيا على أمن دول الجوار.

المبحث الأول: التهديدات الأمنية الليبية في المنطقة المغاربية.

- المطلب الأول: انعكاسات فشل الدولة الليبية على الجزائر.

- المطلب الثاني: تداعيات الفشل الدولاتي الليبي على تونس.

المبحث الثاني: التهديدات اللاتماثلية من ليبيا إلى دول الساحل الإفريقي.

- المطلب الأول: الحركات الانفصالية.

- المطلب الثاني: الإرهاب والتدخل الأجنبي.

خاتمة

النتائج

التوصيات

حقك الله

تمهيد:

بنهاية الحرب الباردة، تراجعت التهديدات العسكرية للدول الكبرى كأساس للخطر العالمي، ليعقبها ظهور تهديدات جديدة مصدرها الدول الأضعف والتي تسودها الأزمات في مختلف المجالات، وهي ما عرفت "بالدول الفاشلة"، وما لها من أثر على الأمن بمستوياته الثلاثة: الوطني والإقليمي والعالم، لما تخلقه من تهديدات تماثلية ولا تماثلية عابرة للحدود، تتجاوز فيها الفواعل الدولة إلى فواعل غير دولانية من جماعات إرهابية وعصابات الجريمة المنظمة وفصائل التمرد.

حيث تعتبر الدول الإفريقية أكثر الدول عبر العالم وسما بالفشل، نظرا للتقسيم الغربي لحدودها بعد الإستعمار، الذي لم يراعي التركيبة السوسيوولوجية للمجتمع الإفريقي وخصوصيته الثقافية والهوياتية، فباستيرادها للنموذج الغربي أصبحت دول الجنوب النسخة الفاشلة من الدولة "الوشتفالية" الغربية.

كذلك هو الحال في الدولة الليبية التي تصنف كل سنة في جداول صندوق السلام الدولي كدولة فاشلة لما تعيشه من مأزق أمني داخلي فرضه إرث القذافي من سياسات سابقة، وامتدت مظاهره إلى أزمة لا تزال قائمة بعد 12 عام من ثورة الديمقراطية في العالم العربي، والتي لا تهدد فقط ليبيا بالانتقال من مرحلة فشل إلى انهيار تام، بل تمتد جذورها عبر الحدود لتفرض على دول الجوار قائمة مطولة من التهديدات اللاتماثلية، من انتشار واسع للسلاح، وإرهاب وهجرة غير شرعية وجرائم منظمة وغيرها، تمتد على طول الشريط الحدودي المغربي والإفريقي من دول الساحل، فتأجج الصراع في بعضها، في حين تعيش أخرى حالة ترقب وتأهب مستمرة لما سيؤول إليه الوضع الليبي الأمني المنفلت وتبعاته على أمنها.

1. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الظروف التي تعيشها ليبيا من فوضى، وانسداد سياسي نتيجة صعوبات في المرحلة الإنتقالية، رغم مرور عقد على نهاية حكم القذافي وفشل الحراك الشعبي الذي نظم في سبيل التغيير منذ 2011، في تحقيق مطالبه بدولة مدنية، كنتيجة عن ما كرسه نظام القذافي في سبيل الحفاظ على منزلته من غياب للمؤسسات وتناقضات مجتمعية وانفلات أمني، وتزايد دور الميليشيات والفواعل غير الرسمية من قبائل، صنفت ليبيا لاحقا من الدول الفاشلة، وما يزيد الموضوع أهمية هو تأثير فقدان السيطرة على قدرة الدولة في تحقيق الأمن الداخلي وتبعاته من تهديدات فاقت

المستوى المحلي إلى الدول الحدودية من تهديدات لا تماثلية، وانتشار السلاح والإرهاب والتهريب وغيره من احتمالية تمدد الفشل، أصبحت تهدد بدورها استقراره الدول.

• الأهمية العلمية:

تبرز الأهمية العلمية للموضوع من خلال تبيان العلاقة بين الفشل الدولاتي في ليبيا وما تعيشه الدول من حالة التأهب الدائم تخوفا من تمدد مخاطر هذا الفشل إلى حدودها، من خلال تحليل وقائع المشهد الليبي والتهديدات الأمنية التي يصدرها إلى الجوار.

• الأهمية العملية:

تبرز الأهمية العملية في كونه من خلال التعرف على حالة الفشل الدولاتي في ليبيا وأسبابها وتداعياتها، وربط الأحداث بالصعوبات الداخلية التي تعيشها دول الجوار بسبب ما يغالبها من تهديدات لاتماثلية تتكلف للتصدي لها، فإننا نوفر من خلال الدراسة المعلومات التعريفية التي تهتم بها الأطراف الفاعلة في الدول المتضررة، خاصة الجزائر في سبيل صياغة استراتيجية فعالة لحماية حدودها.

2. طرح المشكلة البحثية:

سقوط السلطة ونهاية النظام القديم في ليبيا تحت حكم العقيد معمر القذافي وما أعقبه من حالة فوضى وصراع متعدد الأطراف المؤججة بدوافع تصفية حسابات قبلية، وتنافس على السلطة ومناطق النفوذ، تحت ركيزة غياب هياكل تفرض السلطة والقانون، وتحتكر العنف الشرعي، مما ثبط قدرات الدولة على ممارسة التزاماتها الداخلية والخارجية وأسس لمأزق أمني ساد على المستوى الداخلي لليبيا، وكان له أثره الواسع على أمن ما جاورها من حدود خاصة في بعده العسكري، في ظل التهديدات الجديدة التي يشهدها النظام الدولي، متجاوزة الإلتزام بضرورة تحقيق استقرار وطني إلى السعي لتحقيق استقرار إقليمي ودولي، مما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

هل أثر فشل الدولة الليبية على أمن واستقرار دول الجوار؟

3. الأسئلة الفرعية:

1. ما هي الدولة فاشلة؟
2. ما هو مسار الفشل الدولاتي في ليبيا؟
3. هل للعامل الخارجي دور في استمرار حالة الفشل الدولاتي الليبي؟
4. ما طبيعة المخاطر الأمنية التي يفرضها اللااستقرار في ليبيا خارجيا؟

4. فرضيات الدراسة:

- العجز البنيوي والوظيفي لمؤسسات الدولة الليبية، خاصة الأمنية منها، يخلق حالة اللاقانون داخل الدولة.
- يخلق فشل أداء الدولة الليبية لواجباتها اتجاه مواطنيها فجوة بين السلطة الحاكمة والمحكومين، وتبرز الولاءات الفرعية على حساب الولاء الوطني، نتيجة غياب العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة.
- تعيق الحدود الطويلة والهشة السياسات الأمنية للدول، وتساهم في انتقال التهديدات الأمنية من وإلى الداخل الليبي ودول الجوار.
- كلما تزايدت التهديدات الأمنية في ليبيا، كلما أدى ذلك إلى استمرار التدخل الأجنبي الذي يشكل بدوره خطرا على سيادة دول الجوار.

5. الدراسات السابقة:

- كتاب " التهديدات الإقليمية لدول الجوار على الأمن الجزائري"، تأليف الدكتور جارش عادل، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى 2018: قسمت دراسته إلى ثلاثة فصول، ناقش فيها توسع مفهوم الأمن بتنوع التهديدات الجديدة اللاتماثلية، وأن تحقيق الأمن الوطني من انتقل من القدرة على مواجهة التحديات العسكرية فقط إلى مواجهات سوسيو-اقتصادية، هذا إضافة إلى تراجع قدرة الدولة على احتكار الأمن في ظل ظهور فواعل جديدة "لادولالية" مثل الجماعات الإرهابية، وعصابات الجريمة المنظمة... كما تطرق في الجزء الثاني من الكتاب إلى أهم التهديدات المحيطة بالدولة الجزائرية من تقاطع الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة في الدول المحيطة بها، ثم انتقل في فصله الأخير لجهود حل الأزمة، ليخلص إلى أن هناك تهديدات رئيسية تحقق بالأمن الجزائري وهي امتداد النشاط الإرهابي نتيجة الفشل في دول الجوار، والتحديات المادية التي تفرضها التهديدات على الإقتصاد الجزائري.

✓ حيث أنه في إطار دراسته ذكر الدولة الفاشلة كأحد التهديدات لكنه لم يفصل فيها، لذلك فإن هاته الدراسة هي بمثابة دراسة مفصلة أكثر للدولة الفاشلة كتهديد، بإسقاط للمفهوم على الحالة الليبية، التي تعتبر أحد الدول التي تشكل الأحداث فيها، دورا أساسيا في استقرار أو تهديد حدود الدولة الجزائرية.

- كتاب " الأزمة الليبية والأمن الجزائري"، من تأليف الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي والأستاذة يسرى أوشريف، الدار الجزائرية، الطبعة الأولى 2016: قسمت دراسته إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول كمدخل مفاهيمي للأزمة، ثم اتبعها الفصل الثاني بإسقاط للمفهوم على الحالة الليبية، بالتطرق لأهم الخلفيات الإجتماعية مثل التركيبة القبلية وتوظيفها بعد ثورة 17 فبراير إلى تداعيات فشل السياسات الإقتصادية العامة ثم الخلفيات الأمنية من هشاشة تركيبة الجيش مثلا، ليتطرق لاحقا إلى أبرز المظاهر الأمنية للأزمة كتحول الإنتفاضة لنزاع مسلح، ثم تطرق أخيرا لمواقف دول الجوار وردود الفعل الدولية حيال الأزمة الليبية، ليخلص إلى نتيجة أن الأزمة الليبية تمثل تحدي أمني للجزائر من تهديدات إرهابية وجرائم منظمة، وشدد على أهمية الدور الجزائري في الحل، وضرورة تنسيقها مع الدول المجاورة لوضع آليات تنبؤ بالأزمات قبل تطورها.
- ✓ ركزت متغير الأزمة ودرست تهديداتها على الأمن الجزائري فقط، تتوسع الدراسة التي أقدمها لتشمل دور امتداد مدة الأزمة وتداعياتها الداخلية في إعلان فشل الدولة وتبعاتها على الجوار المغاربي من تونس والجزائر وكذلك الإفريقي من دول الساحل.

7. الإقترايات:

تم اختيار مقاربتين لدراسة الموضوع:

• مقارنة الدولة الفاشلة:

يبرز مفهوم الدولة الفاشلة وشكلها من خلال هاته المقاربة بمقارنتها مع ما يناقضها وهي الدول القوية، فالدولة القوية هي دول تتميز بقدرتها على تأمين مستوى معيشي وخدمات سكانية مرضية، كما تملك قاعدة اقتصادية جيدة وتستطيع الحفاظ على القانون والنظام العام الداخلي، وهي دول يميزها التماسك الاجتماعي واستقرار النظام السياسي، كما أنها قادرة على السيطرة على حدودها. أما الدولة الفاشلة فهي النقيض التام لهاته الأخيرة فهي تعاني من غياب للمؤسسات، ينقصها الشرعية التي تفرضها بالقوة من خلال استخدام وسائل قهرية ضد مواطنيها لفرض نفسها بالقوة، أجهزتها الأمنية من جيش وشرطة وكذلك القضائية غير فعالة، ويدير السلطة فيها أمراء الحرب والعصابات المسلحة أو المتطرفين، كما أنها غير قادرة على حماية حدودها.¹

ويحدد أستاذ القانون الدولي دانييل ثورر (DANIEL THURER) فيحدد مظاهر الدولة الفاشلة من منظور قانوني-سياسي في نقاط أساسية:²

1. المظهر الجغرافي أو الإقليمي، بمعنى أن فشل الدولة قائم من مشكلات داخلية وباطنية النمو، قد يكون لها تداعيات عابرة للحدود.

2. المظهر السياسي، الإنحلال التام أو شبه التام للبنى التي تضمن النظام، وانقسام سلطة الدولة التي تبرز خلال الحروب الأهلية، فيتقاتل العسكريون والجماعات المسلحة فيما بينها لتعزيز مواقعهم داخل الدولة أو الانفصال عنها.

3. المظهر الوظيفي، غياب الأجهزة القادرة على تمثيل إرادة وسيادة الدولة وتسهيل تفاعلاتها الخارجية، فرغم احتفاظ الدولة بالشرعية، إلا أنها فاقدة للقدرة على ممارسة وظائفها وتحقيق أهدافها.

أما بالنسبة للمنظور الاجتماعي، فالدولة الفاشلة تتميز بانحيار الأجهزة التي تحتكر الإستعمال المشروع للعنف المادي كما يصفها فيبر، من شرطة وقضاء وكافة الأجهزة المسؤولة عن الحفاظ على

¹ محمد مجدان، "التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي: المظاهر، الأسباب و الإنعكاسات"، مجلة دراسات استراتيجية، جامعة الجزائر، العدد 23، ص 97.

² عنان بوزيدي، "الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم و الظاهرة"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، مارس 2018، ص 71.

القانون والنظام، لإغما أنها لم تعد موجودة أو غير قادرة على إنجاز مهامها أو تستخدم لغير الغرض التي وجدت لأجله.

ومن ناحية علاقة الدولة الفاشلة بالتهديدات الأمنية اللاتماثلية، فيمكن ربطهما من خلال كون الفوضى وعدم الإستقرار التي تنشأ عن فشل الدولة وما يسندها من فقر وبطالة، تدفع أفرادها في إطار البحث عن الأمن أو الربح السريع لممارسة الأعمال الإجرامية من تجارة المخدرات وتهريب السلاح والبشر والهجرة وغيرها من الأعمال غير الشرعية.¹

فقد استخدمنا هذا الإقتراب في دراستنا هاته من خلال إسقاط مظاهر فشل الدولة على الحالة الليبية، ومدى ثبوت علاقة فشلها بانتشار التهديدات اللاتماثلية في دول الجوار.

• اقتراب "علاقة الدولة والمجتمع" لجويل ميجدال (JOEL S. MIGDA) :

و في مقاربته هاته يرى ميجدال بأن الدولة تكون ضعيفة عندما تفقد قدرتها على اختراق المجتمع وتنظيم العلاقات الإجتماعية، فهي عاجزة عن تحقيق تطلعاته ومصالحه، فبالتالي تتحول لدولة تعمل ضد مصالحه وتسعى لتفكيكه وإضعاف مؤسساته، مما يخلق ثقة بين أطراف العلاقة، وينتج مجتمعا ضعيف تحاول الدولة فرض هيمنتها عليه بتوظيف وسائل قمعية مستمدة من احتكارها لشرعية العنف.²

فقد استخدمنا المقاربة في دراستنا لطبيعة المجتمع القبلي الذي حكمه القذافي واستخدمه لإستمرارية حكمه، ثم قمعه لاحقا بدعوى عدم القدرة على التحكم فيه لوقت أطول، وما سببته الانقسامات القبلية والهوياتية داخل المجتمع من أزمة المصالح الضيقة وأزمة الثقة في المرحلة الإنتقالية، الناتجة عن أسبقية الولاءات القبلية على الولاء الوطني.

8. أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تقسيم الأسباب إلى ذاتية وموضوعية:

• الأسباب الذاتية:

التعرف على أصل مفهوم "الدول الفاشلة"، وأسباب ارتباطه بدول العالم الثالث، بالتطرق للمثال الليبي من أسباب ومظاهر، والتطرق إلى التحديات التي تفرضها الدولة الفاشلة على غيرها من الدول بالتعرف على مسار الفشل في ليبيا من إرث القذافي إلى عمق الفشل مما

¹ محمد مجدال ، مرجع سبق ذكره، ص97-98.

² عبد العزيز زهر، "الدولة الفاشلة: دراسة مفاهيمية"، مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية، المجلد 3، العدد 3، سبتمبر 2020، ص 185.

يتوضح في وضع ليبيا من حرب أهلية وفوضى في مختلف المجالات، ثم انتقال الفشل من تحدي داخلي تتحمل مسؤوليته الدولة الليبية إلى أجندات مسؤولية الدول الأخرى في حماية أمن حدودها.

• الأسباب الموضوعية:

يعتبر موضوع فشل الدولة وعدم قدرتها على مواكبة النموذج "الوستفالي" للدولة المعاصرة من التحديات الكبرى التي تواجه القارة الإفريقية، في ظل تشابه دولها من ناحية الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تفرض احتمالية انتقال عدوى الفشل من دولة إلى ما جاورها، بالإضافة إلى دراسة قوة الدولة مقابل فشلها من خلال مدى قدرتها على تحقيق الأمن بمختلف أبعاده ومستوياته، انطلاقا من دراسة حالة الفشل الليبية، وما تفرضه من تهديدات ذات بعد إقليمي إلى عالمي التي تصدرها لدول أخرى من إرهاب وجريمة منظمة وتهريب.

9. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للتطرق للأسباب التي هيأت للفشل بالتفكر في فترة حكم معمر القذافي والأوضاع التي فرضها داخل الدولة سياسيا، أمنيا، واقتصاديا، على المستويين الداخلي والخارجي، ثم تسليط الضوء على أهم المظاهر التي توضح هذا الفشل بتحليل الأحداث على الساحة الليبية بعد ثورة فبراير 2011، وما خلفه حكمه من غياب للمؤسسات وحالة من الهشاشة في بنية الجهاز الأمني وضعف للجيش، وحالة الفوضى والتدخلات الأجنبية المتتالية، ثم إسقاط لنتائج عجز الدولة عن احتواء التهديدات التماثلية الداخلية وما أنتجته من تهديدات لا تماثلية عابرة للحدود وتبيان مخاطرها.

10. مجالات الدراسة:

• المجال المكاني:

في إطار دراسة هذا الموضوع سيتمحور الإطار المكاني في دولة ليبيا، وما جاورها من دول المغرب العربي ممثلة في كل من الجزائر وتونس، وكذلك دول الساحل الإفريقي عموما، مع التركيز على كل من مالي، التشاد، النيجر.

• المجال الزمني:

يشمل الفترة الزمنية من فترة حكم العقيد معمر القذافي وما أعقبها من ثورة 17 فبراير لغاية تاريخ انتهاء الدراسة.

• المجال الموضوعي:

دراسة تحدد انعكاسات وتبعات ظاهرة الفشل الدولاتي في ليبيا من تحديات أمنية على الدول التي تشاركها الحدود.

الإطار المفاهيمي:

• تحديد مفاهيم الدراسة:

• الدولة الفاشلة:

إن مفهوم الدولة الفاشلة هو أحد المفاهيم التي لم يتم الإتفاق على تحديد معنى موحد لها، وكانت أول الإستخدامات لهذا المصطلح سنة 1993 في مقال تم نشره في مجلة السياسة الخارجية الأمريكية، في وصف للدول التي تعجز عن تقديم الخدمات لشعوبها وتغيبها عن تحقيق مسؤولياتها كعضو في الجماعة الدولية. ثم لاقت الدولة الفاشلة شيوعا كبيرا بين الأكاديمين بعد استهداف الولايات المتحدة الأمريكية فيما يعرف بأحداث 11 سبتمبر 2001 وما تضمنته كل من الوثيقة الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي سنة 2002 والوثيقة الإستراتيجية للأمن الإتحاد الأوروبي سنة 2003 اللتان تريان في الدولة الفاشلة تهديدا لمحيطهما الإقليمي والدولي، بداية بإعلان دولة أفغانستان فاشلة باعتبارها مركزا لإيواء الإرهابيين والمخربين، ليعود المصطلح للروج بعد الحراك السياسي في المنطقة العربية أواخر سنة 2010، لتوسم بعض الدول بالفشل.¹

1. تعريف الدولة الفاشلة:

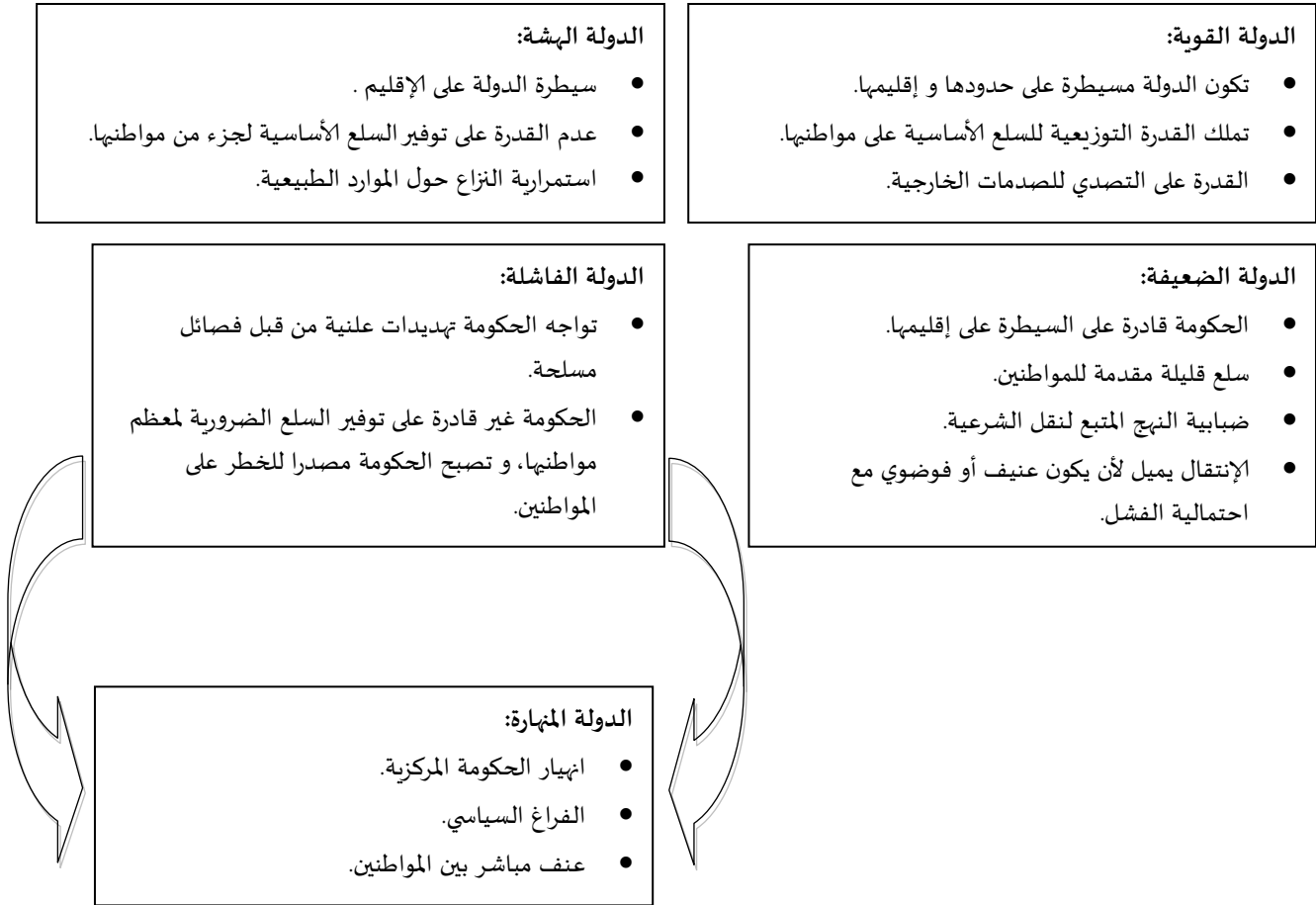
على الرغم من تعدد التعريفات للمصطلح وعدم وجود اتفاق حول معنى دقيق يمكن التطرق لمجموعة من التعاريف التي تناولت المفهوم نذكر منها:

يعرفها نغوم تشومسكي بأنه مفهوم يطلق عادة على الدول التي تعتبر مصدر خطر محتمل على أمن الولايات المتحدة الأمريكية مثل العراق والتي تحتاج لتدخلها لإنقاذ شعبيها من المخاطر الداخلية الجسيمة، ومن خصائصها بأنها " عدم القدرة أو عدم الرغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من

¹ عائشة بوكليخة ، "الدولة الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط الحالة الليبية أنموذجا"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني، 2017، ص 163.

أراضها، ولا تضمن النمو الإقتصادي أو التوزيع العقلاني للمنافع الإجتماعية بل بالتفاوت والمنافسة على الموارد.¹

كما يتطرق اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع لجويل ميجدال JOEL S.MIGDAL بأن قوة الدولة تقاس بقدرتها على ممارسة عملية الضبط الإجتماعي وتصبح الدولة ضعيفة عندما تفشل في التغلغل في المجتمع ويتراجع تأثيرها عليه.²



Indicators of state failure: 'Country Indicators For Foreign Policy' Carleton university

August 2010, phase 2, p 07

ومنه يمكن اختزال بعض صفات الدولة الفاشلة لتقديم تعريف إجرائي، فالدولة فاشلة هي الدولة التي ضعفت سلطتها، بحيث أصبحت أجهزتها غير قادرة على أداء وظائفها الأساسية وهو ما

¹ ROSA E.BROOST, "failed state, or state of Failure?", by The University Of Chicago, volume 72, number 4, 2005, pp 1160 & 1161

² جويل ميجدال، "اقترب الدولة في المجتمع"، الموسوعة السياسية، جويلية 2016، تم الإطلاع بتاريخ 2022/04/17، بتوقيت

12:00، على الموقع :

<https://political-encyclopedia.org/dictionary>

يخلق فراغ في إمكانية السيطرة الكلية على الإقليم وعدم استقرار سياسي واجتماعي، وضعف اقتصادي دون توفير الخدمات العامة للمواطنين، مما يفضي إلى عنف جماعي ضد السلطة نتيجة تطور النشاطات غير الشرعية.¹

الدولة المارقة والدولة الفاشلة:

الدول المارقة هي الدول التي تخالف بانتظام الأعراف والأنظمة الدولية، وتكون عدائية بشكل مهدد للسلام العالمي، فهي تسعى بشكل مستمر للتسلح وحماية الإرهاب واستعداد الدول المجاورة وغيره من السلوكيات المنتهكة لقواعد المجتمع الدولي، وفي معظم الحالات يكون النظام هو المارق وليس الشعب أو الأمة، ولكنه يدفع ثمن العقوبات الموجهة للنظام بقرار من المجتمع الدولي، مثل: حالة العراق

كما لا توجد مؤشرات متفق عليها لتصنيف الدولة بالمروق.²

إذا فمصطلح الدولة المارقة يركز على زعماء الدول ويقتصر عليهم وليس على شعوبها،³ عكس الدولة الفاشلة فهو شامل أكثر.

• مفهوم الأمن:

شهد مفهوم الأمن في تطوره مرحلتين فاصلتين: مرحلة تقليصية والتي تميزت باختزال الأمن في الدولة كوحدة تحليل وفي البعد العسكري كمجال للتحليل. أما المرحلة التوسعية فقد تميزت بتوسيع المفهوم نحو الجماعات والأفراد، وتوسع القطاعات إلى الإقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئية.⁴ فقد حصرت المرحلة الأولى مفهوم الأمن في الجهود التي تتخذها الدولة لصدد التهديدات العسكرية التي تفرضها الدول المنافسة، وقد تزامن هذا التعريف مع فترة هيمنة " مركزية الدولة" كفاعل وحيد وبقاء الدولة كموضوع أساسي للتهديد، ومن تعريفات الأمن القومي في تلك الفترة نجد:

¹ عبد العزيز لزهري، الدولة الفاشلة: دراسة مفاهيمية، جامعة عمار ثلجي - الأغواط، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 3، سبتمبر 2020، ص 187، 188.

² مارتن غريفيتش وتيري أوكالاها، " المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث، 2002، ص 219، 220.

³ غراهام إيفانز وجيفري نونيهام، "قاموس بنغوين للعلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004، ص 569، 570.

⁴ سيد أحمد قوجيلي، "تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2012، العدد 169، ص 09.

يرى هنري كيسنجر Henry Kissenger بأن "الأمن هو أي تصرفات يسعى المجتمع من خلالها للحفاظ على حقه في البقاء".¹

تعريف والتر ليبمان Walter Lipmann : تكون الأمة آمنة إلى الدرجة التي لا تكون فيها معرضة للتضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تجنب الحرب، وهي قادرة، إذا واجهت التحدي، على المحافظة عليها بالانتصار في هاته الحرب.²

ثم تعود الخطوة الأولى نحو توسيع مفهوم الأمن إلى الستينات، عندما اقترح روبرت ماكنمارا R.McNAMARA أن الأمن يعني حرية الدولة في تطوير وتحسين وضعها في المستقبل، وبأن "الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون الأمن"، ويعني بالتنمية التقدم الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، بما يحقق مستوى معيشي معقول.³ بالإضافة إلى طروحات عدة مدارس، أهمها مدرسة كونهاجن، حيث مثلت دراسة "الشعب، الدول، الخوف" التي قام بها باري بوزان عام 1983 في إعطاء طرح جديد أكثر شمولية، إذ يعرفه باري بوزان Burry buzán بأن "الأمن هو التحرر من التهديد"⁴، حيث جاء توسع منظور الأمن نتيجة ظهور تهديدات جديدة، حددها بوزان في خمسة مجالات رئيسية threats by sector:⁵

التهديد العسكري: الناجم عن الأنشطة العسكرية الموجهة للدولة والتي تهدد وحدتها.

التهديد السياسي: ناجم نتيجة المساس بالاستقرار السياسي للدولة.

التهديد المجتمعي: ناجم عن محاولات المساس بالهويات الوطنية والمعتقدات القيمية للدولة.

التهديد الإقتصادي: توفير الموارد الطبيعية ونوعية الحياة ومدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات سكانها.

التهديد البيئي: يرتبط بالمجال الحيوي من كوارث وتلوث ... وأي نشاط إنساني مدمر للبيئة.

وعليه قسم باري بوزان الأمن إلى خمسة أبعاد:⁶

¹ علاء عبد الحفيظ، "الأمن القومي... المفهوم والأبعاد"، المعهد المصري للدراسات، 11 مارس 2020، ص 06.

² سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 10.

³ «Introduction : Definitions & conceptual issues », defining security, peace building initiative, visited : 26 /04/2022, at 12 :00, site :

<http://www.peacebuildinginitiative.org/index805b.html?pagelD=1953>

⁴ Barry-buzan, « People, States, and Fear : An Agenda for International Security studies in the post-cold war Era (Boulder : Lynne Rienner Publishers 1991), P 18

⁵ Burry buzán, p 75

⁶ رايح زاوي، "بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط"، ص 76، 77.

البعد العسكري: يركز على مستوى الفاعلين أو المتصادمين للهجوم المسلح، والقدرات الدفاعية، ومدرجات الدول لنواياها اتجاه بعضها البعض.

البعد السياسي: مرتبط بالإستقرار السياسي والتنظيمي للدول ونظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

البعد الإقتصادي: القدرة على الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية، للحفاظ على مستوى مقبول من الرفاه وقوة الدولة.

البعد الإجتماعي: قدرة المجتمع على الحفاظ على خصوصياته من لغة، ثقافة، هوية وطنية، ودينية.. بعيدا عن التهديد.

الأمن البيئي: المحافظة على المحيط الحيوي كأساس وضرورة لإستمرار الأنشطة الإنسانية.

• الأمن الإنساني:

يتجسد الأمن الإنساني في صون كرامة الإنسان وتلبية حاجياته المادية والوجدانية، بالتركيز على أمن الفرد، من خلال تحقيق التنمية في كافة المجالات سياسية، اقتصادية، اجتماعية،،، كالتنمية الإقتصادية المستدامة، الحكم الرشيد، المساواة الإجتماعية، سيادة القانون، انعدام الخوف بأشكاله المختلفة.¹

• مبدأ مسؤولية الحماية: R2P

ورد مفهوم "مسؤولية الحماية" لأول مرة في تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتدخل وسيادة الدول ICII عام 2001، استجابة لطلب من الأمين العام للأمم المتحدة عام 2000، حول أهمية إيجاد طريقة توطر التدخل لأغراض إنسانية في حالة الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.² وقد ألزمت به الدول والحكومات حسب الفقرتين 138 و139 من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية لعام 2005، بمسؤوليتها بحماية مواطنيها من الكوارث الإنسانية من الإبادة الجماعية، جرائم الحرب، التطهير العرقي، وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وتستند مسؤولية الحماية إلى ثلاثة ركائز أساسية: الركيزة الأولى والتي تعبر عن مسؤولية كل دولة لحماية مواطنيها، ثم الركيزة الثانية وهي

¹ محمود شاكر سعيد وخالد عبد العزيز الحرفش، " مفاهيم أمنية"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2010، ص 11، 12.

² فايز مدافر، "مسؤولية الحماية: بديل لحق التدخل الإنساني"، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 33، الجزء الثالث، 2019، ص 107.

مسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدول على حماية السكان، أما الركيزة الثالثة فهي مسؤولية المجتمع الدولي في حماية المواطنين عندما تفشل الدول بوضوح في توفير الحماية.¹

• الدولة الفاشلة والتهديد الأمني:

ينظر للدولة الفاشلة كمصدر للتهديد الأمني من ناحيتين، الأولى هي أن الظاهرة في ازدياد وتطور مستمر، أما الثانية فهي إمكانية سيطرة الجماعات شبه العسكرية على القدرات العسكرية الموجودة، مما يغذي ويوسع مصادر التهديد لأخرى جديدة: كالإرهاب والجريمة المنظمة والصراعات العرقية والإثنية، أو سيطرة الجماعات على السلاح داعمة لبؤر نزاع على المستوى الإقليمي.²

مفهوم التهديدات الأمنية:

من الناحية اللغوية فإن مفهوم التهديد يدل على " ناتج عن نية إلحاق الأذى والضرر " وهو كل ما من الإخلال بالأمن. أما استراتيجيا فالتهديد الأمني هو: " بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والإقتصادي والإجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يتطلب لجوء الأطراف المتصارعة إلى استخدام القوة العسكرية، معرضة الأطراف الأخرى للتهديد.³

عناصر تحليل التهديد الأمني:⁴

طبيعة التهديد: يقصد به نوع التهديد وأبعاده، السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الجغرافية. مكان التهديد: القرب والبعد الجغرافي للتهديد، ومدى انتشاره وتأثيره الشامل، لعدة دول أو دولة واحدة، مباشر أو غير مباشر. زمان التهديد: تأثيره أني أو مستقبلي، ومدى استمراريته (مؤقت-مستمر). درجة التهديد: درجة خطورته وقوته ومتطلبات القوة للمهدد للحد من تأثيره. تعبئة الموارد: مرتبط بخطورة التهديد، لإتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حشد الموارد والجهود لصد هذا التهديد.

¹ United Nations, « The Responsibility To Protect Principle », visited : 26/ 04/2022, at 15:00, site : <https://www.un.org/en/genocideprevention/about-responsibility-to-protect.shtml>

² صورية زواشي، كتاب التهديدات الأمنية والأمن الإقليمي غرب المتوسط، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2012، ص 93.

³ ليندة عكروم، "تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط"، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011، ص 29.

⁴ ليندة عكروم، المرجع السابق، ص 32.

كما حددت دراسة قام بها "المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوروبية" خمسة أنواع من التهديدات غير العسكرية نذكر منها:¹

تهديدات عابرة للحدود (cross border threats): مثل الهجرة غير الشرعية واللاجئين.
الأزمات الزاحفة (ceeping crises): وتتعلق بالمشكلات التي قد تتحول من أزمات داخلية إلى أزمات إقليمية.

• التهديدات اللاتماثلية:

يعرفها "دافيد بيفالو" DAVID L BUFFALOE بأنها: "الحرب غير التقليدية التي تتمحور حول السكان، والتي تشن بين سلطة ذات تفوق عسكري وقوة أخرى أو مجموعة من القوى الأقل منها تفوقا أو أكثر تفوقا". ومثال هاته التهديدات هو: الإرهاب، التهديدات المجهولة الصادرة عن الإجرام والهجرة غير الشرعية، التمرد.²

هي التهديدات التي تحددها التباينات الكبيرة بين المقاتلين في القوة العسكرية أو في طريقة تنظيم القوة العسكرية وتوظيفها، فإن أهم ما يميز الحروب اللاتماثلية هي الشبكات غير الواضحة المقاتلة إلى جانب الدولة أو ضدها، أو ما بينهما، وإذا ما كانت هاته الأطراف مدعومة حكوميا أو بشكل غير حكومي، وغالبا ما يصعب التمييز بين المقاتلين المدنيين والعسكريين. وبحسب العديد من المتخصصين يوجد ثلاثة معيار أساسي تتميز به التهديدات اللاتماثلية عن غيرها من التهديدات يمكن طرحها في امتلاك أحد الطرفين سلاحا أو تكتيك أو استراتيجية يستخدمها ضد طرف آخر، لا يمكن أو لا يستطيع الطرف الثاني استخدامها، أي عندما ينطوي التهديد على سلاح أو تكتيك أو استراتيجية لا تستطيع الأنظمة المصممة للتعامل مع التهديدات التماثلية التصدي لها.³

¹ أحمد فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، دفاثر السياسية والقانون، العدد الرابع عشر، جامعة بسكرة-الجزائر، 2016، ص 163.

² David L. Buffalo : Definning asymmetric warfare, the institute of land warfare association of United states army, 2006, pp 17-18.

أسامة سليخ، "الاتجاهات الإستراتيجية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية: مدخل مفاهيمي نظري"، ألفا للوثائق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2022، ص 25-26.³

• هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، يحتوي كل فصل على مبحثين، وكل مبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

في الفصل الأول، المعنون كالتالي "عوامل ومظاهر الفشل الدولاتي في ليبيا"، تم التطرق في المبحث الأول المعنون بـ "الفشل الدولاتي في ليبيا بين التحديات الداخلية والمؤثرات الخارجية" لأهم العوامل الداخلية التي كرس لها نظام القذافي وأدت لفشل الدولة، تطرقا للأسباب على المستويين الداخلي من توظيف البعد القبلي في السياسة وتركيبه القوات الأمنية الهشة والتدهور الإقتصادي نتيجة احتكار الثروة واستخدامها في سياسية التمييز بين القبائل لاكتساب الشرعية الداخلية أو تحقيق طموحات خارجية شخصية على المستوى الخارجي، أما الأسباب الخارجية فتطرقنا إلى طبيعة العلاقات الليبية مع الغرب في عهد القذافي، والتحاق ليبيا بموجة الربيع العربي، وصولا إلى تدخل حلف الناتو وتداعياته. ثم عرض أهم مظاهر الفشل من الفوضى التي تعيشها ليبيا منذ ثورة 17 فبراير 2011، في المبحث الثاني وذلك من خلال تقسيمها لمظاهر داخلية، سياسيا من فشل العملية السياسية، وظهور قوانين إقصائية كقانون العزل السياسي وتعدد الأطراف المتنازعة على السلطة، وأزمة الثقة بين النخب وتراجع الولاء الوطني، أما أمنيا، الانفلات الأمني الناتج عن تفكك الجيش وظهور الجماعات المسلحة، وتنافس الميليشيات على مراكز النفط، أما خارجيا، فتطرقنا إلى تزايد التدخل الخارجي من تنافس بين القوى الكبرى على الساحة الليبية، كتركيا وروسيا، التنافس الفرنسي- الإيطالي، الصين.

أما في الفصل الثاني المعنون كالتالي "التهديدات الأمنية في ليبيا" قمنا بتقسيم التهديدات على المستوى المحلي للدولة الليبية، من انتشار للسلاح وظاهرة الإرهاب وعلاقتها بالجريمة المنظمة، ثم الإنتقال للتهديدات الأقل صلابة وهي مرتبطة بالجانب الإجتماعي والإقتصادي من هجرة غير شرعية ومظاهر التهريب باختلافها.

أما في الفصل الأخير بعنوان " التهديدات الأمنية لدول الجوار الليبي"، تطرقنا فيه لأهم تداعيات فشل الدولة الليبية على الدول الحدودية لها، باختيار نموذجين، تمثل النموذج الأول في دول المغرب العربي، كل من الجزائر وتحتدي حماية الحدود الطويلة وما ارتبط به من تهديدات وتهديدات الأمنية على تونس مع التركيز على الجانب الإقتصادي، أما المبحث الثاني فقد ركز على التهديدات في دول الساحل الإفريقي من عودة المقاتلين الحاملين للسلاح الليبي إلى بلدانهم الأصلية، ودوره في تأجيج الحركات الانفصالية مثل حركة الأزواد في مالي وغيرها في التشاد والنيجر، بالإضافة إلى تمدد النشاط

الإرهابي في الساحل وتتعقد الوضع الأمني في المنطقة بسبب تداخل العلاقات بين الإرهاب من تنظيم الدولة الإسلامية وعصابات الجريمة المنظمة كجماعة بوكو حرام في الدول الهشة للساحل.

• الأهمية الجيوسياسية لليبيا:

تحتل ليبيا مساحة كبيرة من شمال إفريقيا، حيث تمتد من ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى الحدود الجنوبية مع كل من النيجر وتشاد، أما شرقا فتشارك الحدود مع كل من مصر والسودان وغربا مع حدود تونس والجزائر. وتبلغ مساحتها حوالي 1750000 كيلومتر مربع، حيث تحدها مجموعة من الحدود يبلغ طولها قرابة 6500 كم، منها 4550 كم حدود برية، أما الباقي 1950 فهو الشريط الساحلي الممتد من بئر الرملة إلى رأس أجادير غربا.¹

وبناء على موقعها الجغرافي تعد ليبيا رابطا بين أفريقيا وأوروبا، كما أدى موقعها المميز على الساحل الجنوبي للمتوسط إلى تأثرها بالأحداث التاريخية المهمة التي عرفتها منطقة البحر المتوسط، كما تعد موانئها منافذ لتجارة بعض الدول الإفريقية كالنيجر وتشاد ومالي مع العالم الخارجي، مثال ذلك ميناء بنغازي وطرابلس. كما تمثل ملتقى حضاري وثقافي كونها تتوسط المشرق والمغرب العربي. وأيضا سياحيا فقرها من الأسواق السياحية المتمثلة في دول أوروبا الغربية، وارتباطها بطرق معبدة بدول الجوار سواء برية أو بحرية أو جوية مما يسهل الوصول إليها.²

يمكن تقسيم ليبيا إلى ثلاثة مناطق: إقليم طرابلس في الغرب عاصمته طرابلس، إقليم برقة في الشرق مدينتها الرئيسية هي بنغازي، أما الجنوب إقليم فزان ومدينته الرئيسية سبها.³

أما اقتصاديا فتبلغ احتياطات النفط الصخري الليبية 34 مليار برميل، مما يجعلها الأولى عربيا من حيث احتياطات النفط الصخري والخامسة عالميا بعد كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين والأرجنتين. كما ارتفعت احتياطاته إلى ثلاثة أضعاف من 55 مليون برميل قدم مكعب إلى 177 تريليون قدم مكعب. كما أن ليبيا غنية باحتياطي ضخمة من اليورانيوم في الوادي الأسود الجاهز

¹ خالد محمد بن عمر، "العيوب الجيوبوليتيكية للدولة الليبية وأثرها على إنشاء التقسيمات الإدارية"، دراسات جغرافية، جامعة عمر المختار، 2020، ص 1065. للإطلاع: <https://omugeo.com/2021/09/23/4567>

² Embassy state of libya- Canada, "About Libya", visited: 18/04/2022, at: 18:30, site: <https://embassyoflibya.ca/pages/about-libya-en>

³ "جغرافية ليبيا" وقائع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 31 أوت 2020، تم الإطلاع بتاريخ 2022/04/18، بتوقيت: 19:00، على الموقع:

<https://fanack.com/ar/libya/geography-of-libya/>

الفصل الأول

موامل ومظاهر فشل الدولة الليبية

تمهيد الفصل الأول:

منذ الإنقلاب العسكري "للضباط الأحرار" بقيادة معمر القذافي الذي أنهى الملكية السنوسية سنة 1969، وبمجرد وصوله إلى سدة الحكم، حملت الدولة الليبية في طياتها بوادر الفشل من خلال ما فرضه القذافي من سياسات تخدم فكرة مركزية الحكم في يد الحاكم، قننتها نظرية وكتاب من تأليفه، فرضت ظروفًا كرسّت لإستمرار القبليّة و غياب مأسسة حقيقية للدولة، تراكمت نتائجها إلى سخط شعبي بثورة فبراير 2011، وانتشار الفوضى بدخول ليبيا في حالة أزمة لا نزال نعيش تداعياتها إلى اليوم، مما أدى لبروز مجموعة مظاهر محلية، اعتبر تزايد حدتها مؤشرا لفشل الدولة، ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى أهم الأسباب الداخلية والخارجية للفشل الدولتي في ليبيا وأهم مظاهره السياسية، الأمنية، الإجتماعية، الإقتصادية .

المبحث الأول: العوامل الداخلية والخارجية للفشل الدولتي في ليبيا.

المطلب الأول: العوامل الداخلية.

1. الإفرازات السياسية والإجتماعية لنظام القذافي:

كان النظام السياسي في عهد القذافي وما أحيط به من أتباع يمسون بزمام السلطة كواجهة فقط وأداة تغطية للفساد كانت لها تبعاتها الداخلية بعد سقوط النظام كمنطلق أساسي لإنهيار الدولة بسقوط حاكمها.

ضمنت الواجهة الديمقراطية بحقيقة ملكية في عهده غياب مؤسسات رسمية فاعلة تعويضا بما جاء به القذافي بمبدأ "النظرية العالمية الثالثة" التي وصفها بخلاصة التجارب البشرية كبديل عن الرأسمالية والإشتراكية، فقد تم إلغاء المؤسسات الحكومية بأسسها القانونية والبيروقراطية التقليدية وقيام ما عرف بسلطة الشعب أو ما يعرف بـ "الديمقراطية المباشرة" التي يفرضها عن طريق المؤتمرات الشعبية تشريعا، واللجان الشعبية تنفيذا، حسب ما فرضه "الكتاب الأخضر" وثيقة خطها القذافي بيده والتي تضمنت في محتواها إلى جانب رفض الديمقراطية النيابية "الديمقراطية تعني سلطة الشعب لاسلطة نائبة عنه"¹، رفضا للأحزاب السياسية وسيطرة الأفراد على وسائل الإنتاج وتراكم الثروة بما أطلق عليه مسمى "الجمهورية العربية الليبية الشعبية المشتركة العظمى".²

فقد أوكلت "اللجنة السياسية العامة" أو "الحكومة" مسؤولية تنفيذ القرارات التي يصوغها "مؤتمر الشعب العام" أو "البرلمان" وتدخل شبكات غير رسمية موالية للنظام في صنع السياسات في الدولة مثل ما عرف بـ "رجال الخيمة" كلجنة استشارية غير رسمية للقذافي و"حركة اللجان الثورية" عام 1979 كجهاز أمن شبه قانوني مسؤول أمام الحاكم متجاوزا مؤسسات الدولة، وكذلك الدور الواسع للقبائل والقيادات الشعبية الإجتماعية وما قادته من وساطات تأثيرا على الساحة السياسية.³

¹ معمر القذافي، "الكتاب الأخضر"، مكتبة نور، 2019، ص 11.

² جهاد عوده، "الأزمة الإستراتيجية والعلاقات المدنية العسكرية منذ ثورات الربيع العربي"، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى 2016، ص 534 - 535.

³ عمر فرحاتي، "تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر"، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2019، ص 82، 83.

كما رفض النظام التواجد الحزبي وأعدم الظاهرة "الحزب يمثل جزءاً من الشعب وسيادة الشعب لا تتجزأ"¹، مما حال دون وجود مجتمع مدني بحق حرية التعبير والمشاركة المسؤولة والفعالة لكافة فئات المجتمع بلا تحيز قانوني، هاته الإبادة للتعددية الفكرية والسياسية أفرزت مجتمع دون رأي مخالف، عدم تمثيل لكافة أجزاء المجتمع وتمييز قبلي، خلفت أزمة مشاركة سياسية وفرضت واقع عدم وجود تبادل سلمي للسلطة دون محاولات انقلابية بداية بالمحاولة الانقلابية سنة 1986 بقيادة "الجمعة الوطنية لإنقاذ ليبيا" إلى محاولات فاشلة أخرى متتالية من انقلاب 1987 من طرف الشباب المنتمين لقبيلة المزاريع، إلى انقلاب لضباط في القوات المسلحة عام 1991، وقد كان آخرها من طرف كبار الضباط لإسقاط النظام 1993² لتراجع أساس الشرعية والمشروعية في الدولة.

وهو ما تكرر لاحقاً في عدم قدرة الدولة على اختراق المجتمع أو أزمة تغلغل، أين فشلت الحكومة الإنتقالية في فرض شرعية سلطتها السياسية على كامل التراب الوطني لتغييب نص قانوني دستوري فاصل بدل الأسس المجتمعية التقليدية التي تفضي إلى أزمة هوية وتراجع الولاء الوطني مقابل القبلي.

ومنه فإن الدولة الليبية منذ فترة الحكم الملكي وإلى فترة استحواذ القذافي على السلطة لم تملك عقدا اجتماعيا يجسد مفهوم ومعنى المواطنة ولم تحظى بإنشاء مؤسسات سياسية حقيقية أو مجتمع مدني فعال.

2. اجتماعيا: انخراط البعد القبلي والعشائري في السياسة.

الشرعية أو عدمها معطى غير ضروري حين تتحكم البنية الإجتماعية المحافظة في الوضع، حيث تلعب القبائل دوراً أساسياً في توجيه الأحداث السياسية والتأثير في الرأي العام في ليبيا وقد ركز القذافي خلال فترة حكمه على استغلال هاته الفئة بتقديم الإمتيازات المادية والمعنوية لضمان الولاء وتحقيق الإستقرار الداخلي من خلالها "شراء السلم".

الأمن المجتمعي يتطلب الاندماج بين فئات المجتمع لتحقيق الإستقرار، حيث تعتبر المحددات الإجتماعية من مدى وجود عدالة وغيابها، وكذا وجود خلافات عرقية أو مذهبية أو قومية بين التكوينات الإجتماعية المختلفة التي قد يوجب تهميشها أو التفرقة العنصرية بينها أزمة داخلية قد

¹ معمر القذافي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² محمد بالجيلالي، "التداعيات الإقليمية للفشل الدولتي في منطقة شمال إفريقيا: دراسة الحالة الليبية"، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2019، ص 35.

تنتقل بدورها إلى المستوى الخارجي على شاكلة موجة تمس كافة الفئات المجتمعية المشابهة في دول الجوار.

قسمت الأدوار بين هاته الفئات عام 1977 حيث تابعت ما يعرف بـ " النوادي القبلية" المطالب المحلية والمناطقية لضمان عدم تحولها تراكميا لحركات احتجاجية، أما تنظيمات " القيادات الشعبية والإجتماعية" المكونة من زعماء القبائل لمواجهة المعارضة، وتكوين تنظيم يجمع شباب القبائل تطوعا لحمل السلاح والدفاع عن النظام فيما عرف بمسمى " الحرس الشعبي"، وقد ضمن القذافي استمرار هاته التنظيمات بتكثيف الزيارات، بالإضافة إلى القرارات العنصرية مثل قانون "العقاب الجماعي" أو ميثاق الشرف عام 1997 الذي تحرم بموجبه عائلة أو قبيلة كاملة من حقوقها المدنية والخدمات الإجتماعية بسبب نشاط غير قانوني لأحد أعضائها.¹

• أهم القبائل الليبية:

يمكن تقسيمها إلى 8 قبائل أساسية:

القبيلة الممتدة على مستوى طرابلس وضواحيها تعرف بـ "قبيلة ورفلة" وتعتبر أكبر القبائل الليبية، يقابلها ثاني أكبر القبائل "قبيلة المقارحة" على مستوى منطقة فزان، أما كل من قبيلتي "مصراته" و"أزوية" تتمركزان في شرق ليبيا و"قبيلة الزنتان" التي تشاركهما العداء لنظام القذافي السابق، وختاما بـ "قبيلة القذاذفة" مصدر انتماء القذافي و"قبائل الطوارق والتبو" كرحل متنقلين على مستوى الصحراء وجنوب ليبيا.²

كما شهدت فترة حكمه استغلالا للعائدات النفطية لشراء الولاءات القبلية وخلق نظام تسلطي شعبي ريعي ضمن غياب للمنظومة القانونية والممارسة الديمقراطية. هذا التوظيف الجهوي للقبيلة وتهميش للشرق الليبي أنتج جماعة مضطهدة الحقوق مناهضة للسلطة.

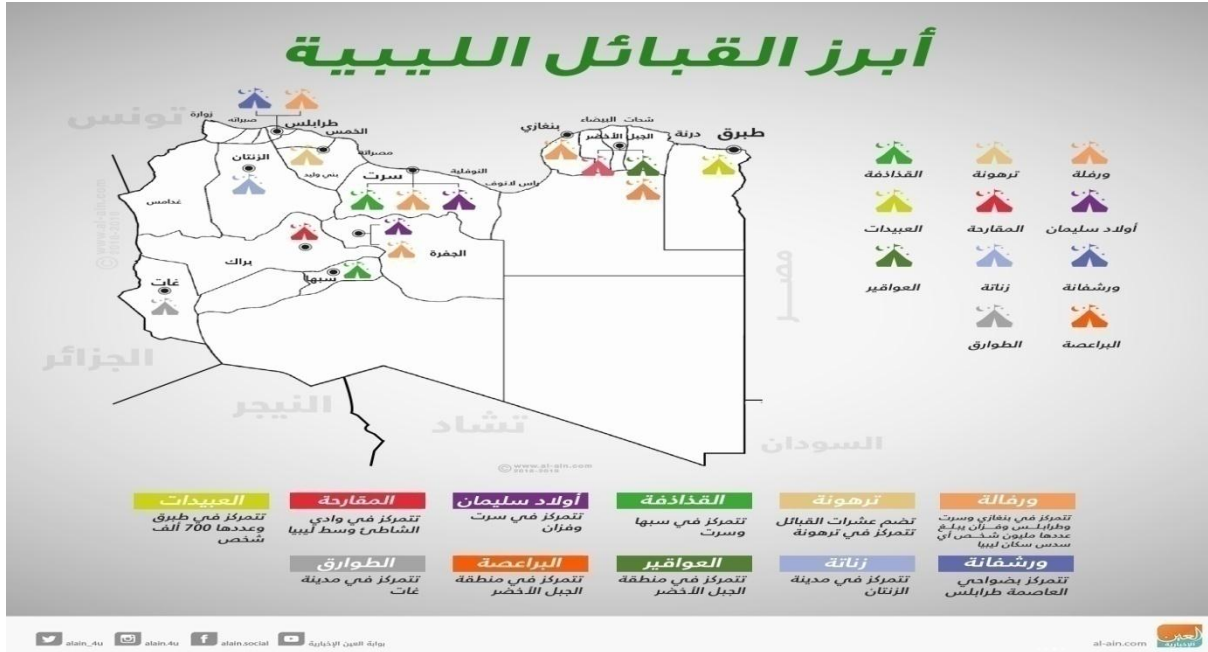
استخدمت هاته الفئات لاحقا من طرف الإعلام في الثورة لتحريك المجتمع واستخدام البعد الديني لإستقطاب أفرادها من أجل التجنيد، وازدياد غضب هاته الجماعات بتهميشها في خطط المجلس الوطني الإنتقالي الذي يعطي المؤسسات المدنية الأولوية في تأسيس هوية المجتمع الجديد،

¹ عمر فرحاتي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

عائشة بن عاشور، محمد بوزيان، "تحديات الفشل الدولاتي في ليبيا"، جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد العاشر، العدد 2، 2021.²

وعليه أدت التركيبة البدوية غير المحبذة للإستقرار إلى انقسام مجتمعي ومشاريع عداوات مؤجلة الإستشارة.¹

خريطة توضح أهم القبائل الليبية وتمركزاتها



المصدر: <https://al-ain.com/article/libyan-tribes-national-project-country>

3. الخلفية العسكرية والأمنية:

إن حالة الفشل الأمني والعسكري في ليبيا يمكن إرجاعها إلى الأعراف السلبية لنظام القذافي وعدم رغبة القذافي في خلق جيش قوي موحد خوفا من الانقلابات ضد نظامه، كونه هو في الأساس كان جزئا من انقلاب عسكري سابق بما عرف بـ "انقلاب الفاتح" والذي أطاح بالنظام الملكي للسوسمي.

• تركيبة القوات المسلحة الليبية:

تأسس الجيش الليبي في سنة 1940 بغية طرد الإيطاليين من الدولة وحل بعد تحقيق الهدف عام 1943، ليعيد ضباط الجيش تشكيل وحدات عسكرية في كل من ليبيا وبنغازي.

¹ عمر فرحاتي، مرجع سبق ذكره، الصفحة 99، 98.

• جيش المرتزقة:

عرفت المادة الأولى من اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لسنة 1977 المرتزق بأنه:¹

1. مجند داخليا أو خارجيا ليقاتل في نزاع مسلح.

■ المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية.

■ تلقي مقابل مادي كمحفز للمشاركة في الأعمال العدائية.

■ ليس من أعضاء جيش أو مواطني إقليم القوات المتنازعة.

■ ليس موفد من طرف دولة ثالثة غير متنازعة كعضو في قواتها المسلحة.

بالتالي إن الدور الأساسي للمرتزق هو الدفاع المسلح عن الطاغية بما يغنيه عن تسليح الشعب، بظرف إمكانية أن يغير الشعب رأيه ليدعم أطراف أخرى وينقلب على الحاكم، إلا أن المرتزق هو آلة حرب من عاطليين عن العمل على استعداد لخدمة كل من يدفع له الثمن، فهم في الغالب يساقون لحروب يجهلون معناها السياسي.²

ومما يميز المرتزقة أنهم لا يظهرون تعاطفا مع الثوريين ولا يهتمون بحقوق الإنسان، فهم غير خاضعين للقانون الدولي، عكس الجيوش النظامية التي قد تتردد تبعا لأسباب قانونية أو معنوية في قمع مواطني دولتها، وبرزت هاته المفارقة في الحالة الليبية أين منح القذافي الجنسية أو الإقامة لهؤلاء المرتزقة تهربا من العقوبة الدولية فقد عرفت ليبيا نوعين من المرتزقة فئة تواجدت في ليبيا قبل الثورة والتي استخدمت في قمع الثوار وفئة مابعد الثورة.

أما المرتزقة المتواجدون ما قبل الثورة فيمكن الفصل بينهم في شاكلة فيلقين:

"فيقدر عدد المرتزقين قرابة مليون شخص من جنسيات إفريقية متعدد من دول الجوار ودول الظهير الساحلي للبحر المتوسط من تشاد، النيجر، مالي وهم ما أطلق عليهم بـ "الفيلق الإسلامي" الذي ضم أفرادا عرب وأفارقة وكان آلة المواجهة الخاسر في التشاد، ثم تم حله من قبل القذافي عام

¹ صحرة خميلي، "مفهوم المرتزقة في القانون الدولي الإنساني"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار - عنابة، العدد 10، الجزء الثاني، 2016، ص 183، 182.

² ويلفرد بورشيت، ديريك رويوك، ترجمة: جوزيف عبد الله، كتاب " المرتزقة في إفريقيا"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، سنة 1984، ص 5، 7 و 8.

1987. أما الفيلق الثاني فهو ما يعرف بالفيلق الإفريقي الذي شكله في إطار مشروعه لتحقيق الوحدة الإفريقية، حيث يتراوح عدد هؤلاء بين ألف وثلاثة آلاف مرتزق.¹

2. الخلفية الاقتصادية :

ليبيا كغيرها من الدول العربية ذات النظام الإقتصادي الريعي القائم على مدخول عائدات الربح لتسيير وظائف الدولة من توفير احتياجات ومتطلبات شعوبها وخارجيا على مستوى التزاماتها الإقتصادية.

حيث اعتبرت ليبيا من أهم الدول المصدرة للنفط والغاز والمالكة لأكبر احتياطي للنفط في إفريقيا وسابع أكبر احتياطي في العالم، كما بلغت ثروتها الطبيعية في نهاية 2009 حوالي 46,6 مليار برميل للنفط.²

لكن لم يتمتع المجتمع الليبي بهاته الغنيمة، فقد انعدم وجود اقتصاد ليبي إنتاجي خارج صناعة، استخراج وتكرير البترول ولم يتم بناء بنية تحتية ونظام صحي سليم في ظل غياب مؤسسات المراقبة، وما أحاط الوضع من بطالة وحرمان اجتماعي، إنما استغلت عائدات النفط من طرف محيط القذافي، واستخدمت بعضها لشراء الأسلحة وتكديس الثروات المالية في الخارج، أو تضيقها في مشاريع واهية، حتى مشاريع كبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص.

أما الباقي من العائدات عول عليه لشراء الولاءات من قبائل وأنصار للحكم وترويض المعارضة أو قمعها داخل ليبيا، أما على الصعيد الخارجي فقد استخدمت العائدات لكسب الشرعية³ مقدمة في شكل اتفاقيات اقتصادية ومعونات مالية كالتي تقدم للدول الإفريقية لتوسيع العلاقات الدبلوماسية في إطار حملة القذافي لإقامة "الولايات المتحدة الإفريقية" الموحدة لدول إفريقيا⁴، أو يمكن تسميته بحلم الريادة الإفريقية.

¹ بدر حسن الشافعي، "دور المرتزقة في حماية نظام القذافي"، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، تم الإطلاع بتاريخ 2022/04/04 بتوقيت : 11:00 على الموقع:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/2011721134954937755.html>

² يوسف الرفاعي يوسف محمد، "التدخل الدولي في ليبيا وتداعياته على كيان الدولة وسيادتها الوطنية خلال الفترة 2011-2015" مذكرة ماجستير، كلية الإقتصاد، جامعة بنغازي، 2019، ص

³ مصطفى صايح، مقال بعنوان " الإنتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 3، 2014، ص 30.

⁴ محمد رجب قدح، ربما أبو حمدان، "السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا: نموذج الإتحاد الإفريقي"، خطة مستكملة لمتطلبات الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، أيلول 2020 . ص 24، 23.

وبالتالي فقد تحولت ليبيا إلى دولة تخصيص أو توزيع، وحسب ديريك فاندوال فإن الدول الموزعة هي

"أكثر قدرة على مقاومة التحديات الاقتصادية والسياسية، لأن هاته الدول لا تحتاج إلى جباية الموارد من مواطنيها من خلال الضرائب لتمويل أداء الدولة، إنما تطلب من شعبيها قبول مقايضة مستويات معيشة عالية نسبيا مقابل حريات مدنية وسياسية واطئة". وهذا ما تعامل به النظام السياسي الليبي والذي دمر بدوره الإقتصاد.¹

رغم بعض الإصلاحات الاقتصادية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين من تحديث البنية التحتية والتحول من الإقتصاد الإشتراكي إلى اقتصاد السوق لكنها فشلت في تحقيق تحسينات ملموسة، بالإضافة إلى انفتاح الفئة الشبابية على العالم الخارجي والذي لاحظ الفرق بين قيم الإشتراكية والعدالة الإجتماعية وملكية الشعب التي ائلف سماعها من خطاب الكتاب الأخضر والسياسات المخالفة التي تزيد الدولة رغم غناها تخلفا وفقرا، كسبب آخر للسخط على النظام والذي تكرر في ثورة 17 فبراير.²

المطلب الثاني: العوامل الخارجية للفشل.

1. سياسة القذافي الخارجية اتجاه الغرب: بين العداء والمصلحة.

تمايزت العلاقات الليبية مع الغرب في فترة حكم القذافي بين التوترات الناتجة عن السلوك الخارجي للنظام والحاجة للحفاظ على الشرعية، فقد شهدت العلاقات الليبية الغربية بعد فترة الحرب الباردة حالة من التوتر والسخط، برزت خاصة في "قضية لوكربي" مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1991 حين اتهمت بمسؤولية تفجير الطائرة الأمريكية التابعة لشركة PANAM وما نتج عنها من قتلى، وتهمة امتلاك السلاح النووي ودعم الحركات الإرهابية فأدرجت في قائمة الدول الراحية للإرهاب، كما قطعت بريطانيا علاقاتها بها إثر حادثة السفارة الليبية في لندن، واتهمت من الجانب الفرنسي بإسقاط طائرة UTA والضعينة إثر الصدام المباشر بينهما في التشاد إثر التدخل الليبي.³

¹ فوز جرجس، "الشرق الأوسط الجديد: الإحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى. 2019، ص 277.

² محمد عاشور مهدي. "الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل"، ورقة بحث قدمت في مؤتمر "نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها"، إثيوبيا أديسا بابا، الثلاثاء 31 ماي 2011، ص 11.

³ سمير باهي، "تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية: دراسة للنموذج الليبي" مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص 106.

حيث فرضت هاته الدول بتدويل القضية لمجلس الأمن حصاراً دولياً على ليبيا سنة 1992 مما وضعها في حالة من العزلة السياسية والإقتصادية وخسائر مادية نتيجة التعويضات مالية التي فرضت عليها.¹

لكن حاجة نظام القذافي للشرعية الغربية لأجل دعم خطوات النظام المستقبلية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد، خاصة بعد التطورات التي مست الملف العراقي سنة 2003 والتي انتهت بحرب استباقية، مما ضاعف احتمالية توجيه ضربة عسكرية لليبيا بحجة الإتهامات الموجهة لها.²

وبالتالي تغيير توجه الأجندة الخارجية للقذافي إلى داعم للسياسات الأمريكية وبرنامجها لمحاربة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر³، وإعلان الهدنة بتحقيق الشفافية أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتخلي عن البرنامج النووي علانية في عام 2003⁴، كلها خطوات بدافع تهدئة الأوضاع المتوترة بينه وبين الغرب والخروج من العزلة وضماناً لهدف أهم وهو حفاظ النظام على سيادته الداخلية.

لكن بالإضافة إلى النهج الجامع الذي كان يسعى به القذافي من التحريض على الوحدة العربية في المنطقة العربية التي حاول الغرب تفرقتها لتحقيق مصالحه، ودور العقيد القذافي في الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية مؤثرة على المستوى الدولي، وكذلك الدعم المستمر لليبيا للقضية الفلسطينية ونبذ وجود الإستعمار الإسرائيلي، كلها قضايا أزعجت الغرب. خلصت إلى أسبقية منطق المصلحة، كون ليبيا محطة استراتيجية رابطة بين القارة الإفريقية والقارة الأوروبية، إضافة إلى الثروات الطبيعية التي تملكها الدولة من النفط والغاز القادر على تغطية احتياجات أوروبا، مما قاد إلى تحالف غربي بدعم عربي من بعض الدول مثل قطر والإمارات المتحدة والسعودية، لإنقلاب الربيع العربي.⁵

¹ أيمن أبو زيتون، "أسباب وتداعيات التحول السياسي الليبي"، ليبيا المستقبل، 2005، تم الإطلاع بتاريخ 05/04/2022 بتوقيت: 01:00 على الموقع:

<https://archive.libya-al-mostakbal.org/libayInMedia/August2005/alqusAabuzaytoon220805.htm>

² باهي سمير، نفس المرجع، ص

³ Abdul rahman shalgham, « colonel Gaddafi and I on 09/11 », 2011, visited on : 06/04/2022, at : 09 :00, site : <https://english.alarabiya.net/in-translation/2021/09/13/Colonel-Gaddafi-and-I-on-9-11>

⁴ تقرير فرانس 24، بعنوان " تخلص ليبيا من مشروع نووي سري " عام 2008، تم الإطلاع يوم: 06/04/2022 على الساعة 8:00، على الموقع:

<https://www.france24.com/ar/20080913-aiea-confirms-that-libya-left-secret-nuclear-project>

⁵ فريحة عوض الترهوني، " المؤامرة الكبرى فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا"، نيولينك للنشر والتدريب، الطبعة الأولى 2015، ص 64.

التغيرات الإقليمية: ثورة الياسمين الدموية في ليبيا.

الثورات العربية التي نشبت نهاية 2010 وبداية 2011 رافعة شعارات الديمقراطية ومطالبة بمدنية الدولة، والتي كانت أسسها سخط على مخرجات النظام من الفساد وأوضاع البطالة والفقر وهشاشة الأمن الاجتماعي والإنساني، بالإضافة إلى سوء معاملة الأجهزة الأمنية، وعلاقة متدهورة بين المواطن والدولة، وقد تم ترجمة هاته التراكمات إلى موقف سياسي تمثل في احتجاجات سادت الشوارع العربية، مطالبة بالديمقراطية.¹

حيث أثبتت التجربة الديمقراطية في الدول المطالبة بالتغيير بأن أي تطلع للديمقراطية في الحالة العربية هو بمثابة اختبار للثوابت الرئيسية للدولة التي يكون مغفل النقاش فيها، من طبيعة التصور الدستوري للنظام السياسي، إلى موقع ومنزلة المؤسسة العسكرية ومدى توغلها أو محدودية تأثيرها وتأثرها بالمجال السياسي، وغيرها من الثوابت كضامن للحفاظ على كيان الدولة.²

فإن الثورة في ليبيا كان لها تداعيات مختلفة عن نظيرتها في باقي الدول العربية كتونس مثلاً، حيث قامت الثورة في تونس في ظل وجود مؤسسات أمنية وعسكرية كان لها دورها في تحقيق الأمن والإستقرار، وكان للجيش دور كبير في دعم الثورة، فقد التزم الجيش التونسي بالبقاء بعيداً عن المجال السياسي ولم يتورط في مواجهة مباشرة مع الشعب.³

أما الثورة في ليبيا فقد كانت في بدايتها سلمية، ولكنها تحولت إلى ثورة مسلحة وتدخل دولي، عندما تدخلت كتائب الأمن بأمر من القذافي لمواجهة الثوار بالسلاح، بداية من 18 فبراير 2011 ببنغازي وبيضاء والأجداية ودرنة حيث قتل بداية على الأقل 84 مدنياً⁴ كبداية لجرائم وأزمة إنسانية طاحنة مبررة للتدخل العسكري في ليبيا.

¹ عزمي بشارة، "في الثورة والقابلية للثورة"، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2012، ص 87.

² هشام دراجي، "تداعيات فشل الدولتين على الأمن الإقليمي: حالة ليبيا أنموذجاً"، جامعة المسيلة، جويلية 2021، ص 58.

³ إبراهيم أسعدي، "دور المؤسسة العسكرية في الإنتقال الديمقراطي في تونس"، الجزيرة للدراسات، تم الإطلاع بتاريخ:

https://studies.aljazeera.net/en/node/3239#3، الموقع: 10:00، الساعة: 2022/04/08

⁴ Human rights watch organization, «libya :security forces kill 84 over three days »,2011, visited :08/04/ 2022, at 10 :30, site : https://www.hrw.org/news/2011/02/18/libya-security-forces-kill-84-over-three-days

وقد استند مبرر التدخل الإنساني بالخطابات العنيفة لمعمر القذافي وابنه سيف الإسلام، أين اعترف العقيد القذافي بنيته بالإستمرار بالعنف ووصف المتظاهرين " بالجرذان" والتهديد بتطهير ليبيا منهم في خطابه في 22 فبراير.¹

ويذكر جيمس بتراس في كتابه "الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع" بأن واشنطن حينما تتخوف من اندلاع الثورات فهي تقدم على تدبير اغتيال للحكام المستبدين غير الراغبين في الإصلاح أو توفر لهم مالا ذات أمانة خارجيا أو تفرض عليهم ضغوطات لتقاسم السلطة ،كما أنه في حال نشوب انتفاضات اجتماعية وسياسية يحتمل نجاحها في الديكتاتوريات المدعومة من طرفها، فهي تسلك 3 مسارات من بينها التطبع بالإنسانية والنقد العلني للإنتهاكات والمطالبة بالإصلاحات الديمقراطية.²

حيث أعلنت المفوضية السامية لحقوق الإنسان "Navi pillay" بأن الهجمات ضد الليبيين التي تمارس على نطاق واسع من قبل قوات النظام ترتقي لتكون جرائم ضد الإنسانية، وطالبت المنظمات الإنسانية غير الحكومية بتعليق فوري لحقوق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حسب ماتنص عليه الفقرة 8 من القرار 251/ 60 المنشأ بالجمعية العامة للأمم المتحدة في حق المرتكب لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فقد أدانها كل من مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي بالعنف المفرط مطالبا بتهدئة الوضع، وأعرب مجلس الأمن الدولي عن قلقه اتجاه الأحداث مطالبا ليبيا بالوفاء بمسؤولياتها من حماية سكانها واحترام حقوق الإنسان والسماح بوصول مراقبي حقوق الإنسان الدوليين والوكالات الإنسانية.³

2. التدخل العسكري لحلف الناتو:

تتراوح المواقف في إطار العلاقات الدولية في ما يخص فكرة التدخل لأغراض إنسانية بين عدة مواقف، من ليبراليين أو دعاة المجتمع الدولي التضامني الذين يجزمون بالتدخل كواجب مقدس ضد

¹ "22 فبراير 2011 : خطاب القذافي إلى شعبه"، بوابة إفريقيا الإخبارية، 2020، تم الإطلاع يوم: 2022/04/08 على الساعة 16:00، على الموقع :

<https://www.afrigtenews.net/article/22->

² جيمس بتراس، "الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع"، ترجمة فاطمة نصر، إصدارات السطور الجديدة، الطبعة الأولى، 2012، ص 18، 19.

³ Human rights watch organization, « civil society: UN General assembly should suspend libya's UN human rights council membership », 2011, visited: 08/04/2022, at 15:00, site: <https://www.hrw.org/news/2011/02/24/civil-society-un-general-assembly-should-suspend-libyas-un-human-rights-council>

الدول الإستبدادية التي تضطهد الحقوق الطبيعية للمواطن مما يفقدها شرعيتها مما يعطي الحق لجيوش أجنبية بمساعدة ضحايا الإنتهاكات، ومن الناحية الأخرى نجد دعاة المجتمع الدولي التعددي التي يطرح من خلالها الواقعيون مشكلة "إساءة التدخل" وحسب فرانك ونايجل رودلي فإن الدول القوية تستخدم مصطلح الإنسانية بغية تحقيق مصالحها.¹

وبغض النظر عن الأحقية في التدخل من عدمه فقد شهدت الدولة الليبية نتيجة الأحداث السياسية الداخلية والخارجية ظروف عنف استدعت تحركا دوليا، بتطبيق حظر جوي قاده الحلف الأطلسي الناتو ومجموعة أخرى من الدول، وما نتج عن هذا التدخل من أثار زادت من حدة معضلة فشل الدولة واستمراريتها.

أحال القرار 1970 الحالة الليبية إلى المحكمة الجنائية الدولية بناء على مطالب بالتدخل وجهة من ليبيا إلى منظمة الأمم المتحدة، كأول تفعيل لمسؤولية الحماية، وقد نص القرار على:²

- وقف إطلاق النار والإنهاء التام للعنف والإعتداءات على المدنيين.
- الحظر الجوي وحظر الأسلحة وتجميد الأصول.
- تعاون جميع الدول والتنسيق فيما بينها لتسيير ودعم الوكالات الإنسانية في ليبيا.

تلاه القرار رقم 1973 الذي نص على نفس الأهداف إلا أنه ركز على إذن للحكومات باستخدام جميع الوسائل [يضم السلمية أو العسكرية] لحماية المدنيين في ليبيا، بشعار "المسؤولية الدولية للحماية"، إذ "يقع على عاتق الدولة مسؤولية حماية سكانها احتراماً لمبدأ السيادة، غير وأنه في حالة حصول موقف مهدد كخطر على السكان نتيجة حرب داخلية أو عصيان أو قمع أو إخفاق للدول كونها غير راغبة أو غير قادرة على وقف الأذى وتجنبه، فإنه يتنجى مبدأ عدم التدخل ليحل محله مسؤولية الحماية الدولية"³

وقد كان نقطة بداية لتدخلات توالى على ليبيا بعدة عمليات عسكرية: فرنسا بعملية هرتمان HARTMAN وبريطانيا بعملية إيلامي ELLAMY، أما الولايات المتحدة فقد أطلقت عليها مسمى فجر

¹ جون بيليس وستيف سميث، "عولمة السياسة العالمية" ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الطبعة العربية الأولى، 2004، ص 820، 821، 822.

² أمينة سرير عبد الله، أمينة بوبصلة، "تدخل حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية - التأثير الإقليمي والدولي"، مجلة السياسة العالمية، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 22، 23.

³ عائشة سالم، مسؤولية الحماية الدولية وازدواجية المعايير: ليبيا أنموذجاً، المركز الجامعي أحمد زبانة بغيليزان، دراسات في حقوق الإنسان، المجلد 3، العدد 02، 2019، ص 31.

أوديسا ODESSEY DOWN، بدأت بتاريخ 19 مارس¹ 2011، والتي استمرت في مد وجزر بين القصف الجوي للناطو والحرب الأهلية التي قادها المعارضون المزودون بالسلح من طرف الناو وحلفائه برا والتي انتهت بمقتل العقيد القذافي يوم 20 أكتوبر 2011 والإعلان يوم 23 عن تحرير ليبيا، كمخرج إيجابي للنزاع الداخلي إلى جانب ما سبقه من اعتراف بالمجلس الوطني الإنتقالي بقيادة مصطفى عبد الجليل من طرف فرنسا ودول أخرى لاحقاً، كجهة شرعية ممثلة لليبيا وواجهة للثورة في الفترة الإنتقالية الممهدة لتشكيل حكومة مؤقتة، مخافة حدوث فراغ سياسي بعد القذافي وعدم وجود دستور والذي وكلت له المهام التالية:²

- ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين.
- تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقايا ربوع الوطن.
- تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية.
- الإشراف على المجلس العسكري مما يضمن صياغة عقيدة جديدة للجيش الوطني الليبي للدفاع عن حدود الدولة وشعبها.
- الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للإستفتاء الشعبي.
- تشكيل حكومة انتقالية ممهدة لإجراء انتخابات حرة.
- توجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها.

تجاوزات حلف الناو لبندود مبدأ مسؤولية الحماية الدولية:

يبدو المسار سلساً لكن المفارقة هنا هي انتهاك حلف الناو لقواعد القانون الإنساني الدولي والتي كان لها تبعاتها على عدم استقرار الدولة لاحقاً، فرغم أن المعلن هو هدف حماية المدنيين لكن مهمة الناو تجاوزت ذلك من خلال قصف المواقع المدنية والمقرات التابعة للحكومة والمباني التي لا تشكل أهدافاً عسكرية، وقد أصيب عشرات المدنيين ممن لم يشاركوا في الحرب مباشرة بجروح أو سقطوا

¹ زردومي علاء الدين، " التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013، ص 127.

² نقلاً عن جهاد عوده، مرجع سبق ذكره، ص 556، 557.

قتلة لضربات الناتو، حيث تمكنت منظمة العفو الدولية من توثيق 55 قتيلا في طرابلس وحوالي 90 مدنيا في مدينة سرت.¹

بالإضافة إلى تجاوزات في أن الحلف في سعيه لحماية السلم والأمن الدوليين من خلال منع وحظر تزويد الأسلحة بجميع أنواعها إلى ليبيا إلا أنه تم تزويد الثوار بالسلح خاصة من طرف فرنسا التي رأت في التدخل استرجاعا لهيبته ورغبة في التواجد في شمال إفريقيا واسترجاعا لشعبية ساركوزي وتصفية لحساباتها ضد القذافي بعد المواجهة بينهما في التشاد، وما نتج عنه من صعوبة في التحكم في الوضع الداخلي من استرجاع السلاح والحد منه بعد الصراع.²

كما تجاوز الناتو الهدف الأساسي من التدخل المتمثل في حماية المدنيين إلى السعي وراء إسقاط وقتل العقيد معمر القذافي، فإلى جانب التسليح المستمر للمتمردين الراضين لعروض وقف إطلاق النار التي قدمتها الحكومة والتي كان من شأنها إنهاء حالة العنف، تم استخدام بروباغندا الإعلام الغربي للتلاعب بالإحصائيات المعلن عنها وتضليل الرأي العام في عدة جوانب كتضخيم عدد القتلى، حيث أنه في بداية الصدام تم الإعلان عما يزيد عن 2000 قتيلا في مدينة بنغازي" ثم تم التأكيد لاحقا في تقرير منظمة العفو الدولية بأن عدد الضحايا لم يتجاوز 233 قتل، وإخفاء حقيقة أن قوات القذافي ركزت على المقاتلين في هجوماتها ولم تستخدم العنف بشكل عشوائي، وكان تدخل حلف الناتو سببا في تحول الصدام إلى حرب أهلية استمرت إلى سبعة أشهر أخرى.³

وعليه يتضح أن حلف الناتو لم يحترم الأهداف التي نص عليها القرارين 1970 و1973 الصادرين عن مجلس الأمن واللذان ينصان على تفعيل مبدأ "مسؤولية الحماية" والذي بدوره يتضمن حماية المدنيين بفرض حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي لحماية الشعب، دون ذكر شق إسقاط النظام أو تواجد ممثلين عن حلف الناتو على أرض ليبيا، أو توريد الأسلحة لأي طرف من أطراف النزاع مما ينعكس سلبا على الدولة ذات السيادة.⁴

¹ حيدر موسى منخي القرشي، "أثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية: دراسة العراق وليبيا أنموذجا"، المركز العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018، ص 309، 310.

² سرير عبد الله أمينة، بوبصلة أمينة، مرجع سابق، ص 28، 31.

³ Kuperman.R , lessons from libya:How not to intervene international security, belifer center, policy brief•2013, p 1 &2.

⁴ لخضر رابحي، " التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة" مذكرة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015، ص 315.

كما تغاضت الدول المتدخلة عن مسؤولية إعادة البناء لضمان عدم تكرار الأحوال التي أدت إلى التدخل العسكري كأخر مستويات مسؤولية الحماية الدولية، فقد تهاونت هذه القوى عن مسؤوليتها في إعادة بناء الجيش الليبي ولم تقدم مبادرات لنزع سلاح الميليشيات المتناحرة التي أصبحت بدورها هدف استقطاب للقوى الإقليمية والدولية، حيث أن قوات اللف أنفقت ما يقارب 320 مليون جنيه إسترليني للتدخل العسكري مقابل 25 مليون جنيه إسترليني فقط لإعادة الإعمار.¹

¹ طارق تاحي، "دور المتغير الخارجي في فشل الدولة في ليبيا: التدخل العسكري لحلف الناتو نموذجاً"، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 01، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2022، ص 266.

المبحث الثاني: مظاهر الفشل في ليبيا ومؤثراته.

المطلب الأول: مظاهر الفشل في واقع الدولة الليبية.

1. المظاهر السياسية: (فشل العملية السياسية بعد أحداث 2011)

• الفراغ السياسي:

بعد أحداث 2011 وإعلان تحرير ليبيا بسقوط نظام القذافي، دخلت الدولة حالة من الفراغ السياسي لغياب سلطة شرعية مركزية يمكن التعامل معها، ولم تعرف الدولة حالة من الإستقرار الحقيقي، لتحولها لشبه دولة تحكمها الميليشيات، ووجود عدة أقطاب في صراع القوة والسلطة.

• شرعية المجلس الوطني الإنتقالي:

تمتع المجلس الوطني الإنتقالي غير المنتخب والمؤقت بإعتراف دولي واسع بشرعيته كنوع من المؤسسة للثورة ممثلاً للشعب الليبي، لكن المجلس لاقى انتقادات اتجاه شرعية قيادته للإنتفاضة بشكل كامل من الناحية العسكرية، من طرف عدة ميليشيات لغيابه عن ساحة المعركة، وبأنه لم يترسخ له وجود فعلي وحضور أساسي حكومياً في معظم أجزاء البلاد، فقد حققت ليبيا مبتغاهما في إنهاء حكم القذافي بجهد الثورات المحلية والمجموعات العسكرية التي شكلت بشكل مستعجل، مما نتج عنه إعلان عدد كبير من هاته القوات والميليشيات المحلية عن مساهمتها في التحرر الوطني ونسب شرفه لنفسها، مثال ذلك قبائل مصراتة والتي شهدت ثورتهم نزاعات دامية من 23 فبراير إلى 15 ماي ضد القوات الموالية للنظام، مما أدى إلى تكوين هوية مميزة وشخصية عسكرية حتى بعد انتهاء حكم القذافي، جعلت المصراتيين يتملكون انتفاضتهم افتخاراً بأنها ذاتية المنشأ، ولم تقدها قوات الشرق أو المجلس الوطني الإنتقالي، وجادل الزنتانيون بأنهم قادوا معارك تحرير الجبال الغربية وتحرير طرابلس.¹

فرغم إقرار المجلس الإنتقالي بأنه لا يمثل حكومة وإنما ممثلاً للشعب حتى إعلان التحرير وهو ما رحب به الثوار، إلا أنه ومع تحرير المناطق المختلفة ظهر الولاء المناطقي، حيث قامت كل منها بتحديد قادتها المحليين وقاومت محاولات المجلس الوطني بالسيطرة على العملية الإنتقالية² وفوضت مجدداً شؤونها لمجالس محلية. وكون المجلس نشأ نتيجة الثورة في الشرق وهيئته التنفيذية الأصلية تخضع

¹ تقرير الشرق الأوسط، "المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي"، تقرير رقم 115-14 كانون الأول / ديسمبر 2011، ص 1، 2.

² العملية الإنتقالية موضحة في ميثاق دستور انتقالي وضعه المجلس الإنتقالي، تبدأ عند إعلان التحرير وتستمر حتى تعيين حكومة انتقالية وانتخابات المجلس الوطني والاستفتاء على الدستور.

للمؤسسة السياسية المعارضة في بنغازي، فقد طغت الشكوك حيال التحيز الشرقي، وأشار على أن رئيسه محمود جبريل (مسؤول سابق منشق عن النظام، افتقر للشرعية الثورية من طرف الإسلاميين والمنقليين الراديكاليين) على أن اقتراحاته للهيئة التنفيذية للمجلس تميل إلى شخصيات من قبيلة ورفلة دون جماعات سياسية مناطقية أخرى هامة، كثوار الغرب الذين رأو عدم وجود تمثيل كاف لهم، وبأن اختيارات المجلس ارتجالية وغير شفافة، جعل التوترات المناطقية بين بنغازي وطرابلس تطفو إلى السطح.¹

• مخرجات الانتخابات التشريعية:

شهدت ليبيا في يوليو 2012 أول انتخابات تشريعية بعد حكم القذافي، وكانت البداية لأزمة سياسية بسبب قانون طبيعة تشكيل المؤتمر الوطني سنة 2012، الذي تعامل مع الأحزاب السياسية بسلبية، إذ أعلى من شأن المقاعد الفردية مقابل قوائم الأحزاب، أفضت إلى تشكيل كتل سياسية داخل المؤتمر، مما غذى الانقسام السياسي وأعاق العملية الديمقراطية، حيث اختار الليبيون ثمانين من نواب المؤتمر الوطني العام حسب نظام القوائم الحزبية، في حين اختاروا أغلبية النواب -120 نائباً- حسب النظام الفردي، انبثق عنها جهوية في توزيع المقاعد، إذ حصلت المنطقة الغربية على 100 مقعد، المنطقة الشرقية على 60 مقعداً، أما المنطقة الجنوبية على 40 مقعد²، نذكر منها حزب العدالة والبيان "الإخوان المسلمين" بمعدل 17 مقعداً، تحالف القوى الوطنية -الليبرالي- "محمود جبريل" على 39 مقعداً، الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا "محمد مقرئف" بمعدل 3 مقاعد، بالإضافة إلى تيارين إسلاميين آخرين تمثلوا في الأمة الوسط بزعامة سامي الساعدي والوطني الوسطي بزعامة الترهوني على مقعدين لكل منهما، وحصل حزب الاتحاد من أجل الوطن بزعامة عبد الله السويحلي المصري على مقعدين.³

تتابعت خطوات المؤتمر الوطني بتشكيل حكومة الإنقاذ في سبتمبر 2014 برئاسة عمر الحاسي ودعم من قيادة الأركان العامة جاد عبد الله العبيدي، ثم تشكل حكومة وفاق وطني بقيادة فايز السراج بطرابلس بناء على اتفاق الصخيرات 2015.

¹ المرجع السابق، ص 7 و 8 و 9.

² عائشة بن عاشور ومحمد بوزيان، مرجع سبق ذكره، ص 23.

³ عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، مرجع سابق، ص 138، 139، 140.

• مظاهر الأزمة السياسية للمرحلة الإنتقالية:

• قانون العزل السياسي:

صادق البرلمان المؤقت يوم 5 ماي 2013 تحت وطأة إكراه الميليشيات المسلحة على قانون العزل السياسي، حيث ينص على حرمان أي شخص تبوأ منصبا عاليا داخل نظام القذافي، من تولي أيمنصب مسؤولية لمدة عشر سنوات، بأسباب عزل يمكن تصنيفها كمعايير تعسفية كالتعاون مع أجهزة أمن القذافي أو مدحه علنا، أو التعامل مع أحد أفراد عائلته، أو سابقة اتخاذ موقف رافض لثورة 17 فبراير. وغيره من المعايير.¹

كانت الحجة الأساسية لهذا القانون هي أن النظام يعمل كوحدة متكاملة وليس بشكل فردي، وبأن الليبيين يمكنهم حماية الثورة ومنع اندلاع ثورة مضادة يقودها الموالون للنظام السابق، حيث سيتيح وصول المسؤولين السابقين على موارد الدولة سيفتح أمامهم السبيل لمواصلة العمل ضد الثورة.²

وقد استخدم بعض السياسيين هذا القانون كوسيلة لإقصاء منافسيهم وتمهيدا لتحقيق مكاسب سياسية، فرغم عزم محمد صوان رئيس العدالة والبناء كحزب موالي للإخوان المسلمين بأن موقف الحزب من قانون العزل السياسي بأنه إجراء وقائي لحماية الثورة وليس عقابي، فالمستفيد الأول من القانون هم الإسلاميون والسلفيون المستبعدون من الحياة السياسية في النظام السابق، والذي سيخلق لهم فرصا في الإنتخابات المستقبلية³، خاصة كون القانون يمس محمود جبريل - مستشار الشؤون الإقتصادية السابق في عهد القذافي- الفائز حزبه الليبرالي " تحالف القوى الوطنية" بأعلى عدد من المقاعد عام 2012⁴

¹ هيثم عميرة فرناندث، " ليبيا وإشكالية قانون العزل السياسي"، المعهد الملكي الإسباني، 18 يونيو 2013، تم الإطلاع بتاريخ 2022/04/17، بتوقيت 22:00، على الموقع:

<https://www.files.ethz.ch/isn/165708/ARI20-2013-Amirah-Fernandez-Libia-ley-aislamiento-politico-arabe.pdf>

² إبراهيم شرقية، "إعادة إعمار ليبيا : تحقيق الإستقرار من خلال المصالحة الوطنية"، دراسة تحليلية صادرة عن مجلس برونجز - الدوحة، رقم 09، سبتمبر 2013، ص 10.

³ المرجع السابق نفسه، ص 11.

⁴ Libya Herald, National forces alliance sweeps party lists as election results finally announced, 2012, visited : 18/04/2022at 11 :00, site : <https://www.libyaherald.com/2012/07/national-forces-alliance-sweeps-party-lists-as-election-results-finally-announced/>

وقد شمل القانون متضررين آخرين¹ نذكر منهم محمد المقريف، رئيس المؤتمر الوطني العام وأحد المنشقين عن نظام القذافي الذي عمل كسفير لليبيا في الهند إبان فترة حكمه، وعرف كرمز من رموز المعارضة من خلال "الجهة الوطنية لإنقاذ ليبيا"، لكنه بموجب قانون العزل فقد قدم استقالته يوم 28 مايو 2013 من منصبه كرئيس للبرلمان المؤقت بحكم انتخابات يوليو 2012.

وقد مس أيضا رئيس الوزراء المنشق "علي زيدان" الذي كان بدوره دبلوماسيا في عهد القذافي، والذي تم تفسير توجه الميليشيات الثورية المسلحة بتوافق مع بعض الجماعات السياسية الإسلامية، بمحاولة خلقها لأزمة سياسية، بهدف تقديم استقالته، بحيث تتسنى لها الفرصة لتعيين رئيس وزراء يخدم مواقفها أكثر، كون الوزير ذو ميول ليبرالية.

وأيا كانت الدوافع وراء قانون العزل السياسي من تنافس على السلطة بين التيارين "الليبرالي" و"الإسلامي"، فإن تطبيقه يقصي قسما كبيرا من المجتمع مما قد يخلق قوة تعمل ضد الدولة تدعم الموالين للنظام السابق مما يفضي إلى انقسام المجتمع وتراجع التوجه نحو مصالح وطنية، كما أنه تجريد للدولة الليبية من ذوي الخبرة، أو كما يتلفظها إبراهيم شرقية ب " محو الذاكرة المؤسسية للدولة".²

حيث إدراك نتائج قانون العزل السياسي قد يسترجع مواقف سابقة من التاريخ تذكيرا بعملية "اجتثاث البعث" الأمريكية بقرار من بول بريمر، الذي أصدرته سلطة الائتلاف المؤقتة سنة 2003، تطهيرا للمجتمع السياسي العراقي من حزب البعث أو الصداميين، كجزء من قوانين المرحلة الإنتقالية من نظام صدام الحسين، أفضت إلى إنشاء اللجنة الوطنية العليا لإجتثاث البعث القائمة على قوانين تعسفية وغير شفافة، كأداة سياسية في أيادي الشيعة بعيدة عن المساءلة والتي كان لها أثرها في تراجع عملية إعادة بناء الدولة.³

¹ هيثم عميرة فرنانديث، مرجع سابق، ص 3، 4.

² إبراهيم شرقية، مرجع سابق، ص 12.

³ إريك ستوفر وميراندا سيسيون وفونج فام وباتريك فينك، " العدالة المؤجلة: المساءلة وإعادة البناء الدولة: المساءلة وإعادة البناء الإجتماعي في العراق"، تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2019، ص 18، 19.

• تعدد الأطراف المتصارعة على السلطة:

أوجدت الظروف السياسية المتشردمة عدة أطراف تتحكم في المشهد الليبي بأجندات مختلفة توافق المصالح الإستراتيجية للدول الداعمة لها، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أطراف رئيسية:¹

• تكتل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني: جاء كنتيجة للإتفاق السياسي بالصخيرات عام 2015 أين تم إقرار مجلس رئاسي بقيادة السراج، سعياً لإنهاء الصراع بين حكومة الثني المنبثقة عن برلمان طبرق وحكومة المؤتمر الوطني بالعاصمة طرابلس بقيادة "خليفة الغويل"، وقد حظي المجلس باعتراف من الأمم المتحدة ودولياً، وكذلك داخليا من أطراف محلية: كتائب مصراته وقوات البنيان المرصوص، ودعم من طرف أحزاب سياسية، مثال ذلك: تكتل العدالة والبناء السن السياسي للإخوان المسلمين، ويسيطر المجلس على مؤسستي المصرف الليبي والمؤسسة الوطنية للنفط.

• تكتل الشرق الليبي: يضم كل من اللواء خليفة حفتر والذي تم قبوله من طرف الشرق الليبي لقيادة الجيش الليبي إلى جانبه رئيس الحكومة المؤقتة بقيادة "عبد الله الثني" ورئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، حيث يتميز هذا التكتل بنوع من القبول نظراً لإنجازات حفتر على الميليشيات المسلحة مكنته من السيطرة على ثلثي ليبيا بدعم خارجي من أطراف إقليمية ودولية.

• التكتلات الصغيرة: هي تكتلات محايدة، منها أعضاء المؤتمر الوطني السابق المعارضين لإتفاق الصخيرات، والمدعومين بدورهم من طرف عدد كبير من الميليشيات المسلحة كـ "لواء الصمود" و"قوات فجر ليبيا"، وتسعى هاته التكتلات بدعم من ميليشيات عسكرية مثل "جيش القبائل"، لإعادة إحياء أنقاض الدولة الليبية القذافية.

أما جنوباً فتعتبر المنطقة الممتدة ما بين حدود جنوب غرب مصر مروراً بحدود شمال التشاد وصولاً للحدود الجزائرية محل صراع بين قبائل التبو والطوارق والقبائل العربية والميليشيات، بالإضافة إلى أنها في ظل غياب السلطات الجنوبية تشهد نشاطاً متنامياً للجماعات الإرهابية.

¹ بونيف سامي محمد، "الفشل الدولاتي في المنطقة المغاربية وأثره على التوازنات الأمنية: دراسة حالة ليبيا ما بعد 2011"، دفاثر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد: 01، 2020، ص 250، 251.

وقد تبع قانون العزل عدة أزمات أثرت على الإستقرار السياسي والأمني في ليبيا، نذكر ملخصها:

• أزمة مجلس برقة:

تم تأسيس مجلس برقة الإنتقالي بتاريخ 6 مارس 2013 في مدينة بنغازي، ممثلاً للجهة الشرقية من ليبيا، ومطالباً بصلاحيات واسعة ونظام فيدرالي، وفي إطار مطالبها بزيادة حصة شرق ليبيا من عوائد النفط، تفعيلاً لحقوق برقة التي تضمنها دستور 1951، قامت مجموعات مسلحة مؤيدة للمجلس بالإستيلاء على ثلاثة موانئ لتصدير النفط.¹

• المحاولات الانقلابية:

جاءت أولى المحاولات الانقلابية بقيادة اللواء خليفة حفتر، معلناً عن تجميد عمل المؤتمر الوطني العام والحكومة الليبية والإعلان الدستوري²، بناءً على اشتعال الإحتجاجات المطالبة برحيله، كون المؤتمر مدد مهامه في فبراير 2014 لفشله في صياغة دستور جديد، وقد كانت محاولة الانقلاب فاشلة. تلاها انقلاب أخر لنفس الهدف من قبل كتيبتان من الزنتان "لواء القعقاع ولواء الصاعقة"، لكنها فشلت هي الأخرى.

واستمرت الضغوطات السياسية والوضع الأمني المعقد، خاصة بإطلاق اللواء خليفة حفتر "حملة الكرامة"، التي بدأت كمعقل للإرهاب والتطرف بمدينة بنغازي ودرنة في 16 ماي 2014، ثم توسعت أهدافها لحماية مجلس النواب في طبرق وحكومة الثني في البيضاء، والتي قابلها الحملة العسكرية "فجر ليبيا" التي قادتها ميليشيات مسلحة من غرب ليبيا لدعم شرعية المؤتمر الوطني الليبي. وفي ظل تباين الرؤى والأهداف والمصالح لا تزال الإنقسامات تلازم الوضع السياسي الليبي، حيث استمرت اعتداءات حفتر أين سيطرت قواته على بنغازي في جويلية 2017 وشن هجوماً على سبها بداية 2019.³

• تزايد التدخلات الأجنبية:

ما زاد الأزمة تعقيداً هو تزايد التدخل العسكري الأجنبي خاصة بعد بدء عملية حفتر للسيطرة على طرابلس، أين دعمته كل من الإمارات والسعودية ومصر، إضافة إلى الدعم الروسي والفرنسي، وفي

¹ عائشة بن عاشور ومحمد بوزيان، مرجع سابق، ص 25.

² "حفتر يعلن تجميد المؤتمر والحكومة والإعلان الدستوري"، بوابة الوسط صوت ليبيا الدولية، 14 فبراير 2014، تم الإطلاع بتاريخ:

2022/04/19 على الساعة: 16:00، على الموقع: <http://alwasat.ly/news/libya/3431>

³ أسماء رسولي، "إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية" جامعة قسنطينة 3، المجلد 06، العدد 01، 2020، ص 282، 283.

المقابل عقد رئيس حكومة الوفاق اتفاقاً أمنياً واقتصادياً مع تركيا تسمح للقوات التركية بالتدخل إلى جانب الحكومة في حربها ضد حفتر على الأراضي الليبية.¹

وتكللت كل المبادرات لحل الأزمة وإنهاء دوامة المراحل الإنتقالية إما للخرق بداية ببندود "مؤتمر برلين" المنعقد في 19 جانفي 2020، التي نصت على وقف إطلاق النار ومنع توريد الأسلحة للأطراف المتصارعة والتي جاء رد خليفة حفتر بخرق قواعدها²، إلى فشل الحكومة الجديدة بقيادة "الدبيبة" في إنجاح إنتخابات 24 ديسمبر 2021 لخلافات حول القوانين الإنتخابية وتضارب المصالح وكثرة التجاذبات الخارجية، وتصاعد النزاعات الجديدة بين حكومة الدبيبة وحكومة باشاغا المفضية إلى احتمالية انقسام سياسي جديد نتيجة رفض حكومة الوحدة الوطنية تسليم السلطة.³

2. المظاهر الأمنية:

إن الوضع الأمني المنفلت في ليبيا يشكل تحدياً كبيراً أمام الحكومة، في ظل غياب جيش وطني ليبي موحد وعدم القدرة على جمع السلاح المنتشر وتعدد الكتائب ذات الأجندات المختلفة، في ظل عدم وجود توافق سياسي للتصدي للعنف والأطراف المتشددة، وكل ما يلزمها من قضايا أمن الحدود وإعتقالات محتجزين من قبل الفصائل المسلحة، واغتيالات وهجمات على أعضاء السلك الدبلوماسي مثالها كان اختطاف رئيس الحكومة علي زيدان في 10 أكتوبر 2013.⁴

إن عسكرة المجتمع الليبي وما يسوده من ميليشيات مسلحة نابع من غياب الأمن، وغياب الثقة في الآخر، مما يدفع الأفراد والجماعات للتسلح لتحقيق أمنها نتيجة ضعف وعجز مؤسسات الدولة عن توفيره، خصوصاً في ظل انسداد الأفق السياسي وإصرار أطراف النزاع على مواقفها، مما

¹ هدية زايد ، "بعد عقد من الثورة... ليبيا عالقة في دوامة المراحل الإنتقالية"، الإندبندنت عربية، 14 فيفري 2022، تم الإطلاع بتاريخ 20/04/2022، بتوقيت 10:00، على الموقع: <https://www.independentarabia.com/node/303736>

² أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 284.

³ زايد هدية، "بين الدبيبة وباشاغا: هل تدخل ليبيا نفق الانقسام الحكومي مجدداً"، الإندبندنت عربية، 11 فيفري 2022، تم الإطلاع بتاريخ 04/20/2022، بتوقيت 11:00، على الموقع: <https://www.independentarabia.com/node/303011>

⁴ مجدي يازجي، "ليبيا.. انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب، محاولات جرت للسيطرة على الوضع الأمني وسط دفاع قادة الكتائب عن التشكيلات المسلحة". موقع العربية، 2013، تاريخ التصفح 20/04/2022 بتوقيت 16:00، على الموقع: <https://www.alarabiya.net/north-africa/libya/2013/10/10>

يؤدي إلى استمرار هاته الجماعات في اتخاذ قراراتها بمعزل عن السلطة، وتميل لخيار الحفاظ على سلاحها دون الإنتماء إلى أجهزة الدولة، والإستمرار في فرض الوقائع باستخدام القوة.¹

إن انهيار الجيش والشرطة والأجهزة المخبراتية بعد الثورة واستيلاء الشعب على مخازن السلاح، فراغ أمني، تمثلت مظاهره في النقاط التالية:²

- انهيار مؤسسات الدولة في المناطق المحررة والتي تمثل نصف الإقليم الليبي تقريبا.
 - حدوث انفلات أمني وظهور تشكيلات مسلحة مدعية حفظ الأمن والنظام في المناطق المحررة، بدأت بأعداد صغيرة ثم توسعت لتتجاوز أعدادها في بنغازي (45) مجموعة بعضها غير معروف العدد والسلاح، وتجاوز عددها في طرابلس أكثر من مائة مجموعة، منها مجموعات جهوية أو ذات إيديولوجيات معينة أو بغرض فرض السلطة والحصول على المال.
 - تحولت مقرات أغلب المجموعات إلى سجون غير شرعية وأماكن حازمة للحريات العامة تحت عنوان المحافظة على الأمن.
 - إنشاء كيانات موازية للشرطة لسد الفراغ الأمني تحت مسمى اللجنة الأمنية العليا وفروعها في المدن الليبية، تجاوز عددها 140 ألف عنصر، مكونة من رجال الشرطة والجيش وغيرهم حفاظا على أمن مناطقهم أو طمعا في الحماية، أو مقابل مبالغ مالية إضافية.
 - تكوين أجسام موازية لكتائب الجيش أو ما يعرف بالدروع لسد الفراغ الهيكلي للجيش.
- أغلب هاته الكيانات من ميليشيات تتميز بولاءات قبلية على حساب أولوية الدور الوطني والقومي، مما حول الوضع إلى حرب أهلية بينها، وعودة ظهور النعرات، أفضت إل عدم إمكانية إعادة إدماج هاته الفئات في الأجهزة النظامية، واختلال توازن القوى العسكرية لصالح الميليشيات، نتج عنها دخول ليبيا في حالة " مازق أمني مجتمعي".³
- ثم إن عملية الصراع تدور بين كتلتين رئيسيتين هما: الميليشيات التكفيرية المتطرفة، والقوات الموالية للحكومة والقوى الموالية لحفتر من جهة أخرى، ويمكن تعداد أهمها فيما يلي:

¹ فريدة حموم ، "التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا " جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية بتييزي وزو، العدد 02، 2019، ص 159، 160.

² عاشور شوايل، "تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا: واقع ورؤية"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الإنتقالية برعاية مركز كارينغي للشرق الأوسط، 23 يناير 2014، ص 5.

³ طارق تاحي ، مرجع سبق ذكره، ص 267، 268.

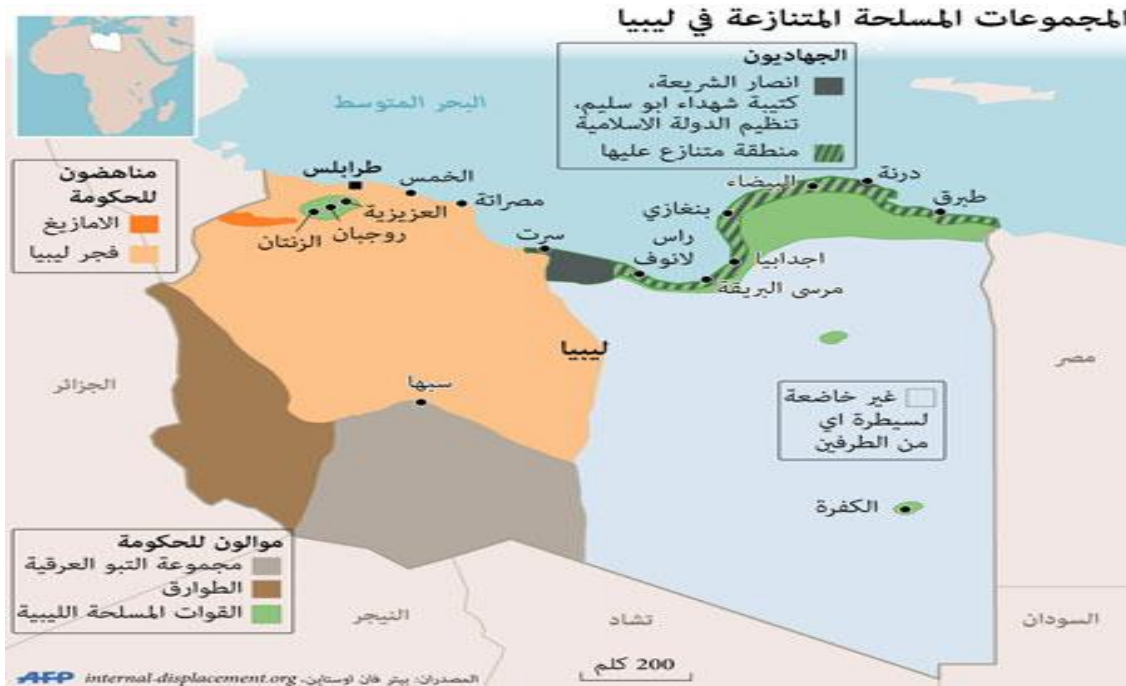
❖ الميليشيات المتطرفة:

هي فصائل إسلامية ذات ولاءات متعددة ورافضة لبناء الدولة، كما تصدت لعملية الكرامة بقيادة حفتر ونعدها في:¹

- كتيبة شهداء 17 فبراير: أكبر الميليشيات الإسلامية العسكرية، تتموقع في شرق ليبيا، كما رفضت إخلاء مقرها في بنغازي وتثير معاناة سكان المنطقة.
- كتيبة الشهيد راف الله السحاتي: من أول المتصدين لعملية الكرامة، بدأت كجزء من كتيبة 17 فبراير ثم استقلت بنفسها لاحقا مع الحفاظ على سلاحها، تتموقع في مدينة بنغازي، وتمتلك سجونا خارج النظام القضائي الرسمي.
- كتيبة شهداء أبو سليم: جماعة جهادية سميت نسبة لشهداء سجن أبو سليم وكانت من أشد المعارضين لنظام القذافي، تحت قيادة سالم دربي.
- جماعة أنصار الشريعة: أدرجتها واشنطن في قائمتها للإرهاب في سنة 2012، حيث اتهمت بالهجوم على البعثة الأمريكية في بنغازي، مكونة من مقاتلين من عدة جنسيات، تهدف إلى تحكيم الشريعة في ليبيا.
- درع ليبيا: تسود في مدينة مصراتة، تقرب من الإخوان المسلمين، ويقودها محمد إبراهيم موسى، كما يقدم لها دعم لوجستي من المؤتمر الوطني العام.
- ميليشيات المرتزقة: تتكون من جنسيات إفريقية مختلفة من أصحاب السوابق الجنائية المستفيدين من العفو الذي أصدره المجلس الإنتقالي، تعمل بمقابل مالي.
- كتيبة القعقاع والصواعق: تابعتان لقبيلة الزنتان وتربطهما علاقة وطيدة بتحالف القوى الوطني، لهما ولاء إماراتي.
- كتيبة الفاروق: أحد التشكيلات المنتمية لأنصار الشريعة والداعمة لفجر ليبيا.

¹ محمد بالجيلالي ، مرجع سابق، ص 70 إلى 73.

خريطة توضح توزيع المجموعات المسلحة المتنافسة في ليبيا



شداد وجدان، 2019، [/https://t9h.cc](https://t9h.cc)

❖ القوات الحكومية والمالية لحفتر¹

- قوات الصاعقة: يقودها العقيد ونيس بوخمد، وهي قوات الجيش الشرعية والمتبقية من

الجيش الليبي، وكتيبة 21، وكتيبة 204 دبابات التي يقودها العقيد البرغي.

- قوات الكرامة: يترأسها اللواء خليفة حفتر.

3. المظاهر الاجتماعية: دور القبيلة والتخب في الحياة السياسية بعد الثورة

إن القبيلة هي معطى أساسي يقوم عليه المجتمع الليبي فكرا وممارسة، نظرا لما تملكه هاته الأخيرة من قدرة وقوة على تحريك وتعبئة الشعب، وقد نظر لها في كثير من الأحيان على أنها من مظاهر التخلف لكن هذا لا ينفي حقيقة أن السياسيين يعيدون توظيفها كلما ظهرت صراعات داخلية على السلطة. ومنه تعتبر التوازنات القبلية أساس تشكيل منظومة الحكم أو استقراره أو تغييره، وأنها

¹ عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، مرجع سابق، ص 138.

كمرحلية سوسيوقراطية في المجتمع الليبي يتم توظيفها وإقصائها بداية بفترة النظام الجماهيري مستمرة إلى المرحلة الإنتقالية، كوسيلة لحماية الفرد لنفسه من الدولة وحماية الدولة من الفرد.¹ يكمن الدور الإيجابي للقبيلة في مرحلة ما بعد الثورة في قدرتها على تسوية النزاعات، كإداة لتحقيق الأمن ويساهم على المدى البعيد في تحقيق مصالحه وطني، فقد ظلت القبيلة مستتبة في ليبيا في غياب الدولة بمؤسساتها الأمنية والعسكرية، وأخذ الإقتتال طابعا قريبا كإحياء للثارات والنعرات، وفي المقابل تمكنت هاته الأخيرة من خلال مجالس الصلح من إبرام (68) صلحا من بين (74) لقبائل متنازعة وتبادل الأسرى في (38) حادثة من أصل (57) بين الميليشيات المتقاتلة،² مما يؤكد على أسبقية قوانين القبيلة مقابل سلطة قانون الدولة، وكذا دورها في مسألة إحلال السلم الأهلي وربما الوصول لمصالحة وطنية تفضي لحل الأزمة الليبية.

أما مساوئها فقد برزت في كون المعطى القبلي لا يتوافق والمنطق الديمقراطي في التمثيل والمشاركة، حيث أنه بفتح المجال للترشح بشكل فردي تمكينا للقيادات القبلية من المشاركة، ينقل الدولة من نظام اجتماعي بطابع قبلي إلى نظام سياسي قبلي، أين يرتبط المسؤولين السياسيون والأولوية في مشاريعهم بانتماؤهم القبيلة بدل الإلتزامات الحكومية الوطنية.³

في مقال لأرتورو فارفيللي Arturo varveilli حول دور القبيلة في مستقبل ليبيا، يحدد بأنه رغم عدم تواجد التمثيل القبلي في الهيئات المنتخبة ضمن الأطر النظرية للممارسة الديمقراطية، كون إضفاء المنطق القبلي في تشكيل المؤسسات يقصي منطق الكفاءة والأحقية، إلا أن النظام الإنتخابي لسنة 2012 بتوفيره للمصالح القبلية قد يدعم عملية الإنتقال الديمقراطي في ليبيا.⁴

النخبة وعملية بناء الدولة:

رغم المحاولات الإيجابية للنخبة الليبية في العمل على بناء الدولة، بعد سنين من إقصاء دورها في فترة الجماهيرية، إلا أن دورها تراجع إلى الموقف السلبي خاصة بعد التدخل العسكري الليبي 2011،

¹ نور الهدى بن بركة، "المعطى القبلي بين الدور الإيجابي والسلبي في بناء الدولة الليبية لفترة ما بعد سقوط نظام القذافي"، بحوث ودراسات، جامعة الجزائر 3، ص 11، 12.

² محمد عمر، "ليبيا: دور القبيلة في احتواء تداعيات الأزمة وأثارها"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، 2015، تاريخ الإطلاع: 21/04/2022، بتوقيت: 17:2، على الموقع: <https://www.csd-center.com>

³ نور الهدى بن بركة، مرجع سابق، ص 15.

⁴ Arturo Varveilli, The role of tribal dynamics in the libyan future, (Italy : ISPI 'n°172, may 2013), p°10

وبروز النخب ذات التوجهات والمصالح التي تخدم فئات معينة دون أخرى، التي خلقت مجموعة إشكاليات ارتبطت بالنخب الليبية بعد 2011، من بينها:¹

- انقسام النخب السياسية الليبية: خاصة في ظل معضلة الإقصاء السياسي الناتج عن قانون العزل السياسي مما غيب لغة الحوار والتوافق، كما أنها أظهرت عجزاً من ناحية تقويم استراتيجيات فعالة لحل المشاكل المجتمعية أو تهدئتها على الأقل.
- أزمة الثقة بين النخب وتذبذب الروح الوطنية : أدى غياب الثقة بين القوى السياسية داخل المؤسسات المستحدثة بعد 2011، وغياب الأهداف المشتركة والرؤية السياسية الموحدة، مما أدى لظهور طبقة سياسية تتحرك بشكل مصلي، يخدم فئة معينة أو قبيلة، على حساب المجتمع الليبي، مما خلق فجوة بين السلطة السياسية ونخبها وأفراد المجتمع، خلص إلى استمرارية تعطل العملية السياسية، لفقدان المجتمع الليبي في قدرات النخب على حل مشاكلها.
- علاقة النخبة الليبية بالمليشيات المسلحة: حيث ارتبطت عديد من النخب السياسية الليبية بتشكيل مجموعات مسلحة تابعة لها كوسيلة للضغط على المؤسسات المستحدثة لتمرير سياساتها أو تغليب مصالحها التي لا تتماشى مع المصالح الوطنية، مما أدى لتزايد المجموعات المسلحة التي تعرقل مشاريع إعادة الإدماج في سبيل تحقيق جيش ليبي جديد وقوات أمنية على أسس وطنية.²

ثقافة المنتصر:

إن إحدى أعمق الإنقسات التي ظهرت في ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي، كانت بين المدن الثورية والقبائل التي توصف بالثوار، (مثال ذلك: مصراتة، الزنتان، بنغازي..) وبين من تم دعوتهم بالأزلام (وهم أعوان النظام، كأجزاء من ورفلة وبني وليد والقذافة ..)، وفي حين تم التعامل مع الثوار من منطلق شرف الإنتصار والكرامة، وجد الأزلام معاملة إقصائية كمساهم في الثورة، رغم أن عدد كبير من القبائل التي توصف بالأزلام لم يكن لهم أي دور في دعم القذافي. وبالتالي فإن لهاته

¹ رشيد علوش ، " النخبة والمجتمع في ليبيا وإشكالية بناء الدولة بعد 2011 "، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية- جامعة الجزائر3، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص 229، 230.

² رشيد علوش، مرجع سبق ذكره، ص 231.

النعرات دورا في استمرار الانقسام داخل المجتمع الليبي ويقف حائلا بينه وبين مصالحة وطنية توحد الشعب.¹

إذن انطلاقا من المعطيات السابقة يمكن القول بأن ليبيا كدولة ذات تعدد قبلي، فشلت في الوصول إلى مجتمع المواطنة الذي تسود فيه هويات حققت الاندماج الإجتماعي والسياسي في إطار القانون، بما يخلق انتماء ثقافي واجتماعي توافقي وطني، وثقافة وطنية يفتخر بها، دون إقصاء الإнтماءات الفرعية.²

4. المظاهر الإقتصادية: (حرب النفط)

إن الحروب المتعاقبة منذ 2011 تسببت في خسائر كبيرة دمرت البنية التحتية لمناطق متعددة من ليبيا، هذا بغض النظر عن المبالغ التي أوكلت لتجهيز الجيوش بالأسلحة وكل المصاريف غير المتعلقة بالتنمية الشاملة من مرتبات ونفقات تسييرية في ظل تعدد الحكومات المتناظرة.³ فقد أدى الصراع إلى انكماش الإقتصاد، خاصة من حيث الناتج المحلي الإجمالي وتراجع الإستثمار والإستهلاك، وتقدر الكلفة الإجمالية للصراع منذ اندلاعه عام 2011 إلى 2020 بمبلغ 174 مليار دولار، ويتوقع أن ترتفع الكلفة بشكل حاد إلى ما يعادل 139 مليار دولار إذا لم يوقع اتفاق السلام في السنوات المقبلة.⁴

كما أن الدولة الليبية كغيرها من الدول الريعية، يعتبر النفط المحدد الرئيسي للإقتصاد الليبي، متحكم بالدرجة الأولى في الناتج الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد، مما جعل الأوضاع الإقتصادية مرتبطة بتموجات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد أدت هيمنة القطاع النفطي إلى تراجع القطاعات الإنتاجية الأخرى.⁵ وفيما يتعلق بالقدرة التسييرية فقد عجزت الدولة عن بسط سيطرتها على المؤسسات، الهياكل القاعدية، المرافق الحيوية المتعلقة بقطاع النفط، يعود ذلك لتولي

¹ إبراهيم شرقية، مرجع سابق، ص 16.

² صبرينة كيحال، "تأثير اللاتجانس المجتمعي على الإستقرار في ليبيا: أفاق الديمقراطية التوافقية بعد 2011"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 10، ماي 2018، ص 243، 245.

³ عبد الله حامد الحاسي، "دراسة تمهيدية عن الإقتصاد في ليبيا : الواقع والتحديات والأفاق"، مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياش الصلح، لبنان، 2020، ص 4.

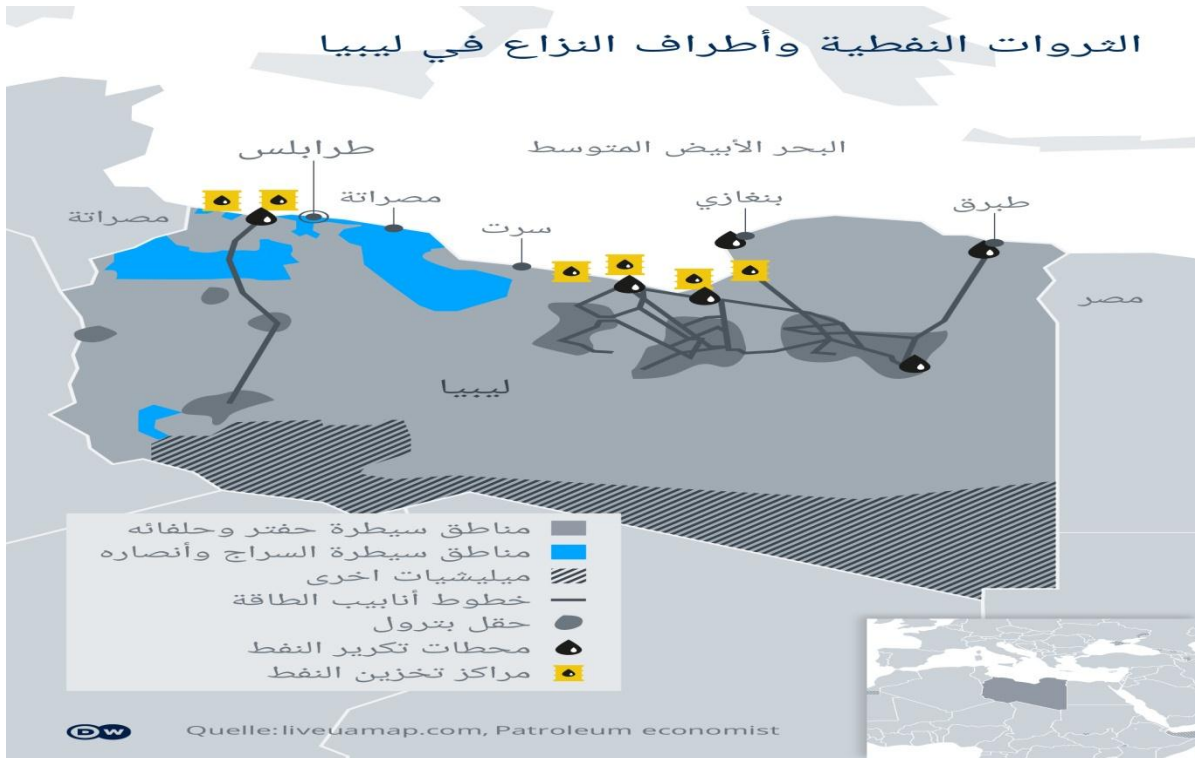
⁴ اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، "الكلفة الإقتصادية للصراع في ليبيا"، موجز تنفيذي، الأمم المتحدة، لبنان، 2020 ص 6، 7.

⁵ محمد وسعد الزروق أمحمد الرشيد وشكري عاشور رجب السويدي، "الإقتصاد السياسي للدولة الريعية ومآزق الخيار الديمقراطي في ليبيا"، كلية الإقتصاد (بنغازي) مجلة مدارات سياسية، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص 104.

الميليشيات سلطة إدارة الإنتاج والتسيير في قطاع النفط مقابل عجز الدولة عن التنظيم والإستخراج وعدم قدرتها على سد الفراغ الذي تركه مغادرة 1,5 مليون أجنبي في قطاع النفط.¹

كما أنه كلما ترجعت ثقة الليبيين في نجاح العملية السياسية، كلما سعى كل طرف وكل فصيلة لتعزيز موقعها التنافسي في السلطة والثروة من خلال العنف والفساد، وتعزز ذلك في النزاعات على منشآت النفط، كعملية "شروق ليبيا" التي شنتها قوات مصراتة ضد القوات الموالية لمجلس النواب، وتراجعها بعد حصارها للسدر، كما شهدت مجتمعات التبو والطوارق المحلية في جنوب البلاد مواجهات عسكرية للسيطرة على حقول النفط، أهمهما الحقلان الكبيران شرارة والفيل في حوض المرزق، ومستقبل توسعات تنظيم الدولة الإسلامية وهجماته على منشآت الهلال النفطي.²

خريطة توضح مراكز الثروات النفطية



شداد وجدان، 2019، [/https://t9h.cc](https://t9h.cc)

¹ بوكليخة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 178 و179.

² فرجينيه كولومبيه، "الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا مابعد القذافي"، مجلة سياسات عربية، العدد 18، يناير 2017 ص 102.

المطلب الثاني: المظاهر الخارجية للفشل الدولاتي ومؤثراته.

لم يقتصر التدخل الأجنبي في ليبيا على إنهاء حكم القذافي بتدخل حلف الناتو، لكن استمر بالتغول لتصبح ليبيا ساحة للتنافس بين الدول الإقليمية والدولية، يسعى كل منها لتحقيق مصالحه وفرض نفوذه وقوته، من خلال تقديم الدعم لتمويل كفة قوة أحد الأطراف الليبية المتنازعة، مما زاد من حدة الإنقسامات السياسية والإجتماعية.

• التنافس الإقليمي في ليبيا:

دعمت كل من الدول الخليجية المتمثلة في قطر والإمارات العربية المتحدة والسعودية إلى جانب القوى الفرنسية والبريطانية الحراك في ليبيا، من خلال الدعم المالي والعسكري والدبلوماسي والإعلامي للقبائل المنتفضة ضد نظام القذافي. لتتحول لاحقا إلى دول متنافسة على النفوذ في ليبيا من خلال التحالف الداخلي مع حلفاء محليين، لزيادة قوتهم، حتى لو تطلب ذلك انتهاكات كانهك حظر الأسلحة على الأطراف الليبية، وهذا كله في إطار سياسة حروب الوكالة، مما أدى إلى انهيار العملية السياسية الإنتقالية، والإنقسام المحلي لكتلتين: الكتلة الشرقية من القبائل والمليشيات المدعوة بـ "قوات كرامة ليبيا" بدعم من المحور الإقليمي الذي يضم السعودية، مصر، الإمارات، والكتلة الغربية تضم ميليشيات مسلحة وقبائل معروفة باسم "قوات فجر ليبيا" بدعم قطري تركي.¹

أما من ناحية الإيديولوجيا فإن القوى المتنافسة دخلت ليبيا من منطلق ثنائية الليبرالي والإسلامي، فالمحور القطري- التركي- السوداني داعم للتيار الإسلامي الليبي الذي تمثله "قوات فجر ليبيا" الممثلة سياسيا بـ "المؤتمر الوطني العام"، أما التيار الليبرالي المدني المتمثل في "حكومة طبرق" وذراعها العسكري "قوات كرامة ليبيا".²

إن هذا الصراع بين دول الخليج نابع من رغبتها سواء بشكل فردي أو بصورة جماعية، واستغلالا لتراجع القوى التقليدية العربية كمصر وسوريا والجزائر، لتعزيز دورها الريادي الإقليمي خاصة قطر التي تستغل مكانتها الإقتصادية في المنطقة للحصول على المكانة السياسية بدعم التيار الإخواني، وهو ما ترى فيه كل من السعودية والإمارات تهديدا لأدوارها، كما تتخوف من انتقال العدوى لجماعات المعارضة وظهور الطموح السياسي لأذرع التيار الإخواني في الخليج، لفرض والدعوة

¹ صادق حجال، "صراع النفوذ الإقليمي السني- السني في ليبيا: إعاقه عملية بناء الدولة وتفويض أمن دول الجوار الليبي"، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ص 135، 136.

² المرجع نفسه، ص 136.

للمشاركة السياسية، وهو ما يخالف الصورة النمطية لأنظمة الحكم المطلقة في الخليج ويهدد استقرارها، في حين تقف دول الجوار كتونس والجزائر محايدة تبحث بتفعيل دبلوماسيتها على الحلول.¹

• التواجد التركي في ليبيا:

أخذ الدعم التركي ليبيا الطابع العلني جويلية 2019، أين أعلن الرئيس رجب أردوغان دعمه العسكري من توفير الأسلحة لحكومة الوفاق بموجب اتفاق تعاون عسكري تم توقيعه بين الطرفين، دون معالم واضحة للإتفاق، غير أنها إعلان لمواجهة مباشرة بين ضد حفتر وحلفائه، مما أثر على العلاقات التركية بحكومة حفتر وهو ما وصف من قبل أحد أليتها "بالغزو التركي".²

ثم ظهرت خلفية السعي للسيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط في نوفمبر 2019، حيث ثبت خلافات في منطقة شرق المتوسط حول ترسيم الحدود البحرية، بعد ثبوت وجود مخزونات كبيرة من النفط والغاز القابلة للإستخراج. مما يخلص إلى أن الهدف التركي في ليبيا يتجاوز حل الأزمة، بل هي قضية تواجد في المتوسط، خاصة في ظل منتدى شرق البحر المتوسط للغاز الذي يجمع كل من مصر وإسرائيل وقبرص واليونان باستثناء تركيا، واتفاقها على إقامة خط للأنابيب يحمل الغاز الطبيعي عبر المناطق المتنازع عليها عبر جزيرة كريت إلى اليونان وإيطاليا.³ كما تسعى تركيا من خلال التواجد في ليبيا إل تعظيم تواجدها في الشمال الإفريقي على حساب الدور الفرنسي، ردا على عرقلة هاته الأخيرة لمشروع انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، في حين ترى حكومة الوفاق باستنجاها بتركيا قوة عسكرية مدعومة من الغرب⁴، للتقدم على حكومة حفتر.

أما في ما يخص المواقف الإقليمية والدولية من هذا التدخل، فقد لاقت تركيا بعد نشاطها الدبلوماسي في دول الجوار الجغرافي لتوضيح موقفها اتجاه ليبيا، نوعا من الحياد بداية بتونس التي أصدرت رئاستها بيان نفت فيه دخولها في أي تحالف، واستمرار الجزائر في موقفها لإيجاد حل سياسي للأزمة، مع تكثيف إجراءاتها الأمنية الإحترازية على الحدود بعد وصول القوات العسكرية التركية إلى ليبيا، في حين رفضت مصر التدخل التركي، هذا من الجانب الإقليمي. أما دوليا، فقد ظلت استراتيجية

¹ بونيف سامي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 252.

² بلال أوصيف، "التدخل العسكري التركي في ليبيا وجدلية الانفصال في ظل الفشل الدولاتي"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 01، ص 1351، 1352.

³ صرية العايب وعتيقة كواشي، "مآلات الدولة الليبية في ظل التدخلات الأجنبية: نموذج التدخل التركي"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص 330.

⁴ بلال أوصيف، مرجع سابق، ص 1353.

الولايات المتحدة غير واضحة اتجاه الملف الليبي بعيدا على محاربة الدولة الإسلامية وضمان استمرار تدفق النفط إلى الأسواق العالمي مع الدعوة لإيجاد حل للنزاع. أما الإتحاد الأوروبي فاختار التحفظ على الإتفاقية وطالب بمزيد من التوضيحات، نظرا لغياب فاعليته في الأزمة بسبب التنافس الفرنسي-الإيطالي وغياب مقاربة أوروبية مشتركة تجاه ليبيا. في حين أبدت روسيا قلقها حيال الإتفاقية، ورأت في تواجد القوات العسكرية في تركيا تعميقا للأزمة، دافعة بالحل السياسي والدبلوماسي للأزمة.¹

• التنافس الدولي في ليبيا:

1. الموقف الأمريكي:

بداية بموقف أوباما المعتدل حيال الشرق الأوسط، فقد كان معارضا للحرب على العراق، وتجربتها القسرية لتغيير نظام الحكم وفرض التحول نحو الديمقراطية عليها، خلال فترة رئاسة بوش. وقد استمر هذا الموقف واضحا في بداية ثورة 7 من فبراير في ليبيا، فقد كانت استجابة أوباما الأولى متحفظة وحذرة اتجاه الثورة في شرق ليبيا، نظرا لتجارب الولايات المتحدة في كل من الصومال وروندا. لكن تأثيرات السياسة الداخلية التي رأت في كسر حمود موقفه من ليبيا تعزيزا لفرصته في الحملة الإنتخابية، جعلت موقفه يتغير تدريجيا بالسعي لتغيير النظام، لكن بطريقة أكثر ثبوتا على خلاف وقائع العراق، وذلك بانتظار إعلان قرار الجامعة العربية والأمم المتحدة بإعلان القضية الليبية كقضية إنسانية، ليتوسط لإنقاذ حياة المدنيين بإعلان حظر جوي، ثم أوكلت القيادة العسكرية من البانتاغون إلى الناتو من طائرات فرنسية وبريطانية.² وقد اتسم الموقف الأمريكي بالتردد لإنقسامه بين ثلاث مواقف مختلفة، الموقف الذي تعبر عنه الشركات النفطية الأمريكية، التي ترغب بالوصول إلى النفط الليبي حتى إذا كان ثمن ذلك تقسيم ليبيا، والموقف الثاني الذي تعبر عنه وزارة الدفاع الأمريكية التي رفضت خوض حرب لأجل مصالح الشركات النفطية، أما الموقف الثالث فهو لإدارة أوباما من شخصيات هيلاري كلينتون الذين أيدوا ضرورة إنهاء نظام القذافي.³ ثم أُلقيت اتهامات فشل سياسة أوباما في تسيير الملف الليبي على عاتق أوروبا، بعد خروج الوضع عن السيطرة وتحوله إلى فوضى

¹ " تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2020، ص 02، 03.

² فواز جرجس، مرجع سبق ذكره، ص 373، 378، 379.

³ هاجر جمال خليفة، " الدوافع والمحددات..التغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا (2011-2020)"، المركز العربي للبحوث

والدراسات، تم الإطلاع بتاريخ 25/04/2022، بتوقيت: 16:00، على الموقع: <http://www.acrseg.org/41738>

اكتسحت الساحة الليبية، وانتقد أوباما لاحقا فشل الدور الأوروبي، كمسؤول أول عن ليبيا ما بعد القذافي، نظرا للقرب الجغرافي بين كلاهما، وبأن أوروبا قصرت في القيام بدورها في إنهاء الفوضى.¹ وهو ما كرس لاحقا سياسة العزوف عن الملف الليبي في عهد الرئيس ترامب، حيث اختارت أمريكا دور المراقب، بعد تصريح ترامب بأن "لا دور لأمريكا في ليبيا وبأنها شأن أوروبي"، مع اكتفاء الولايات المتحدة بمواصلة الحرب على الإرهاب كأولوية.²

لكن يستمر التعاون بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية عبر "الأفريكوم"، حسب قرار المجلس الدولي 2570 ودورها في السعي لإخراج المرتزقة.³ كما شهدت ليبيا مؤخرا خروجاً من جمود الموقف منذ وصول "جو بايدن" لسدة الحكم، وعلى عكس ترامب، فإدارة بايدن رافضة للتجاوزات التي ارتكبتها ميليشيات حفتر بحسب تقرير الخارجية الأمريكية لسنة 2020 من اغتالات واختطافات في مدينة بنغازي، وتراهن الولايات المتحدة على إجراء انتخابات ليبية ذات مصداقية لإنهاء النزاع. ويمكن إرجاع هذا التغيير في التواجد الروسي بمرتزقة فاغنر خاصة على الساحة الليبية مما يشكل تهديدا لمصالح الناتو، فهي تسعى لتنشيط نشاط حلفائها الأوروبيين لمواجهة التمدد الروسي.⁴

2. الموقف الروسي: المصالح الجيوستراتيجية والمياه الدافئة.

سعت روسيا بداية إلى منع صدور قرار المجلس بفرض حظر جوي على ليبيا وفرض العقوبات على نظام القذافي وامتنعت عن التصويت لصالح القرار، ولكنها التزمت لاحقا به دون قطع العلاقات مع الحكومة الليبية، كونها لم تسعى لخسارة مكاسبها مهما كانت إفرارزات هذا التدخل، ودعت للمفاوضات بين نظام القذافي والمجلس الليبي الإنتقالي الوطني، موازنة بين الطرفين، تيقظا لما ستؤول عليه الأوضاع بهدف الحفاظ على مصالحها الاقتصادية.⁵

¹ مصطفى كامل، "سيناريو الفشل والمراقبة.. الأزمة الليبية بين أوباما و ترامب"، 2020، تم الإطلاع بتاريخ: 25/04/2022، بتوقيت: 13:00، على الموقع: <https://www.alarabiya.net/16481>

² Ben fishman, « on libya policy: Trump defers To Europe », The Washington Institute for near east policy, 2019, visited : 25 /04/2022, at 13:30, site : <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/libya-policy-trump-defers-europe>

³ منية غانمي، "ليبيا.. اجتماع بين قائد الأفريكوم واللجنة العسكرية لبحث إخراج المرتزقة"، 2021، تاريخ الإطلاع: 25/04 /2022 على الساعة: 16:10، على الموقع: <https://www.alarabiya.net>

⁴ "تغيير الإستراتيجية الأمريكية في ليبيا.. الدبلوماسية الخشنة لمواجهة التمدد الروسي"، تم الإطلاع بتاريخ: 25/04/2022 على الساعة: 16:30، على الموقع: <https://arabicpost.net>

⁵ نور جليل هاشم، أمجد زين العابدين طعمه، "الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا، مصر، وسورية أنموذجا)"، سياسات عربية، دراسات وأوراق بحثية، ص 117، 118.

حيث يمثل قطاع النفط دورا محوريا في صياغة سياسة موسكو الليبية، وبعد خسائرها الإقتصادية من استثمارات في قطاعات البنية التحتية والنقل وصفقات التسليح، المقدرة بحوالي 10 مليارات دولار، التي خسرتها بسقوط نظام القذافي، فقد وجدت روسيا في اندلاع الحرب الأهلية فرصة لإيجاد نظام صديق جديد لموسكو في ليبيا بالتوسط لإنهاء الصراع، مما يضمن تعزيز تواجدتها في شرق وجنوب المتوسط.¹

إدراك موسكو لأهمية النفط والغاز الليبي في السوق الأوروبية، جعل هدفها الإستراتيجي هو ضخ الإستثمارات الكافية للتحكم فيه، وبالتالي محافظتها على قدرتها في التحكم في السوق الأوروبية شرقا وجنوبا، مما يكسبها مزايا استراتيجية مقابل الغرب، وكذلك إدراكا بأن خطوط النفط التي تمر عبر تركيا وأوكرانيا هي ساحات صراع (قضية القرم والخلافات التركية-الروسية حول سوريا)، مما يجعل ليبيا محطة أيسر للوصول. مما يبرر موقف روسيا المصلحي بعدم الدعم العلني لأي من الطرفين فالمؤسسة الوطنية التابعة لحكومة الوفاق هي المسؤولة عن صفقات التنقيب والإستكشاف، كما استولى الجيش الوطني على الجضران في الجزء الشرقي من الهلال النفطي وحقوق الشرارة والفيل في 2019.²

إلا أن ذلك لا ينفي تدخلاتها الغير العلنية كدعم قوات مرتزقة فاغنر لقوات حفتر، كما أعلنت القيادة الأمريكية في إفريقيا 26 ماي 2020 رسميا نشر الروس لطائراتها العسكرية، في المنطقة الواقعة تحت سلطة حفتر كالجفرة. ويفسر ذلك بسعي الروس إلى الحصول على قاعدة عسكرية قرب الساحل الليبي، بالإضافة إلى القاعدة العسكرية السورية، للدفاع عن البحر الأسود في حالة وقوع مواجهة مع الغرب، كون تواجدتها في جنوب شرقي المتوسط ستضطر الغرب للإشتباك مع البحرية الغربية في شرق المتوسط قبل العبور للبحر الأسود، في حالة وقوع المواجهة، لذلك فالموقف الروسي حذر، مع السعي للعب دور رئيسي في أي تسوية سياسية، حفاظا على المصلحة المستقبلية بالوجود الدائم والثابت.³

3. التنافس الفرنسي الإيطالي في ليبيا:

تشهد ليبيا حالة تنافس جيوسياسي بين قوتين استعماريتين، تحاول كل منهما تحقيق طموحاتها السياسية والإقتصادية، رغم أن لكلاهما مصالح في إيجاد حل سياسي قريب للأزمة وهو ما تزعمه كل

¹ محمد العربي، " جيواقتصاديات النفط والغاز في الإستراتيجية الروسية في ليبيا"، مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الإستراتيجية، مصر 2021، ص 36، 37.

² نفس المرجع، ص 39، 40.

³ "خط دفاع متقدم: أهداف تدخل موسكو في ليبيا"، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 31 ماي 2021، ص 2، 3، 4.

من روما وباريس، لكن لاتزال حالة الخلاف تشوب الوضع لمحاولة كل منهما إنفاذ أجندتها التي تخدم مصالحها داخل الإقليم وفق نهجها الخاص.¹

حيث كانت فرنسا من أول المسارعين لإقناع الاتحاد الأوروبي بإصدار قرار التدخل لحماية المدنيين في ليبيا، كفرصة لإعادة التوسع في القارة الإفريقية بزيادة نفوذها في ليبيا، نتيجة ذات الأهمية الجيوسياسية والموارد النفطية، هذا بعيدا عن تصفية حسابات قديمة تعود للتصادم الليبي الفرنسي في التشاد ومعارضة القذافي لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط.²

وقد جمعت فرنسا في أطار محاولتها للتأثير في الساحة الليبية وإنهاء النزاع القائم حول الشرعية وحالة الجمود في العملية السياسية، بين أطراف النزاع، في باريس، بتاريخ 25/07/2017، وبالرغم من دعمها لحكومة فايز السراج والإعتراف بشرعيتها، إلا أن ميولها لجانب خليفة حفتر بدا واضحا خاصة من خلال دعم قواته التي شنت عملية عسكرية في جنوب ليبيا لمحاربة الجماعات المتطرفة وضبط الحدود، وتأمين المنشآت والحقول النفطية، والحد من الهجرة غير الشرعية لأوروبا.³ بما يحقق الإستقرار في مناطق نفوذها التقليدية من الساحل والصحراء.

أما في ما يخص إيطاليا فتحاول روما الحد من التدخل الدبلوماسي الفرنسي في مستعمرتها السابقة ليبيا، متهمة فرنسا بالإستفراد بحل الأزمة الليبية، كما رأت في سياساتها خطرا على أمنها ومصالحها، مثل كونها السبب في تدفق المهاجرين من خلال سياسة التجويع والفقر التي تتعمدها في دول جنوب وغرب إفريقيا.⁴

كما أن روما لا تسعى فقط لمنع المهاجرين غير الشرعيين لسواحلها، بل تحاول الحفاظ على مصالحها الإقتصادية، فرغم انخفاض إمدادات النفط إلى النصف إبان ثورة 2011، ومحاولة الحكام الجدد بعد الثورة تحييد إيطاليا عن الشراكات الإقتصادية الجديدة بدعوى قربها من النظام القديم، إلا أن رجوع دورها الإقتصادي منذ 2015 واستعادة نشاطها في السوق الليبية⁵، إلا أنه لا يخفف من

¹ سمية سالم الشعالي، "التنافس الإيطالي الفرنسي وأثره على وحدة ليبيا دراسة في تاريخ ليبيا الراهن"، مجلة قضايا تاريخية، العدد 16، 2021، ص 149.

² محمد عبد الحفيظ الشيخ، "التنافس الفرنسي - الإيطالي وتداعياته على ليبيا"، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 42، العدد 2019، ص 484، 138.

³ نفس المرجع، ص 140، 141.

⁴ سمية سالم الشعالي، مرجع سابق، ص 149.

⁵ شريف زيتوني، "الدور الإيطالي في ليبيا: عين على الهجرة وأخرى على الثروة"، بوابة إفريقيا الإخبارية، 2017، تم الإطلاع بتاريخ: 24/04/2022، بتوقيت 17:00، على الموقع: <https://www.afrigatenews.net/a/140830>

المخاوف الإيطالية على مصالحها، خاصة بتعدد الفواعل في ليبيا، مما يستوجب عليها برهنة قدرتها في إدارة الملف بمحاولة تحقيق مصالحها شام أولاً وتحقيق الإستقرار الذي يفضي تدريجياً لخطوات أخرى وصولاً للانتخابات، وقد تكرر ذلك في بيان مؤتمر باليرمو الذي نظمته إيطاليا في نوفمبر 2018.¹

4. الموقف الصيني:

الصين كدولة صديقة أو في إطار سعيها للحفاظ على صورة الطرف الأمن في التعامل التجاري اللامشروط، عملت على أساس الإقتراب الحذر من أطراف النزاع، مع دراسة حذرة لتطورات الوضع، بما يخدم مصالحها بالتوسع التدريجي في شمال إفريقيا، والحفاظ على مبادئ سياستها الخارجية المحايدة، تغليباً للمصلحة الاقتصادية لبكين في ليبيا، حيث أنها امتنعت عن استخدام حق الفيتو وعن التصويت للتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي، وكانت أول المعترفين بشرعية المجلس الإنتقالي بعدها، في موقف متناقض تخوفاً من الفوضى التي قد تشكل خسائر من عقود مع ليبيا بقيمة 20 مليار دولار وأنشطة البنى التحتية المختلفة قبل الحرب.² فسياستها قائمة على الإختراق الإقتصادي والتجاري، دون التدخل في شؤون الدول التي تقوم عليها سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وفي إطار ذلك عملت على الموازنة في تعاملاتها مع كل من حكومة الوفاق وحكومة حفتر دون ترجيح كفة إحداهم على الأخرى، فتحركاتها تضمن بقاء مصالحها التنموية بعد نهاية الأزمة، كونها تؤمن بمصلحتين أساسيتين:

دعم مبادرة "الحزام والطريق" في حالة انتصار حكومة الوفاق، أو تعزيز التعاون بين شركة «PetroChina» والمؤسسة الوطنية للنفط في حالة انتصار الجيش الوطني الليبي.³

¹ إحسان الفقيه، "مؤتمر باليرمو حول ليبيا... هل يتجاوز الخلافات الدولية والصراعات المحلية؟ (تحليل)"، وكالة الأناضول، 2018، تاريخ الإطلاع: 24/04/2022، بتوقيت: 19:00، على الموقع: <https://www.aa.com.tr>

² إنجي مجدي، " أين يقف التنين الصيني من الفرقاء الليبيين؟"، الإندبندنت عربية، 2020، تم الإطلاع بتاريخ 24/04/2022، بتوقيت: 10:30، على الموقع: <https://www.independentarabia.com/node/126031>

³ عمرو صقر، "سياسة حذرة... الدور الصيني في الأزمة الليبية"، مركز الإنذار المبكر، 2020، تم الإطلاع بتاريخ: 24/04/2022، عل الساعة: 11:00، على الموقع: <https://ewc-center.com>

• مؤشرات الفشل:

جدول: قيمة المؤشرات المحددة للهشاشة في ليبيا

مؤشرات التماسك				المؤشرات الاقتصادية			المؤشرات السياسية			المؤشرات الاجتماعية		
الأجهزة الأمنية	مدى تجزؤ النخبة	مطالب الجماعة الوطنية	التراجع الاقتصادي	عدم استدامة التنمية الاقتصادية	هجرة الأدمغة	مشروعية الدولة	مستوى الخدمات العمومية	سيادة حقوق الإنسان	الضغط الديموغرافي	داخل والتزوح واللجوء	التدخل الخارجي	
2019	0.9	7.9	5.7	7.7	3.5	0.6	7.9	4.6	1.9	3.4	7.7	7.9
2020	5.9	7.9	8.7	0.8	3.5	7.5	8.9	9.6	4.9	3.5	0.8	8.9
2021	6.9	4.9	5.7	6.9	6.5	4.5	9.9	4.7	1.9	9.5	7.7	9.9

المصدر: annual reports, Fragile States Index

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح قيمة المؤشرات المحددة لليبييا، يمكن أن نستنتج بأن ليبيا سياسيا تعاني من تراجع في شرعية النظام وفقدان ثقة في مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى سوء استخدام السلطة الناتج عنه تراجع في حقوق الإنسان وسيادة القانون، وكذلك انشقاق حزبي وصراعات بين النخب. أما اقتصاديا فتدل القيم على التدهور الاقتصادي المستمر.

ملخص الفصل:

يمكن تحديد أهم النتائج المستخلصة من هذا الفصل في النقاط التالية:

1. العوامل الداخلية للفشل تمثلت في :

• التداعيات السياسية والإجتماعية لنظام القذافي:

- ✓ إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها البيروقراطية والقانونية، وتعويضهما بالنظرية العالمية الثالثة، وقيام سلطة الشعب " الديمقراطية المباشرة" التي فرضت من خلال المؤتمرات واللجان وتدخل شبكات غير رسمية موالية للنظام في صنع سياسيات الدولة (التأثير القبلي على السياسة).
- ✓ غياب ثقافة التبادل السلمي للسلطة دون محاولات انقلابية، كدلالة على تراجع أسس الشرعية والمشروعية في الدولة

- ✓ أزمة مشاركة سياسية، راجع لإعدام الظاهرة الحزبية، وبالتالي غياب مجتمع مدني يتمتع بحرية التعبير والمشاركة المسؤولة والفعالة، وإبادة التعددية الفكرية (مجتمع دون رأي مخالف)، مع غياب التمثيل لكافة أجزاء المجتمع بسبب التمييز القبلي.

- ✓ أزمة تغلغل وعدم قدرة الدولة على اختراق المجتمع، تركز في فشل الحكومة الإنتقالية في فرض شرعيتها على كامل التراب الوطني، لغياب نص دستوري فاصل بدل الأسس المجتمعية التقليدية.
- ✓ أزمة هوية وتراجع الولاء الوطني مقابل الولاء القبلي.

• الخلفية العسكرية والأمنية:

- ✓ من حيث تركيبة القوات المسلحة، فقد أسس جيشا ضعيف الوحدة، على أساس مبدأ التفرقة، ووظف المعطى القبلي في تكوينه، تبعا لمخاوف القذافي من الانقلابات العسكرية وقد ظهر ذلك في تشكيله لقوات خاصة تحمي أمنه الشخصي.

- ✓ تجميد دور الشرطة وتسليم صلاحياتها للجيش، كم لقيت نفس التهميش الذي عايشه الجيش.

- ✓ تكوين جيوش المرتزقة من الفيلق الإسلامي والفيلق الإفريقي ودورها في قمع الثوار.

• الخلفية الاقتصادية:

- ✓ اقتصاد ريعي استغلت فيه عائدات النفط لمصالح خاصة من شراء الولاءات الداخلية، أو تضيقها في مشاريع واهية، أو استخدامها خارجيا بهدف اكتساب القبول والشرعية الخارجية ، أو في سبيل تحقيق حلم الريادة الإفريقية.

- ✓ شراء الأسلحة بكميات كبيرة وتكديسها.

2. العوامل الخارجية:

- ✓ تمايز العلاقات الليبية مع الغرب بين العداء في السلوك الخارجي للنظام والحاجة للحفاظ على الشرعية.
- ✓ أضغان قضية لوكربي والحصار السياسي والإقتصادي على ليبيا بعد اتهامها بامتلاك السلاح النووي.
- ✓ بداية ثورة ليبيا في 17 فبراير 2011 بشكل سلمي إلى ثورة مسلحة ومجازر ضد الإنسانية أفضت إلى تدخل خارجي قادته الدول الكبرى.
- ✓ تجاوزات حلف الناتو لبنود مبدأ مسؤولية الحماية للمدنيين، إلى قصف أهداف مدنية وغير عسكرية، والسعي للتخلص من القذافي.
- ✓ تزويد الثوار بالسلاح، ثم التغاضي عن مسؤولية إعادة بناء الدولة بنهاية التدخل.

• مظاهر الفشل الدولاتي:

1. المظاهر الداخلية:

أ. سياسيا:

- ✓ فشل العملية السياسية بعد ثورة 2011، وتعتت المرحلة الإنتقالية.
- ✓ ظهور الولاء المناطقى مجددا وتفويض الشؤون للمجالس المحلية.
- ✓ مخرجات الإنتخابات التشريعية، من الإنقسام السياسي نتيجة الجهوية في توزيع المقاعد في إطار تشكيل المؤتمر الوطني، بالإضافة إلى قانون العزل السياسي الإقصائي وتراجع الجاهزية للمصالحة الوطنية.
- ✓ تعدد الأطراف المتصارعة على السلطة، حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا، وتكتل الشرق الليبي بقيادة خليفة حفتر، كطرفين بارزين في الصراع.

ب. أمنيا:

- ✓ وضع أمني منفلت، وافتقار الدولة لجيش وطني ليبي موحد.
- ✓ العجز عن جمع السلاح وتعدد الكتائب ذات الأجندات المختلفة، في ظل عد وجود توافق سياسي للتصدي للعنف والأطراف المتشددة.
- ✓ إنشاء كيانات موازية للشرطة لسد الفراغ الأمني (اللجنة الأمنية العليا)، وأخرى لسد الفراغ الهيكلي للجيش (الدروع).

III. اجتماعيا:

- ✓ اعتماد القبيلة لتسوية النزاعات ووسيلة لحماية الفرد لنفسه من الدولة، وحماية الدولة من الفرد، ووسيط لتحقيق المصالحة الوطنية على المدى البعيد.
- ✓ انقسام النخب السياسية وغياب لغة الحوار والإقصاءات، لغياب أهداف مشتركة ورؤية سياسية موحدة بسبب أزمة ثقة، مما أدى إلى بروز طبقة سياسية تخدم فئات معينة على حساب المجتمع الليبي.

- ✓ ثقافة المنتصر وإقصاء الثوار لبعضهم البعض (الأزلام مقابل الثوار).

IV. اقتصاديا:

- ✓ عجز الدولة على بسط سيطرتها على المؤسسات النفطية وتولي الميليشيات المسلحة دورها.
- ✓ حرب النفط بين الميليشيات بسبب تراجع الثقة في نجاح العملية السياسية.

• المظاهر الخارجية:

- تم التركيز على التدخلات الخارجية المختلفة في الشأن الداخلي الليبي كالتالي:
- ✓ التواجد التركي في ليبيا من خلال الدعم العسكري وتوفير السلاح لحكومة الوفاق، بخلفية السعي للسيادة على المناطق البحرية في المتوسط (خلافات ترسيم الحدود في ظل الإكتشافات النفطية).
- ✓ الموقف الأمريكي بين التدخل في عهدة أوباما، ثم العزوف عن الملف الليبي في عهد ترامب، إلى عودة التركيز عليه بقدر ما يبدن تصديا للتوسع الروسي.
- ✓ التدخلات غير العلنية لروسيا بنشر قوات فاغنر في ليبيا، مع السعي للعب دور رئيسي في أي تسوية سياسية حفاظا على المصالح المستقبلية.
- ✓ التنافس الفرنسي الإيطالي كقوى مستعمرة سابقة.
- ✓ الإختراق الإقتصادي والتجاري، والسياسة الخارجية المحايدة للصين القائمة على التعاملات التجارية اللامشروطة، مع الإقترب الحذر من الطرفين المتنافسين على السلطة.

الفصل الثاني

التحديات الأمنية في ليبيا

تمهيد الفصل الثاني:

أدى استمرار الوضع غير المستقر في ليبيا بسبب القتال المتقطع والإشتباكات المسلحة بين مختلف الميليشيات المتناحرة، وما يسانده من خصومات جيوسياسية مصلحة بين القوى الكبرى داخل بقايا الدولة، إلى تعقد الوضع الأمني الذي جعل الساحة الليبية أرضية خصبة لسيادة كافة التهديدات اللاتماثلية كفقدان السلطة على ملكية السلاح، والأنشطة الإجرامية بمختلف أنواعها، واستفحال الإرهاب، وتحديات حقوق الإنسان وغيرها، والذي نسعى في فصلنا هذا إلى التفصيل فيها.

المبحث الأول : التهديدات الأمنية الصلبة.

المطلب الأول: انتشار السلاح وأمن الحدود.

إن ضعف السلطة المركزية في بسط نفوذها على الجماعات المسلحة وعلى مراقبة الحدود محصلة لغياب التنسيق الأمني الذي تفرضه الحكومة غالباً، فحسب تقارير الأمم المتحدة لليبيا تفتقر للأليات التي تمكنها من مراقبة الحدود السهلة الإختراق، مما نتج عنه من فراغ أمني فتح المجال لنشاطات غير شرعية بعيدة عن رقابة الدولة على طول الحدود الليبية من تجارة السلاح التي بدورها توفر بيئة لتكاثر الجماعات الإرهابية والمتطرفة.¹

فعندما لا تكون الدولة قادرة على توفير الأمن، مما يزيد نسب الجريمة والعنف، ويضطر الفرد لحماية نفسه وذويه وممتلكاته باحثاً عن السلاح، وبالتالي يتولد طلب كبير على اقتنائها والمتاجرة بها، كما يتبع ذلك خروقات للقانون. ويمكن الولوج إلى أن أهم أسباب انتشار ظاهرة تجارة السلاح، هو دور الحكام الذين يواجهون تمردات أو نزاعات داخلية، بحيث يلجأ هؤلاء لدعم الفئات الموالية لهم بالسلاح، دون سابق تفكير في التداعيات اللاحقة للفعل، كدخول هذه الأسلحة السوق السوداء في نهاية النزاع، والذي يدعم ذلك الحدود المفتوحة وغياب مراقبة تجارتها عبر الحدود، وما تستقطبه من انتشار الإرهاب واستفحال الجريمة المنظمة.²

❖ ليبيا من مخازن تكديس السلاح للقذافي إلى سوق سلاح مفتوحة:

ركز العقيد القذافي منذ تقلده الحكم على الإنفاق العسكري، فقد سجلت ليبيا إحدى أعلى نسب الإنفاق الدفاعي في شمال إفريقيا سنة 1998، بمبلغ يقدر بـ 1.5 مليار دولار قياساً للنتائج القوم الإجمالي، أي 5.1 بالمائة كنسبة عالية جداً بالمعايير العالمية، كما رصدت مؤشرات معهد ستولكهولم استمرار الإرتفاع بعد الثورة، ففي 2013 قدرت الإنفاقات على هذا القطاع بـ 1.3 مليار دولار. وبانهيار الجيش الليبي تركا وراءه تركة من المخازن المليئة بالسلاح والذخائر من كافة الأصناف، قدر عددها بـ 87 مخزناً، دمر منها 21 مخزناً إبان الثورة.³

¹ صايح مصطفى، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا و انعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر و تونس"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 03، فيفري 2014، ص 33، 34.

² رائد ديكى باتيلي، " انتشار الأسلحة خطر يهدد الأنظمة"، مجلة "أخبار الجيش"، العدد 3، 2015، تم الإطلاع بتاريخ 05/05/2022، بتوقيت 11:10، على الموقع: <http://armee.mr/node/696>

³ عبيد إميغن، "انتشار السلاح الليبي و التعقيدات الأمنية في إفريقيا"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 21 أكتوبر 2013، ص 02، 03.

بعد ثورة 2011، أصبح الصراع بين الفرقاء السياسيين حول السلطة، فرصة للعديد من الجماعات المسلحة كالمليشيات التي لا تعد جزء من القوات المسلحة (الجيش الوطني الليبي أو الشرطة) أو المؤسسات الشرعية التي يفترض أن تحتكر السلطة والسلاح، بل جماعات تمدد دوليا بالسلاح والمال لخدمة مكاسب جيواستراتيجية للدول الممولة، أو كسب الأموال من التهريب والمتاجرة بالأسلحة الليبية وغير الليبية التي لا تأبى الدول المتدخلة إلا إيصالها لليد الليبية، رغم القرار الأممي رقم 1970 المقرر سنة 2011 والذي يوجب " منع بيع أو توريد الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى ليبيا".¹

إلا أن القذافي ورغم القرار المعني بحظر الأسلحة للحد من انتشارها، فقد اشترى حسب تقرير الأمم المتحدة مع بداية المظاهرات حوالي 20.000 منظومة دفاع جوي محمول سوفيتية، كما كانت القوات المسلحة بتاريخ الإطاحة بالنظام تملك بين 250000 و 700000 سلاح ناري أغلبيتها بنادق هجومية، فانساق البلد في جو الأسلحة من الخفيفة إلى المنظومات الجوية إلى الصواريخ المختلفة، التي تم استغلالها من طرف القبائل ضد بعضها البعض، وتأزم الوضع إلى تطور أي خلافات صغيرة بين الثوار نحو اشتباكات مسلحة إلى اليوم.²

• انتشار وتجارة السلاح في ليبيا:

في ظل الفوضى التي كانت تعم ليبيا، بدأت عملية نقل وتبادل العتاد داخل ليبيا عن طريق معاملات تجارية يبرمها المدنيون لشراء ترسانة القذافي من السلاح، ثم تطورت مظاهر الإنتشار إلى درجة استيلاء الجماعات المسلحة على المخازن الحكومية، مما جعل بعدها البارود مكسبا سهلا لجميع الأيادي الليبية بسقوط الدولة، وفقدان القدرة على التعرف على مآلات هاته المحنة وتبعاتها المستقبلية من تطورات خطيرة، خاصة بعودة المجتمع لأطره التقليدية للحماية وظهور الثأر والإشتباكات المسلحة بين القبائل الليبية للإستيلاء على السلاح، لإستخدامه في تقوية شوكتها ومحاصرة حقول النفط أو السيطرة على طرق تهريب السلاح لكسب المال.³

¹ بكر الحاسي، " انتشار السلاح.. و سؤال حضور الدولة في ليبيا"، في 2019/05/05، تم الإطلاع بتاريخ 30/04/2022، بتوقيت 16:00، على الموقع: <https://www.218tv.net>

² فايزة بورباح، " حظر الأسلحة و السلع في الممارسات الدولية "حالة ليبيا"، مجلة الدراسات و البحوث القانونية، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 279.

³ حنان دريسي، "الإنعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على دول الجوار: تجارة السلاح أنموذجاً"، مجلة البحوث السياسية و الإدارية، العدد العاشر، ص 136.

• الجماعات المستحوذة على السلاح:¹

1. كتائب الثوار: جماعات ذات خبرة قتالية، مالكة للأسلحة خارج سيطرة الدولة، تشكلت في المرحلة الأولى من الإنتفاضة الشعبية، تتميز بالتنظيم والولاء للقادة.
2. الكتائب غير النظامية: كتائب منفصلة عن المجالس العسكرية المحلية ورفضت الاندماج فيها.
3. كتائب ما بعد الثورة: ظهرت لتعويض الفراغ الأمني الذي تركه نظام القذافي.²
4. الميليشيات وأمراء الحرب: فالميليشيات تنظم عسكري غير نظامي ينفذ أعماله في صورة حرب عصابات، يحل محل الجيش النظامي في حالة الطوارئ وأهدافه مادية بحتة، أما أمراء الحرب فهم أفراد ذو خبرة عسكرية تمكنهم من السيطرة على إقليم خاص لا يخضع لسيطرة الدولة مع استخدام القوة والحفاظ على الفوضى للحفاظ على هذا النفوذ وتحقيق المكاسب والأرباح، وينشطون عادة على الحدود بكثرة.

ففي ظل غياب البدائل اعتمدت ليبيا على الميليشيات لتوفير الأمن، عد انتفاضة 2011 طلب وزير الدفاع المؤقت الجويلي من المتمردين الذين يحمون طرابلس الإحتفاظ بأسلحتهم بدل حلها، فقد أظهرت تقديرات مابعد الحرب مباشرة حوالي 120,000 من المتمردين في حاجة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وقد تضخمت هاته النسبة في غضون أشهر إلى أكثر من 200,000 متمرّد.³ كما للحكومة الإنتقالية مسؤولية دعم الميليشيات بتمويلها وتسييرها إلى قوات شبه عسكرية مثل: اللجنة الأمنية العليا (الشرطة المساعدة) ودرع ليبيا (الجيش المساعد)، كإستراتيجية دعمت سلطة الميليشيات والحفاظ على استقلالها وزرع بذور أمراء الحرب، التي ساهمت بدورها في عدم استقرار البلد، ولعل أبرز الإعترافات بهاته السلطة هو إعلان أحد أبرز المتمردين المصراطين "فرج السويهي" في فبراير بأن " الثوار هم الجيش" ردا على جهود نزع السلاح وإعادة الإدماج، وهو ما عبرت عنه الميليشيات الإسلامية والثورية المتشددة من خلال عملية " فجر ليبيا".⁴

¹ فاطمة زمام، " فوضى السلاح في ليبيا و انتشارها نحو دول الساحل"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، العدد 11، ديسمبر 2018، ص 73.

² فاطمة زمام، المرجع السابق ذكره، ص 74.

³ Egel Andrew، « libya as a failed state causes, consequences, options »، The Washington Institute For Near East Policy, November 2014, pp 05

⁴ Egel Andrew, pp 05

ولا يزال تمويل الميليشيات يلقي تساؤلات من الحقوقيين حيث انتقد بعضهم تخصيص ميزانية من حكومة الوحدة الوطنية للميليشيات والجماعات المسلحة تقدر بـ 607 ملايين دولار، وانتقدت منظمة العفو الدولية تخصيص ميزانية لميليشيات غير خاضعة للمساءلة تحت جناح سيطرة حكومة الوحدة الوطنية التي تعمل في غرب ليبيا، بقيمة 32 مليون دولار لقوة الردع الخاصة، 8,9 مليون دولار لجهاز دعم الإستقرار، 7,8 دولار لجهاز الأمن العام... واتهمت المنظمة أعضاء جهاز الأمن الداخلي الذي يعمل في شرق ليبيا بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وشددت على ضرورة اتخاذ خطوات لمحاسبة الجناة من الجماعات المسلحة المشتبه فيها بارتكاب الجرائم والتدقيق الفردي قبل دمجها في مؤسسات الدولة بدل محاولة كسب ولائها أو تقديم الدعم المالي لتحقيق مكاسب سياسية من خلالها.¹

• أماكن انتشار السلاح:

توزع السلاح بداية على المناطق التالية:²

بداية بنغازي، حيث تعتبر أولى مناطق توزيع السلاح على الثوار، وذلك من خلال قاعدة بنينا الجوية التي يتواجد بها المطار الدولي، الذي يشحن من الخارج عبر الطيران الحربي القطري، بالإضافة إلى السفن العسكرية التي تفرغ حمولات من الأسلحة والذخائر في ميناء بنغازي العسكري، ليتم توزيعه لاحقا على كتائب الثوار بالمدينة تحت إشراف أشخاص معينين من قادة الكتائب.

أما مدينة مصراتة فقد استخدم الميناء البحري الكبير لإيصال السلاح المقدم من طرف كل من قطر وفرنسا لثوار المدينة. وفيما يخص طرابلس فقد كانت تدعم من طرف شباب ائتلاف 17 فبراير المتمركز بالمهجر تونس من بينهم عبد الرحيم الكيب رئيس الوزراء لاحقا، حيث دعموا الثوار بالعتاد الحربي، كما كان ثوار طرابلس يشترون السلاح من ثوار الزنتان، الذين مثلت منطقتهم من أكبر مخازن الأسلحة التي كانت تستقبلها من بنغازي وتونس عن طريق طريق مدرج طيران بالمدينة وغيرها من المخازن المسيطر عليها، وذلك راجع للخبرة العسكرية للمنشقين عن الجيش، بقيادة اللواء محمد المدني.

هذا بالإضافة إلى الأسلحة التي ألقاها فرنسا على الجبل الغربي، بواسطة الرشاشات والمظلات، والصواريخ المضادة للدروع من نوع ميلان، وبنادق آلية وقاذفات صواريخ مقدمة من دولة قطر، حيث ساهمت قطر بأكثر من 20,000 طن من الأسلحة، بما فيها البنادق الهجومية، والقاذفات الصاروخية

¹ عبد الرحمن أميني، "دمج الميليشيات دون نزع السلاح.. معضلة أمنية تهدد الانتخابات"، 2021، تم الإطلاع بتاريخ:

06/05/2022، بتوقيت 02:00 ، على الموقع: <http://alwasat.ly/news/libya/329329>

² حنان دريسي، نفس المرجع، ص 136، 137.

العديمة الإرتداد (أ.ر.بي.جي) وغيرها من الأسلحة الصغيرة. وحسب تقدير الأمم المتحدة، كانت القوات المسلحة الليبية تملك بتاريخ التملك بتاريخ الإطاحة بالقذافي بين 250.000 و 700.000 سلاح ناري.¹ وقد كانت هاته بداية انتشار الأسلحة في يد الشعب وما خلفته من أمة أمنية داخلية، تحولت لسوق أسلحة للدول المجاورة لاحقا.

ويلغ عدد الأسلحة المنتشرة في ليبيا في سنة 2016 بين 22 إلى 28 مليون، بزيادة ملحوظة جدا عما خلفه القذافي، 50 نزع من الأسلحة الصغيرة معظمها في مصراته وبنغازي والزنتان... التي تدعم التجارة غير الشرعية عبر الحدود، وتكون حركية الأسلحة بها عبر البحر، أما الأسلحة الضخمة فتكثر في الجنوب عبر دارفور ومصدرها تركة القذافي بالإضافة إلى الشركات الدولية الكبرى (تركيا، قطر، أمريكا)، كما أشارت الجمعيات الحقوقية إلى تواجد أكثر من 1000 تاجر سلاح في ليبيا، ويتم شراء سلاح الدولة الرسمية بطرق غير شرعية ثم يحول للسوق السوداء غير الشرعية بدعم من قوات الأمن المحلية وتدخل السماسرة.²

ومنه فإن تجارة السلاح الليبي التي يغذيها التدخل الخارجي والجماعات الإرهابية، لها أثرها على أمن الفرد بسبب الإستخدام غير المقنن للسلاح، كما أنها بدورها تغذي قبلنة المجتمع الليبي من جديد وعودة ظاهرة المفاضلة الجهوية والمناطقية بعد التحرير وتأجيج الصراعات، وتثبط إتمام العدالة الإنتقالية والوصول لحل سياسي للأزمة.³

ومن التداعيات السلبية لمشكل غياب الأمن مقابل وفرة السلاح، تعرض ليبيا لعمليات تخريب منظمة، حيث أحبطت السلطات بعضها التي استهدفت حقول النفط والسفارات والقنصليات، أين تم ضبط 150 قاذفة أربي جي، إضافة إلى أسلحة خفيفة وذخائر، تشير إلى مدى ضخامة نتائج التخريب في حال وقوعه. كما أن التطورات الأخيرة في ليبيا أكسبت مفارقة الأمن وانتشار السلاح مزيدا من الخطورة والأهمية، مما يعني ضرورة تغيير طريقة التعاطي الرسمي القديم مع الملف الأمني الذي لم يعد يواكب المعدل المتسارع لتفاقم الأزمة بشقيها الداخلي والخارجي، وأن السلطات أصبحت مطالبة بأكثر

¹ كريستوفر شيفيس و جيفري مارتيني، "ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل"، تقرير مؤسسة راند، 2014، ص 7.

² صالح زباني و أمال بلغالم، "تسميم الربيع الليبي: تأثير التجارة غير الشرعية للسلاح على تأزيم الوضع وإعاقة الحل السياسي في ليبيا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثامن، جانفي 2016، ص 53، 54.

³ صالح زباني و أمال بلغالم ، نفس المرجع، ص 54.

من وضع الخطط والبرامج للحد من انتشار السلاح واستيعاب الفصائل الثورية المسلحة، بل بوضع خطوات محددة بجدول زمني واضح لتنفيذها.¹

كما يشكل انتشار السلاح مشاكل اقتصادية توقف عودة الشركات الأجنبية، التي تعتبر ليبيا في أمس الحاجة إليها لتنفيذ مشاريع الإعمار والتنمية، وتوفير البنى التحتية الأساسية، وتنقص هبة الدولة داخليا وخارجيا.²

بالإضافة إلى الحدود الطويلة التي تعتبر عرضة للإختراق، حيث شكل انتشار الأسلحة تهديدا موسعا للمنطقة. فقد اعتبرت السيطرة على الحدود الجنوبية الليبية ذات 1,680 ميلا مهمة صعبة، فقد سعى القذافي للسيطرة عليها من خلال بناء تحالفات مع القبائل المتنقلة على طول الحدود. لكن السيطرة على الحدود تتطلب قدرات تكنولوجية وألية وهيكلية إدارية فعالة وتنسيق بين الحكومات، وهو ما يشكل تحديا كبيرا للليبيا للفوضى السائدة في مؤسسات الدولة.³

ومنه فهناك علاقة مباشرة بين الفوضى المؤسساتية والصراعات المسلحة السائدة، فالقطاع الأمني في تركيبته الحالية هو جهاز مرقع مركب من وحدات تم تجنيد المنتسبين إليها من المدنيين، وأفراد من بقايا جيش النظام السابق، كما أن عملية دمج الميليشيات المختلفة، لم تتم بعملية انتقائية، وبالتالي فقد واصل المنتسبون التمسك بالهيكل السابقة، ولم تحظى الحكومة بقوات أمنية مدربة تدريباً مهنياً محايداً، فإن أغلبية الصراعات القائمة ليست رسمية أو غير رسمية، بالإضافة إلى تدهور القطاع القضائي حال دون القدرة على إحالة المرتكبين للأعمال الجنائية إلى القضاء.⁴

ويمكن استخلاص 4 أسباب رئيسية للانتشار غير الشرعي السلاح داخل ليبيا:⁵ فالسبب الأول هو غياب حكومة قادرة على احتكار العنف، وثانياً غياب الكيان الأمني الرسمي، ثالثاً غياب القوة العسكرية المسيطرة بشكل كافي، أما رابعاً فهو غياب المبادرات الحقيقية لجمع السلاح وانعدام الآليات للتنفيذ، وعدم إمكانية التنفيذ بسبب الظروف في ليبيا.

¹ راشد سامح، "ليبيا.. غياب الأمن ووفرة السلاح"، ملحق الأسبوع السياسي، ملاحق الخليج، 2012/01/12، تم الإطلاع يوم 30/04/2022، بتوقيت: 15:00، على الموقع: <https://www.alkhaleej.ae>

² فوزية بريون، "مقترح بشأن سحب السلاح من الليبيين"، ليبيا المستقبل، 2013/06/21، تم الإطلاع بتاريخ 30/04/2022، بتوقيت: 15:30 على الموقع: <https://archive2.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/35756>

³ كريستوفر شيفينش، جيفري مارتيني، مرجع سابق، ص 10.

⁴ فولفرام لآخر، عدنان عباس علي، "دراسات عالمية تصدعات الثورة الليبية، القوى الفاعلة و التكتلات و الصراعات في ليبيا الجديدة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 120، الطبعة الأولى 2014، ص 12.

⁵ نجاته الجبالي، "4 أسباب وراء انتشار السلاح غير الشرعي في ليبيا"، 2016، تم الإطلاع بتاريخ 05/05/2022، بتوقيت 15:00، نقلا عن الموقع: <https://al-ain.com/article/libya-weapon-smuggling-ban>

المطلب الثاني : الإرهاب في ليبيا.

لقد كان للجماعات الإسلامية دور حاسم في الثورة الليبية ضد نظام القذافي، فرغم أن دين الدولة في ليبيا كان ولا يزال الإسلام، رأى القذافي خلال فترة حكمه (1969-2011) في الجماعات الإسلامية المتشددة خطراً لأمن المجتمع والدولة، وحاول قمعها في محاولات منه لتصفيتها، ومع ذلك فقد أثارت قدرتهم على التأثير في ليبيا الجديدة المخاوف الدولية من ظهور المنظمات الإسلامية المسلحة كتحدٍ في مواجهة الدولة، بتفاعلها مع غيرها من الجماعات التكفيرية داخل وخارج الدولة، خاصة في ظل الفوضى من الانفلات الأمني وانتشار السلاح.¹

يعرف الإرهاب بأنه استخدام للعنف أو التهديد من قبل أفراد أو جماعات ... يستهدف المدنيين أو أجهزة الدولة بما يحدث أضراراً معنوية أو مادية مختلفة من خلال إثارة الرعب والفوضى، مما يفضي إلى فقدان الأمن وعدم الاستقرار، بدوافع سياسية أو اقتصادية أو دينية أو إيديولوجية.²

كما تعرف الجماعات الإسلامية على أنها: " مجموعة من التنظيمات التي تتبنى الإسلام كمرجعية عقائدية لنشاطها السياسي وتسعى إلى "أسلمة الدولة والمجتمع" من خلال بناء دولة دينية إسلامية تعتمد الشريعة الإسلامية مصدراً أساسياً للتشريع وبناء مجتمع تحكمه تعاليم الإسلام وقيمه". وتفتقد تلك الجماعات لأية رؤية سياسية واضحة أو خطط تنموية أو منهج حكم واضح لطريقة إدارة مؤسسات الدولة، ورغم حصولها على مقاعد للحكم في ليبيا إلا أنها لم تقدم إضافة لمشروع إنقاذ ليبيا من الفوضى في إطار دولة قوية تحظى بقبول حزبي وشعبي بل ساهمت في إلهاب حالة الانفلات الأمني في البلاد.³

حيث أنه بعد سقوط نظام القذافي عادت الجماعات الإسلامية للظهور على الساحة الليبية، وظهرت في شكلين هما : جماعة تعمل في ظل النظام وجماعة تعمل خارج إطاره. ويمكن تحديد هاتين الجماعات فيما يلي :

¹ عمر عاشور ، تحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا : الصعود و التحول و المستقبل" ، مركز بروكنجز الدوحة ، 2012، ص02، ص 06 .

² صادق جبر المعموري ، "الإرهاب و التنمية البشرية في البلدان العربية"، دار الرضوان للنشر و التوزيع، الطبعة 1 ، عمان ، 2016، ص 63.

³ " الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية و تحدياتها"، منظمة فريدريش إيبتر، ألمانيا، 2015، ص 4.

1. الجماعات الإسلامية النظامية:

ظهرت ببدأ عملية الانتقال الديمقراطي في سنة 2011:

- جماعة "الإخوان المسلمين": أسست حزبا سياسيا يدعى باسم "حزب العدالة والبناء" الذي ترأسه محمد صوان، كحزب مطابق لـ "حزب الحرية والعدالة" التابع للإخوان المسلمين في مصر، الذي استفاد في من نشاطه في إطار مؤسسات الدولة للتغلغل فيها واختراق الأجهزة الأمنية من خلال تكوين اللجنة الأمنية العليا المؤقتة كلجنة موازية للشرطة، بالإضافة إلى دعم الجماعات المسلحة بالأموال، وقد كانت السبب في فشل وبطء عمل حكومة زيدان في المؤتمر الوطني باعتراف منه. وقد فرضت هاته الأخيرة تأثيرها في الدولة الليبية من خلال جهازين: دار الإفتاء 2012 ورابطة علماء ليبيا، تصدر من خلالها فتاوى تشرع إقامة الدولة الإسلامية وقتال الجيش الليبي وتحريم التصويت للأحزاب الليبرالية، كما يدافع الغرياني في خطباته عن تنظيم أنصار الشريعة المتشدد ويبرأه من الأعمال الإرهابية، بشكوك في محاولته لتسييس الدين بدل الإقناع بإيديولوجية تخدم الوحدة الوطنية وتدعو للتماسك الاجتماعي، وقد ساهم كلا الجهازين في تنامي سيطرة الجماعات الإسلامية المدعومة حكوميا واستمرار الفوضى واغتيال كل من يخالفها الرأي، فقد ازداد هذا الإصطفاف بعد سحب سيطرة جماعة الإخوان على الدولة ومؤسساتها بانتهاء ولاية المؤتمر الوطني العام في الانتخابات، مما أفضى لمعارضتها لشرعية مؤتمر طبرق.¹

• الجماعة الإسلامية المقاتلة :

تأسست هاته الجماعة بليبيا عام 1990 وأعلنت عن تواجدها في 15 أكتوبر 1995 هي جماعة سرية ونخبوية وشبه عسكرية، هدفت إلى تغيير النظام وقد حاولت في عديد من الفرص اغتيال القذافي، وكان لها دورها في الإطاحة بنظامه بما وفرته من ثروة من القوات شبه العسكرية ذات الخبرة لدعم الثوار عديدي الخبرة في ليبيا، وقد جاء معظم المتطوعين الليبيين الذين حاربوا في الخارج من التيار الجهادي²، وقد قام معمر القذافي بإيداع جل قياداتها في السجون، إلا أن سيف الإسلام القذافي دخل في حوار مع الأطراف المكونة للحركات الإسلامية عام 2007، وكانت نتيجة ذلك الحوار خروج قيادات وأعضاء الحركة من السجن ودخولهم في عملية مصالحة مع النظام،

¹ منظمة فريديش إيبيرت، مرجع سبق ذكره ، ص 09- ص 10- ص 11.

² عمر عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 03.

فحلت الحركة وأعقبها بديل عرف "بالحركة الإسلامية للتغيير" التي لعبت دورا مهما في مرحلة الثورة، ومن أبرز شخصياتها الشيخ عبد الحكيم بلحاج، قائد المجلس العسكري لثورا طرابلس، الذي حملت تصريحاته معارضة للغرب وتأييد قيام دولة مدنية ديمقراطية.¹

2. الجماعات الإسلامية المسلحة غير الرسمية وموقفها من الدولة:

• الجماعات الإسلامية المعتدلة :

تتبنى توجه إسلامي معتدل وتعتبر هاته الجماعات منفتحة يمكن التفاوض معها حيث أنها تؤمن بالدولة ومؤسساتها ولا تكفر المجتمع ويمكن استمالتها من طرف الحكومة، مثال ذلك قوات درع ليبيا كجيش احتياطي تتحصل على الدعم من المؤتمر الوطني العام في طرابلس وتقوم بحمايته، وقد أعلنت نفيها عن الإرهاب والتطرف واحترامها للدستور والتداول السلمي على السلطة. وميليشيات أخرى في طرابلس مثل ميليشيات النواصي التي تتحكم في قاعدة معيتيقة، ميليشيا غنيوة، ميليشيات بشير السعداوي، ميليشيات هيثم التاجوري، وكذلك السلفية كجماعات ناقصة التنظيم، تقوم خطاباتهما على أساس الفكر السلفي المدخلي الذي يحرم الخروج عن طاعة ولي الأمر حتى في حالة الظلم فلهم تشارك في الثورة بناء على ذلك وتنشر فكرها من خلال هيمنتها على المساجد، إلا أنها تشارك إلى جانب قوات حفتر ضد الجماعات المتشددة أو ما تسميه بالخوارج.²

• الجماعات الإسلامية المتشددة:

وهي ترفض الاعتراف بالعملية الديمقراطية وتكفر بالدولة ومؤسساتها بشكلها الحالي وتدعو لإقامة دولة إسلامية وفق منطق متشدد فكريا، يعتبر السبيل الوحيد لإقامة الدولة بالجهاد المسلح، و نذكر منها:

• تنظيم أنصار الشريعة:

أعلن عن نفسه في فيفري 2012، حيث يقود هذا التنظيم حربا ضد قوات اللواء حفتر في بنغازي، ويتبنى فكر السلفية الجهادية الذي يتبناه تنظيم القاعدة، ينشط في المنطقة الشرقية في مدن بنغازي ودرنة والبيضاء، وله فرعان في كل من سرت وأجديبيا، ولا يحظى فكره التكفيري الإقصائي لتأييد المجتمع الليبي. قد تم اتهامه بالهجوم على القنصلية الأمريكية في ليبيا ببنغازي في سنة 2012 الذي أدى إلى مقتل السفير الأمريكي "كريس ستيفنز". (ناقص)

¹ رجب ضو المريض، "عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا"، جامعة الزيتونة بني وليد- ليبيا، دفتار السياسة و القانون، العدد 17، جوان 2017، ص 81.

² مظمة فريدريتش إيبيرت، مرجع سبق ذكره، ص 12- ص 13.

• كتيبة شهداء أبو سليم:

تتخذ من درنة معقلا لها، وقد شاركت في انتفاضة 2011، واتهمت باغتيال من عرف عنهم الولاء للقدافي، كما أنها تحمل فكر تنظيم القاعدة، كما أنها لا تعترف بالحكومة والعملية الديمقراطية. (ناقص)

• كتيبة البتار:

منشأها الأساسي الأول كان في سوريا في عام 2012، كانت داعمة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق، ثم أسس أعضائها العائدون من سوريا فرعا لها في درنة. الدولة في نظرتها العمومية للجماعات الإسلامية لا تفرق بين المتشددة منها والمعتدلة والإختلافات العقائدية والفكرية وتجمعها في إطار واحد جعلها تتحد لمحاربة الخصم إن لزم الأمر مثل تأزر أنصار الشريعة والدروع لمحاربة جيش اللواء حفتر في بنغازي.¹

3. تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا (داعش):

تعتبر ليبيا ثالث أكبر معقل للإرهاب بعد كل من سوريا والعراق، حيث يجد التنظيم الفرصة المناسبة للتمدد في إطار الإضطرابات الأمنية وحالة الانفلات الأمني التي تعايشها الدولة، ومن أهم معاقلها هي مدينة درنة الواقعة على الشريط الساحلي ويتمدد التنظيم اليوم إلى سرت لكونها معقل شبكات الهجرة التي تضم الراغبين في الإلتحاق، كما أنها قريبة من الهلال النفطي حيث يسعى التنظيم للسيطرة على مواقع النفط لتمويل أنشطته من خلال التجارة غير الشرعية للنفط، وكذلك التوسع في المناطق الساحلية للضغط على الدول الأوروبية خاصة من ناحية ملف الهجرة، مع مطامع توسعية أكبر، حيث أن نشاط التنظيم لا يتوقف في ليبيا على التمدد الداخلي فقط إنما يسعى لبناء قاعدة في الشمال الإفريقي والتواصل مع باقي المجموعات الناشطة في منطقة الساحل والصحراء.² يتم استغلال معطى وجود تنظيم الدولة في ليبيا من كلا طرفي النزاع لصالحها، فقد عملت عملية الكرامة على لصق تهمة الإرهاب بالتنظيم وسعت للحصول على دعم دولي لقلب ميزان القوة في ليبيا لصالحها،

كما تظهر خطورة التنظيم في تمده و مدى إمكانية استمالته للمقاتلين من باقي الفصائل، قد تتحول ليبيا إلى مركز متقدم لعمليات التنظيم في شمال إفريقيا، بغض النظر عن أهدافها الإستراتيجية الكبرى

¹ منظمة فريدريش إيبيرت، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² كمال القصير، " تنظيم الدولة بليبيا : تمدد غير خيوط الأزمة السياسية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص 02- ص 03.

المعلنة من إزالة الحدود التونسية والليبية والمصرية والسيطرة على المواقع الإستراتيجية في ليبيا المطلة على مصر والسودان، التشاد ونيجر والجزائر وتونس، والسيطرة على مصراتة لدورها المحوري في توقيف تمده وسعيها للتواجد في المنطقة بقوة.¹

ويمكن الولوج إلى أن تنظيم داعش لم ينجح فقط في إطار توسعه من إستمالة الموالين للنظام السابق من قبائل تعتيه شرا مؤقتا يساعدها على استعادة جزء ن نفوذها بعد 2011، إلا أنه نجح إلى جانب ذلك في استقطاب العناصر المتطرفة من جماعات أخرى بارزة على الساحة منهم مقاتلون من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، جماعة بوكو حرام ... وغيرها من المقاتلين ذوي الخبرة الذين يم استمالتهم عن طريق مقابل مادي.²

● مجلس شورى الشباب الإسلامي:

وهي أول مجموعة تعلن ولاءها لتنظيم داعش في درنة، أعلن عن تأسيسها في 2014، حاولت الهيمنة على حقول النفط الليبية، وكانت درنة هي أول إمارة للإرهابيين، جمعت فيها مقاتلين من سوريا ومالي والجزائر.³

وعلى الرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية في الوقت الراهن يعاني التنظيم بعض النكسات التي تعجزه عن معاودة الظهور لعدة أسباب منها: الغارات الجوية الأمريكية حيث أنه منذ سقوط سرت أعلنت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا عن شن غارات جوية على أصول الجماعات ومعسكراتها، مما يثبط قدرة التنظيم على تجديد نفس، والصعوبات المالية نتيجة نضوب أموال المنظمة الأم بخسارتها لأراضيها في العراق وسوريا، إلا أنه من الصعب توقع قدراته على التجديد في الأمد البعيد في إطار الفوضى التي تعيشها الدولة، مثال ذلك الحملة الحالية التي يشنها الجنرال خليفة حفتر للإستيلاء على طرابلس مما قد يزيد حملة تجنيد الإسلاميين الراضين الذين يرون في التنظيم الخيار الوحيد المتاح.⁴

¹ كمال القصير، مرجع سبق ذكره، ص 05 ، ص 06 ، ص 07، ص 08.

² ساسكيا فان جنوجتن، "معاربة تنظيم داعش في ليبيا"، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، أبريل 2016، ص 03.

³ عبد الحكيم عطوة ، رشا ضبيش، " التدخل الدولي و تأثيره على ظاهرة الإرهاب : دراسة حالة الدولة الليبية"، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، العدد 13، يناير 2022، ص 21-22.

⁴ Aaron Y. Zelin , » The Islamic state in Libya Has Yet to R ecover » , The washington Institute, december 2019, p 02_p 03 : <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/islamic-state-libya-has-yet-recover>

4. علاقة الإرهاب والجريمة المنظمة في ليبيا:

تعرف الجريمة المنظمة " بأنها أنشطة غير مشروعة تقوم بها جماعات أو شبكات تعمل بشكل متضافر من خلال الإنخراط في أعمال عنف أو فساد أو أنشطة ذات صلة من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو مادية، ويمكن تنفيذ مثل هذه الأنشطة داخل الدولة وعبر الحدود الوطنية".¹

يجتمع كل من الإرهاب والجريمة المنظمة في عدة أوجه توافق بحيث يقوم كلاهما بأعمال غير مشروعة معاقب عليها قانونيا، كما يميل كلاهما للعنف ويعتبر الخروج عن سلطة الدولة وتحدي هذه السلطة قاسما مشتركا بينهما، فالإرهاب من هذا المنطلق هو جزء من العملية الإجرامية المنظمة، حيث أن الإرهاب تخطى مرحلة العشوائية للإنضباط والتنسيق أكثر. ولكن مكن الاختلاف بين كلاهما هو في الهدف فالسلوك الإرهابي تحركه الإيديولوجيا، أما الإجرام المنظم فمقصده تحقيق الربح المادي.²

إن العلاقة بين العصابات الإجرامية والمنظمات الإرهابية تكاملية حيث يدعم المجرمون الإرهاب بتقديم الأموال وتوفير السلاح، في مقابل توفر الجماعة الإرهابية الحماية المسلحة.³ وقد لعبت الثورة الليبية عام 2011، ذوا أساسيا في تطور الفساد والجريمة المنظمة حيث برزت تطورات إجرامية جديدة مثل : الإختطاف مقابل الفدية كمشكلة لم تواجهها الدولة من قبل، كما بلغت معدلات الإجرام في ليبيا أعلى المستويات، المرتبة السادسة إفريقيا والأعلى في شمال إفريقيا، فقد هيا فقدان السيطرة، الظروف لتطور الأسواق الإجرامية، وانقسم الفعل الإجرامي في ليبيا إلى فاعلين إجراميين على شاكلة جماعات مافيا وجهات فاعلة في أجهزة الدولة، كون ليبيا ذات حكومتين متنافستين لكل منهما صلة وثيقة بالمليشيات والجهات الفاعلة الإجرامية التي قد يفوت نفوذها أحيانا السلطات الوطنية، والتي تسيطر على الدولة في مناطق أخرى بسبب هيكلها المشتت، وهذا القرب من

¹ مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2021، على الرابط: <https://rb.gy/pbhuol>

² إدريس عطية، " الجريمة المنظمة و الإرهاب: مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد الأول، العدد 08، 2017، ص 61-62.

³ المرجع نفسه، ص 62.

الطبقة السياسية يفسر تطورات الفساد والجريمة المنظمة في ليبيا، وقد ارتفعت وتيرة هاته الأنشطة في السنوات الأخيرة (2019/2017) لاسيما من ناحية الإختطافات والإستغلال الوحشي للمهاجرين.¹ حيث أن الجريمة المنظمة في ليبيا تعتبر الذراع الميداني للتنظيمات السياسية مما تضفيه عليها من قوة كوسيلة للمساواة والإبتزاز، وقد تطورت أسواقها لتكتسح الصحراء المفتوحة على دول الجوار، مما يقوض توحيد الدولة لعدم قدرتها على التصدي لها لأسباب كانتشار السلاح، بالإضافة إلى عدم قدرة الجهات الليبية المعنية على القيام بمسح شامل توثق فيه مختلف الجرائم في كافة المناطق، لغياب دولة مركزية ومحدودية الإمكانيات، بالإضافة إلى سيطرة التنظيمات الإرهابية على المناطق التي تشهد ارتفاعا في الجرائم بأنواعها.²

كما أنه في عام 2017 عد داعش كأخطر تهديد في شمال إفريقيا بسبب الإمداد الدولي لهذا التنظيم ومايملكه من احتياطات مالية، وتشير التقديرات بأن للتنظيم في ليبيا مقاتلين يعتمدون في تمويلهم على مصادر متنوعة قائمة على النشاط الإجرامي مثال ذلك : تهريب المهاجرين، الإتجار بالبشر، تجارة السلاح، تهريب المخدرات والنفط غير المشروع، فرض الضرائب غير القانونية على السكان لتمويل أعمالها.³

¹ تقرير معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة و العدالة، "التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول في دولة ليبيا"، معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة و العدالة، 2021، ص 11، على الرابط: <http://www.unicri.it/sites/default/files/2021-05/Libya%20AR.pdf>

² رامي التلغ، "الجريمة المنظمة في ليبيا... أزمة لم تعرف النهاية منذ 2011، بوابة إفريقيا الإخبارية، بتاريخ 11 أبريل 2021، تم الإطلاع بتاريخ : 2022/05/13 بتوقيت: 12:35 على الرابط: <https://www.afrigatenews.net/a/287345>

³ تقرير معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة و العدالة، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

المبحث الثاني: التهديدات الناعمة في ليبيا.

المطلب الأول : الهجرة غير الشرعية.

إن كبر حجم الدولة الليبية، فهي من أكبر 17 دولة في العالم، كما أن امتداد حدودها إلى عدة آلاف الكيلومترات، مع عدد صغير من السكان مقارنة بالمساحة الشاسعة، جعلها عرضة للدخلاء. كما أن السكان المقيمين بالقرب من الحدود ينتمون تقريباً لقبائل واحدة وغالباً ما يعيش أفراد من نفس العائلة على جانبي الحدود، هذا النوع من التعايش له آثاره الإيجابية والسلبية على حد سواء، فقد ظهر التعايش بطابعه الإيجابي في فترات الأزمات من التاريخ، أين عبرت هاته الأطراف الحدود لتقديم المساعدة لبعضها، لكن الهجرة غير الشرعية النابعة من الصحراء الكبرى تمثل الجانب السلبي.¹

وتعرف الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية في بروتوكولها بأنها تدير الخروج غير المشروع لشخص ما أو مجموعة من الأشخاص إلى دولة لا يعتبرون طرفاً من رعاياها أو من المقيمين بها، عن طريق عبور الحدود دون الإلتزام بالشروط اللازمة للدخول المشروع.²

❖ ملف الهجرة غير الشرعية في فترة حكم القذافي:

تبنى القذافي نظرة وجمية حيال ملف الهجرة غير الشرعية حيث اعتبرها مشكلة إنسانية واقتصادية مبدئياً وجب معالجتها وفق بعد تنموي، فقد ساهم القذافي في خلق فرص عمل بضخ استثمارات في الدول الفقيرة المصدرة للمهاجرين، للمساهمة في تحسين الأحوال التي تساهم بدورها في سد الحاجة للهجرة وتوطين المهاجرين في دولهم، وذلك من خلال مساعدات دولية خاصة من إيطاليا كأحد أبرز المتضررين بالوضع. وترجع قدرة القذافي على السيطرة على ملف الهجرة غير الشرعية إلى عدة عوامل، نذكر

منها:³

✓ نفوذ القذافي في إفريقيا، خصوصاً بالنسبة لقادة وشعوب دول الساحل والقرن الإفريقي اللتان تعتبران من أهم المناطق لتصدير المهاجرين غير الشرعيين في القارة.

¹ Mustafa O. Attir, « Illegal Migration As A Major Threat To Libya's Security », Mediterranean Academy Of Diplomatic Studies, 2014 p 96.

² مراد بن قيطه، محمد أمين بن جيلالي، "تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثرها على التنمية في منطقة شمال إفريقيا"، دفاثر المتوسط، ص 117.

³ الحسين الشيخ العلوي، " الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا.. معاناة إنسانية برسم التسعير"، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، 11 ماي 2015، ص 03.

✓ علاقته القوية مع الميليشيات المسلحة بالمنطقة، وغيرها من حركات التمرد الانفصالية التي تسيطر على ممرات التهريب عبر الحدود، فقد كانت له البراعة في توظيف الاختلافات وتناقضات المنطقة بما يخدم مصالحه.

و غيرها من العوامل التي جعل نظام القذافي يحد بشكل ما من تدفق المهاجرين السريين إلى أوروبا، وقد استعمل القذافي الملف في إطار تحقيق مصلحته مع الإتحاد الأوروبي، كونه مدرك لمدى تأثيره على أمن أوروبا .

❖ الهجرة غير الشرعية في ليبيا بعد 2011 ونهاية نظام القذافي:

بانهيار مؤسسات الدولة بسقوط القذافي وتحول المقاتلين إلى ميليشيات مسلحة جهوية وقبلية وإيديولوجية متحاربة على النفوذ والسلطة، والتي 'إحالة إلى فشل الدولة الليبية، ومهدت الطريق للإرهاب العابر للقارات للإستييطان فيها ومختلف التنظيمات الجهادية المتطرفة التي اتخذت من ليبيا مركزا للتعامل مع مافيا التهريب المتوسطية، تحولت ليبيا نتيجة لذلك لوجهة مفضلة للمهاجرين غير الشرعيين لدول أوروبا خاصة إيطاليا. ومن أهم مناطق تصدير الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا هي:¹

✓ منطقة القرن الإفريقي: إثيوبيا وإريتريا والصومال والسودان.

✓ منطقة الساحل الإفريقي: النيجر ومالي وبوركينا فاسو ونيجيريا والكاميرون.

✓ منطقة الشرق الأوسط: سوريا وفلسطين ومصر والعراق واليمن.

✓ منطقة المغرب العربي: المغرب والجزائر وتونس.

❖ الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا:

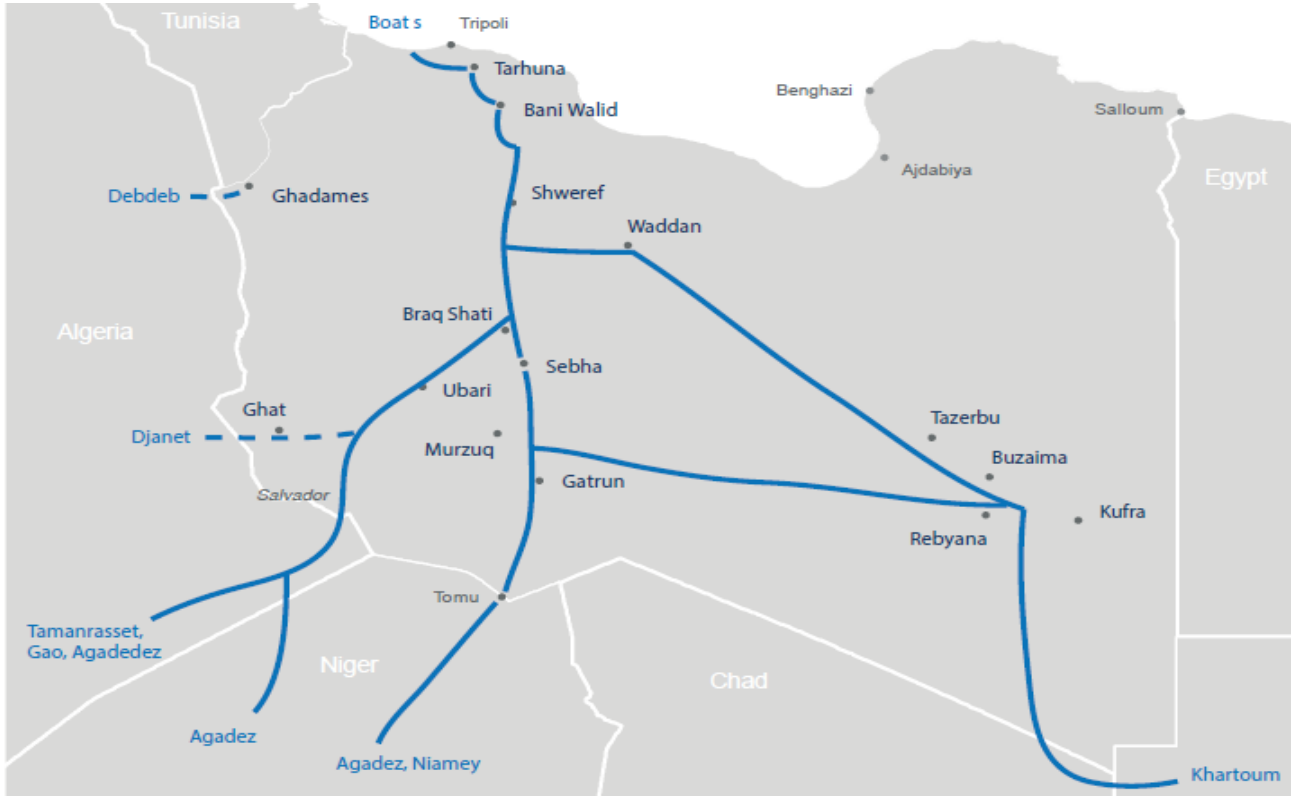
ينتقل المهاجرون عبر الصحراء الكبرى إلى ليبيا، ومن بلدان عربية أخرى في المغرب العربي والمشرق العربي للإستقرار المؤقت في ليبيا ثم مواصلة الهجرة غير الشرعية أو السرية عبر البحر المتوسط إلى جنوب إيطاليا، ويدعم هذه الهجرة غير الشرعية الحدود الليبية الصحراوية والبحرية الواسعة التي تبلغ أكثر من ستة آلاف كم، مع العلم بأن ليبيا في وقت سابق لم تكن تطالب بأي تأشيرات لدخول الأفارقة والعرب، وقد برر ذلك بأنها تتبع سياسة الإنفتاح الإفريقي بدعوى مساعدة الأفارقة، أما بالنسبة للعرب فلاعتبار ليبيا أرض عربية.²

¹ الحسين الشيخ العلوي، مرجع سبق ذكره، ص 04.

² علي الحوات ، " الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي"، منشورات الجامعة المغاربية طرابلس- ليبيا، الطبعة الأولى ، 2007، ص 150، ص 161.

وبوصول المهاجرين إلى ليبيا فإنهم يستقرون غالباً في المدن الكبرى من بنغازي أو مصراته أو الزاوية وغالباً ما تتمدد إقامتهم غير الشرعية لمدة أسابيع إلى أشهر أو حتى سنة بغرض جمع المال لإستكمال الطريق إلى أوروبا، وبما أن تعاملات بعض شبكات التهريب أو الوسطاء المهاجرين على العملة الصعبة، التي تدفع المهاجر لشرائها من السوق السوداء، وغيرها من النشاطات الإقتصادية غير المشروعة لجني المال بداية بجرائم السرقة البسيطة التي تتطور لبيع وترويج المخدرات، والدعارة والنصب والإحتيال وقد تصل إلى الإعتداء والقتل، فقد تداخلت الهجرة غير الشرعية اليوم بالتهريب والمخدرات والإرهاب، خاصة أن خصوصية عدم امتلاك المهاجرين لتأشيرات أو أوراق هوية مما يعرضهم للإستغلال من طرف أرباب العمل.¹ حيث يتجاوز عدد الأجانب المقيمين فيها بصورة غير شرعية حسب التقديرات 617000 نسمة ونسبة 30 % من إجمالي السكان.

خريطة توضح الطرق الرئيسية للهجرة غير الشرعية في ليبيا



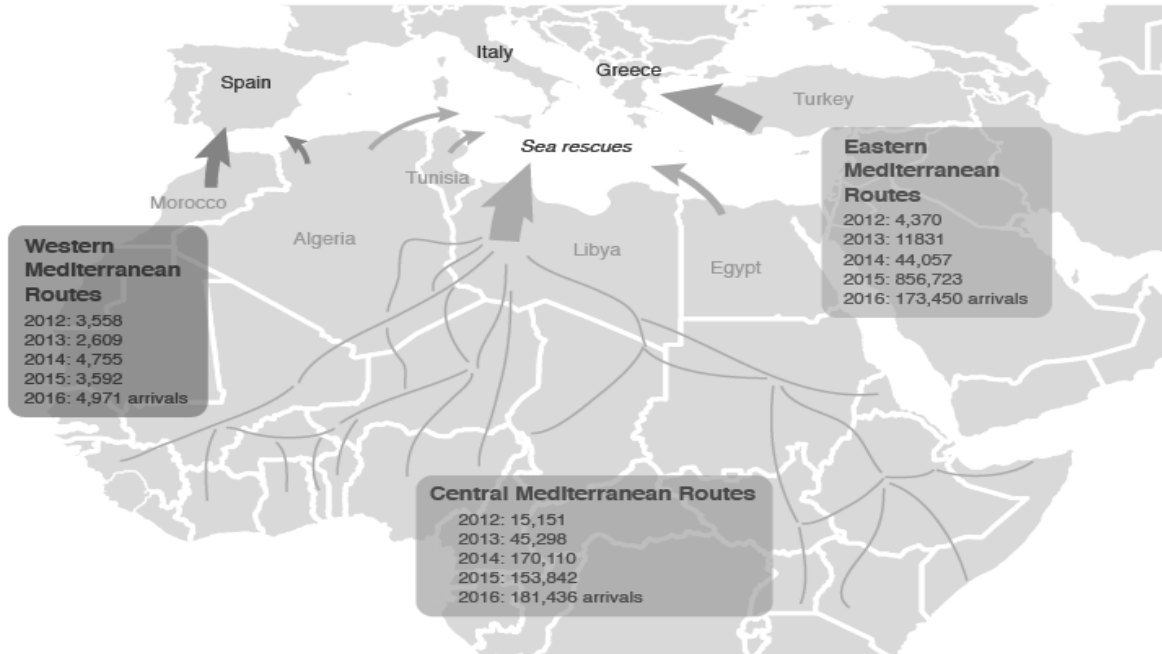
Source : UNCHR , « Mixed Migration Trends in Libya : Changing Dynamics And Protection challenges », Libya, 2017, p 05

¹ علي الحوات ، مرجع سبق ذكره، ص 153- ص 163.

كما يعتبر معظم المهاجرين أفارقة يتم تجميعهم في أماكن التقاء داخل الدولة، فتنتقلهم عصابات التهريب إلى طرابلس، ثم تهيأ الظروف باستخدام وسائل غير أخلاقية أو غير قانونية كالإتفاق مع عناصر الشرطة وخفر السواحل بتقديم الرشاي، ليتم استكمال العملية بنقلهم إلى مدينة زوارة الليبية التي تعتبر أقرب المدن الساحلية الليبية للسواحل الإيطالية بحوالي 150 ميلا بحريا.¹

ومنه فإن المهاجرين غير الشرعيين سيواصلون عبور الحدود والتنقل للشمال بحثا عن العمل أو للمشاركة في جميع أنواع الأنشطة غير القانونية، وسيفضل آخرون استخدام ليبيا كنقطة انطلاقا نحو أوروبا، كما ستواصل الجماعات الإسلامية المؤلفة من ليبيين وأجانب استخدام الجنوب كملاذ آمن للتخطيط لأنشطة المستقبل مما يهدد السلام الداخلي لليبيا وماجاورها.²

خريطة توضح الطرق الرئيسية للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا



المصدر: UNCHR , Mixed Migration Trends in Libya : Changing Dynamics And

Protection challenges, Libya, 2017, p 02

وتفرض الهجرة غير الشرعية تحديات أمنية وصحية واجتماعية وثقافية واقتصادية على الدولة الليبية التي لازالت تعيش ظروفًا صعبة بعد الربيع العربي، ومن بين هاته التحديات نعدد:³

¹ أبو زيد محمد إمام محمد، " الهجرة غير الشرعية و أثرها على الأمن القومي الليبي (2017- 2011)", مذكرة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2019، ص 62.

² Op, Cit = p 108

³ أبو زيد، المرجع السابق نفسه، ص 77- ص 83.

• على المستوى السياسي:

✓ فقد شكلت التدخلات الخارجية لمكافحة الهجرة غير الشرعية اختراقاً لسيادة الدولة الليبية، فتدويل هاته القضية أخرج القرار السياسي الليبي من أيدي صناع القرار إلى تدخل الطرف الخارجي في مجريات الأحداث الداخلية.

✓ حالة من عدم الاستقرار لعدم قدرة الدولة على الإستجابة للتحديات من تهديدات داخلية أو خارجية، سواء من ناحية عجزها عن إيواء المهاجرين وحمايتهم إلى عدم قدرتها على مراقبة الحدود والتحكم والسيطرة عليها.

✓ على المستوى الأمني :

✓ استغلال عصابات التهريب للمهاجرين، التي قد تصل إلى انتهاكات لحقوق الإنسان و بروز عصابات الجريمة المنظمة والإتجار بالبشر، التي تشكل عبئاً على الدولة خاصة في ظروف الإنفلات الأمني الذي تعايشه.

✓ أصبح الجنوب الليبي منطقة عبور لجماعات تهريب السلاح والمخدرات والجماعات المنظمة في الصحراء الإفريقية .

✓ المهاجرين الحاملين للفكر التطرفي مما يضيف إلى انتشار الفكر الإرهابي داخل وخارج ليبيا، ومثال ذلك على المستوى الخارجي فإن ميليشيات أنصار الشريعة التي يتعدى دورها الإتجار بالبشر لجني العائدات المالية إلى دس عناصرها المنتمين لتنظيم داعش في صفوف المهاجرين المتجهين نحو الدول الأوروبية.

✓ على المستوى الإقتصادي:

✓ تزايد نسبة البطالة، مما يدفع شباب ليبيا للإنخراط في أعمال شبكات التهريب أو التعاون معها، بسبب نقص السيولة، وتراجع المستوى المعيشي، فيرى هؤلاء الحل في التهريب.

✓ على المستوى الصحي:

✓ انتشار الأمراض المعدية التي ينقلها المهاجرون، بسبب عدم إجراء الفحوصات الطبية لدخول ليبيا، مما يؤدي إلى تردي في الأوضاع الصحية في الدولة.

المطلب الثاني: التهريب والاتجار بالبشر.

إن تنامي ظاهرة التهريب واتساعها، حيث انتقلت من طبيعة التهريب البسيط إلى التهريب المنظم، وهو ما جعل من الظاهرة تهديدا.

بداية بالتهريب البسيط **the small contraband** وتكون عادة بين الأطراف القاطنين بالمناطق الحدودية المتجاورة، بحيث يقوم هؤلاء باقتناء مستلزماتهم العادية من دول الجوار من أجل تسويقها بالسوق المحلي لتغطية جزء من نفقاتهم وتلبية للحاجيات أو في إطار تجارة صغيرة، فهم يعتمدون التهريب كوسيلة لضمان الدخل.¹

أما التهريب المنظم (المركب) فهو التهريب الكبير **the great smuggler** أين يتميز المهربون فيه بخبرة في مجال التهريب باعتباره مهنة أساسية، حيث يمارس النشاط من طرف مجموعات منظمة ومقسمة الأدوار، تستعمل في نشاطها هوسائل نقل واتصال متطورة، ويتعلق هذا التهريب ببضائع ذات قيمة ربحية مرتفعة، وهي عادة بضائع محضرة أو غير خاضعة لترخيصات مسبقة أو لحقوق ورسوم مرتفعة. وقد وبتزايد تنظيمه تم تصنيفه كجزء من "الإقتصاد الإجرامي" الذي يعتمد على النشاطات الإجرامية، ويصنف من أصناف الإقتصادات غير الرسمية، وأصبح له علاقة بالجرائم العابرة للحدود فمثلا قد ساهمت بعض شبكات التهريب في تمويل الإرهاب وتمويله بالأسلحة، في مقابل تأمين هاته الجماعات الإرهابية حماية المهربين.²

❖ تهريب المهاجرين:

يعرف بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بتهريب المهاجرين عن طريق البر أو البحر أو الجو في المادة رقم 03 بأن تهريب المهاجرين هو: "تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة لا يعتبر الأخير طرفا فيها أو من رعاياها أو المقيمين الدائمين فيها، من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"، أي أنها أي فعل حصول على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى من خلال استضافة حركات عبر وطنية، أو نقلها، أو تنظيمها.³

¹ عبد الرحمن حامدي ، " تنامي ظاهرة التهريب وتأثيرها على الأمن الوطني للجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد 01، جوان 2021، ص 347.

² المرجع نفسه، ص 348- ص 349.

³ Ana-Maria Murphy-Teixidor , « Mixed Migration And Migrant Smuggling In Libya , The Role Of Non- Libyan Smuggler Intermediaries », Mixed Migration Center (2021), p 03

بعد الحراك الشعبي ظهرت عدة تحديات تمس الدولة الليبية من بينها قضية الإتجار بالبشر واستغلال المهاجرين السريين المتجهين نحو أوروبا، فقد اكتسبت الظاهرة أهمية مع بداية عام 2012، بدخول قبائل الجنوب القريبة من الحدود في علاقات مع شبكات التهريب، مما نقل التهديد من مشكلة اللاجئين غير الشرعيين إلى استغلال هؤلاء الأفراد من طرف شبكات متخصصة في تهريب البشر بمقابل مادي أو لأغراض أخرى غير إنسانية أين أصبح المهاجرون يعاملون كسلع تباع وتشترى وصل إلى إيجاد أسواق لبيع الرقيق في ليبيا، وتتطور الظاهرة أكثر لترتبط بتجارة غير شرعية أخرى مثل تجارة المخدرات وتجارة السلاح وغيرها من التهديدات التي تم التطرق إليها سابقا في الفصل¹.

وقد كان العون الأساسي لهاته التجارة هو انتشار الأسلحة ودخول العصابات المسلحة في الأعمال التجارية مع الحدود الجنوبية امتدادا إلى مراكز العبور في شمال الدولة، حيث أنه مقارنة بما سبق الثورة فلم يكن المهرب مالكا للسلاح إلا في مناطق محددة وهي المناطق الصحراوية بالضرورة، ففي فترة حكم نظام القذافي كانت هناك القدرة على رصد حاملي السلاح لقلتهم ولكن تغير الوضع بامتلاك العامة للسلاح، وما زاد الوضع فوضى أكبر هو وجود علاقات بين جهاز الأمن النظامي والمهربين، الذي أفضى إلى الإفلات من العقاب، وعمل هاته الشبكات بطريقة أكثر علانية وتنظيما، بامتلاك الشبكات العابرة للحدود الوطنية لعناصر داخل الجماعات المسلحة التابعة للأجهزة الرسمية التي تسيطر على الأراضي التي يكتسحها التهريب، والتي تأمن نجاح العمليات لتحقيق الأرباح، ففي حالة وقوع المهاجر في يد الميليشيات يتم بيعه، أما إذا وقع تحت قبضة الضباط في البحر أو خفر السواحل أو الحراس الليليين في طرابلس فإنه يدفع مقابل الإفراج عنه إما بدفع الرشاوي أو العمل المزري لتسديد حق حريته².

❖ هيكل شبكات التهريب في ليبيا:

قسمت رحلات الهجرة عبر ليبيا إلى ثلاث خطوات رئيسية، يصنف الجزء الأول من المعبر الجنوبي إلى جنوب ليبيا، ويشمل في المقام الأول الهجرة من أغادير، النيجر إلى سبها، أما الجزء الثاني من الطريق فيكون بتحركات من سبها إلى مدن في الساحل الشمالي الغربي لليبيا مثل العزاوية والخمس ومصراتة وطرابلس وزوارة. كما أن حركة المهاجرين عبر الأقاليم تتوقف على علاقاتهم بالجماعات المسيطرة على المنطقة فغالبا ما تؤثر النزاعات العرقية والقبلية وعلاقات السمسرة بينها على وصول المهربين غير

¹ شهرزاد فكيري ، " ليبيا بين تهريب الأشخاص و الهجرة السرية: الواقع و المخاطر "، مجلة الدراسات حول فعالية القاعدة القانونية ، المجلد 02، العدد 02 ، 2018، ص 221، 231.

² شهرزاد فكيري، المرجع نفسه، ص 232-233.

مخطط يوضح الديناميكيات السياسية لتهريب البشر في ليبيا



83

❖ فروع النفوذ في ليبيا:

إن إهمال الحكومة في عهد القذافي وممارستها للتمييز دفع القبائل الحدودية التي حرمت من عائدات الإقتصاد الرسمي للإنخراط في التجارة غير الرسمية والتهريب للتمول، كما أنه ورغم نوايا الحكومة الجديدة في تغيير طبيعة العلاقات إلا أنها أقل معرفة بالقوى الفاعلة على الحدود الليبية. فقد أصبحت بعض القبائل الحدودية مثل الطوارق والتبو التي تعتبر كلتاها من الجماعات غير العرقية القاطنة في جنوب الصحراء، أقل ثقة في الدولة ورغبة في التعاون معه، مما زاد من استفحال الظاهرة.¹

✓ الحدود مع النيجر وجنوب غرب فزان:

تحتكر قبيلة التبو صناعة التهريب في جنوب ليبيا على بعد حوالي 25 كيلومترا من مدينة سبها، أي أنها تسيطر على معبر الحدود مع النيجر ويستفيدون منها لدفع المهاجرين إلى الشمال، وتعود هاته السيطرة نظرا لكون نظام القذافي همش قبلية التبو العرقية، على النقيض من الطوارق العرب الذين تم تفضيلهم، فقد استغلت هاته القبيلة اهتمام الطوارق بالصراع الانفصالي في مالي، في تحركاتهم للإستيلاء على حقول النفط والمنطقة، تحت حكم مجلس مرزوغ العسكري.²

✓ سبها:

تعتبر حاليا قلب صناعة تهريب البشر في جنوب ليبيا، وعلى الرغم من أن أفراد الطوارق والتبو متواجدون بها إلا أن القبيلة المسيطرة على طرق التهريب عبر المنطقة هي قبيلة أولاد سليمان العربية، حيث يفرض مجلسها سيطرته على المناطق الواقعة شمال يسبها والمسؤولة عن تهريب المهاجرين للساحل، وتلعب قبيلة المقارحة الدور البارز في ذلك.

✓ غات وغدامس:

تعتبران معبر المهاجرين من الجزائر، حيث تسيطر على غات ميليشيات الطوارق المرتبطة بالتي في مالي والنيجر، أما غدامس التي تقع بالقرب من حدود تونس في الشمال فهي تحت سيطرة كتائب الزنتان من أقوى الميليشيات العربية-غير الإسلامية، التي سعت بسيطرتها على المنطقة للاستفادة من شبكات تهريب البشر فيها.

¹ بيتر كول، "فوضى خطوط الحدود؟ تأمين حدود ليبيا"، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، الشرق الأوسط، أكتوبر 2012، ص 04-03.

² Floor El kamouni-Janseen , « Only God Can Stop The Smugglers », Understanding Human Smuggling In Libya, CRU Report, Clingendael Netherlands of International Relations, February 2017, P 13

✓ طرابلس والساحل الشمالي الغربي:

يعتبر الساحل الشمالي الغربي لليبيا الممتد من مدينة زوارة شرقا إلى طرابلس مركز تهريب البشر إلى أوروبا، كما أنها تعتبر منطقة تجمع المهاجرين، كما وقعت أجزاء كبيرة من الشريط الساحلي خارج سيطرة الحكومة الوطنية وقسمت إلى مناطق نفوذ ميليشيات مختلفة مثل لواء ثوار طرابلس وميليشيات قرا.¹

خريطة توضح طرق واتجاهات التهريب الرئيسية في ليبيا



Source : Mark Micallef, Global Initiative Against Transnational Organized Crime The Human Convoyor

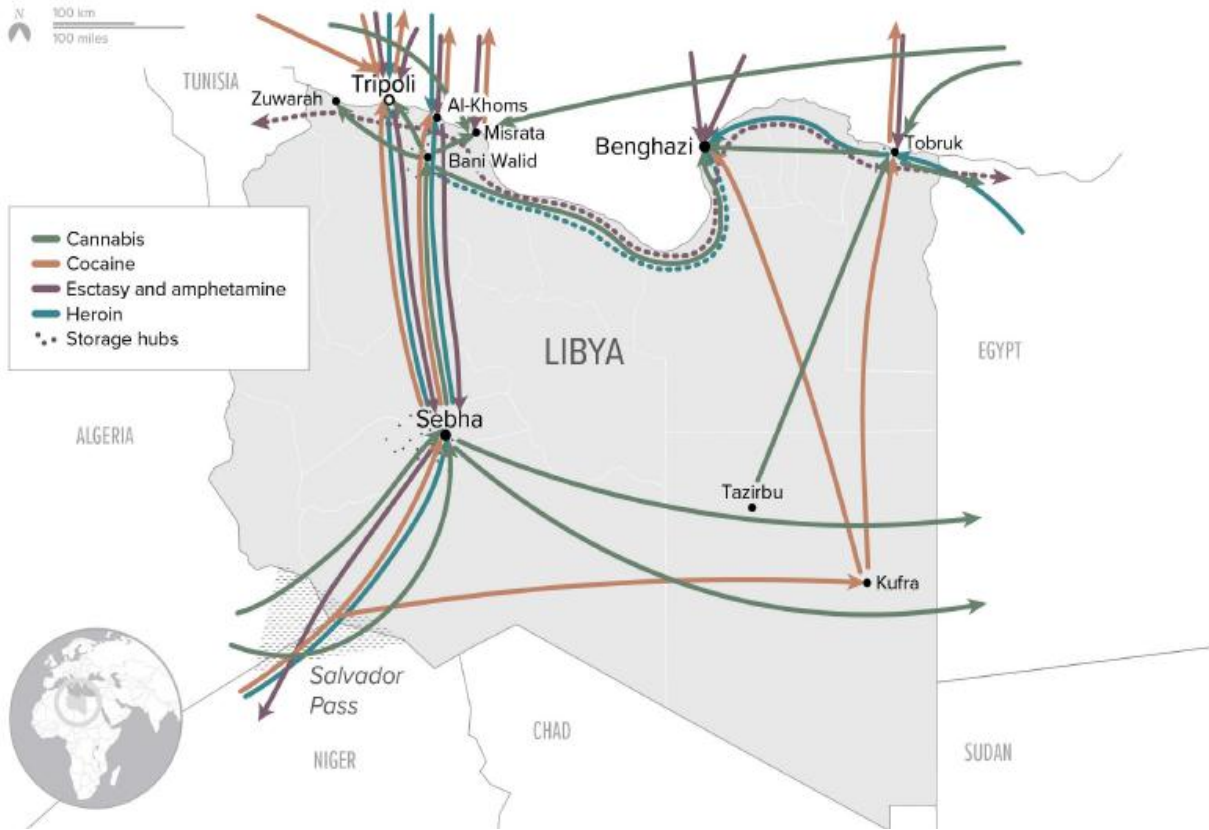
Belt : Trends In Human Trafficking and Smuggling In Post- Revolution Libya, March 2017, p 18

¹¹ Floor El kamouni-janseem, Op, Cit = p 14

❖ تجارة وتهريب المخدرات:

ففي ما يخص تجارة المخدرات في ليبيا، وبالعودة إلى أواخر التسعينات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد كانت ليبيا منطقة عبور وسوق صغيرة للمخدرات، وأبرزها القنب من المغرب. فقبل عام 2011، كان للمخدرات الأخرى مثل الهيروين والكوكايين أسواق صغيرة متخصصة في المدن الساحلية في ليبيا، لكن بعد 2011 حدثت تحولات في تدفق المخدرات وأسواقها بشكل كبير وارتفاع في الإنتاج بالعقاقير غير المشروعة تطورا هائلا، وانقسم تهريب المخدرات إلى مخدرات غير مشروعة مثل القنب والكوكايين والهيروين، الإكستاسي والأمفيتامينات، وتدفقات غير مشروعة للأدوية الموصوفة طبيًا.¹

الطرق الرئيسية لتهريب المخدرات



Source : Fiona Mangan, Illicit Drug Trafficking and Use in Libya , Highs and lows, Unites States

Institute Of Peace ,N 161 , May 2020, p 10

¹ Source : Fiona Mangan, Illicit Drug Trafficking and Use in Libya , Highs and lows, Unites States Institute Of Peace ,N 161 , May 2020, p 07

ملخص الفصل :

يمكن اختصاره في النقاط التالية:

1. بداية بانتشار السلاح كتهديد داخل الدولة، فإن للحكام دور رئيسي فيه وذلك بدعمهم للموالين لهم به في وجه التمردات الداخلية الشعبية دون احتساب للتداعيات اللاحقة وهو الحال في ليبيا مع القذافي في محاولته للحفاظ على سلطته.
2. تركيز القذافي على الإنفاق العسكري، كما تطرقنا له في الفصل الأول، جعله يخلف وراءه تركة من مخازن مليئة بالسلاح أصبحت وسيلة في يد الفرقاء داخل ليبيا في حرب السلطة.
3. كما استحوذت على السلاح ميليشيات ممولة دولياً وتسعى لخدمة مكاسب جيواستراتيجية لأجندات خارجية.
4. الإنتشار المكثف للسلاح أزم الوضع إلى حالة عنف مفرط، حيث أن أي خلاف صغير بين الثوار يتحول إلى اشتباك مسلح، خاصة في ظل عودة المجتمع لأطره التقليدية في حماية نفسه من قبائل ومجالس محلية.
5. تقسم الجماعات المالكة للسلاح في ليبيا إلى : كتائب الثوار، الكتائب غير النظامية، كتائب ما بعد الثورة، الميليشيات وأمراء الحرب.
6. في ظل غياب المؤسسات الأمنية الرسمية، اعتمدت ليبيا على الميليشيات لتحقيق الأمن، مثل نشوء اللجنة الأمنية العليا كشرطة مساعدة، ودرع ليبيا كجيش مساعد، الذين حصص لهم ميزانية من طرف الحكومة الإنتقالية.
7. يتوزع السلاح داخل الدولة من بقع أساسية مثل بنغازي ومصراتة، كما تصل لليبيا أسلحة ذات أصل أجنبي، رغم الحظر الأممي ضد هذا التمويل.
8. تدهور القطاع القضائي حال دون القدرة على محاسبة المتورطين في أعمال جنائية، لذلك فإن القطاع الأمني المرقع المكون من مدنيين وبقايا جيش النظام السابق دون عملية انتقائية في تركيبته، مما كون قوات أمنية بولاءات لهياكل سابقة.
9. يمكن اختصار الأسباب الرئيسية في انتشار السلاح إلى :
 ✓ غياب حكومة قادرة على احتكار العنف.
 ✓ غياب كيانات أمنية رسمية.
 ✓ غياب مبادرات حقيقية لجمع السلاح، وانعدام آليات التنفيذ.

10. أما من ناحية تهديدات الجماعات الإسلامية، فقد بدأ ذلك بتهميش القذافي لهاته الجماعات ومحاولته تصفيتهم خلال فترة حكمه، مما جعل لها دورا حاسما في الإطاحة به.
11. انقسمت الجماعات الإسلامية بعد سقوط القذافي إلى جماعات تعمل في ظل النظام وأخرى خارج إطاره، بحث ظهرت الجماعات النظامية مع بدأ العملية الإنتقالية في 2011:
- ✓ جماعة الإخوان المسلمين، باسم "حزب العدالة والبناء".
 - ✓ الجماعة الإسلامية المقاتلة، التي عرفت لاحقا " بالحركة الإسلامية للتغيير".
12. الجماعات الإسلامية المسلحة غير الرسمية، وتتباين مواقفها من الدولة، فتنقسم إلى:
- ✓ جماعات إسلامية معتدلة: وهي جماعات يمكن التحاور معها، حيث أنها تتقبل وجود الدولة ومؤسساتها، ويمكن استمالتها من طرف الحكومة، مثل : ميليشيات النواصي، درع ليبيا.
 - ✓ الجماعات الإسلامية المتشددة: تكفر الدولة، وتدعو لإقامة دولة إسلامية بألية الجهاد المسلح، مثل: أنصار الشريعة، كتيبة شهداء أبو سليم، تنظيم الدولة الإسلامية...
13. انتشار الجريمة المنظمة داخل ليبيا، والتي تعتبر الممول الرئيسي للجماعات المتطرفة والإرهابية.
14. تزايد الهجرة غير الشرعية التي تحكم فيها القذافي، لتصبح ليبيا بعده معبرا للمهاجرين الأفارقة إلى أوروبا، والتي كانت لها تبعاتها السياسية، الأمنية، الصحية، الإقتصادية على ليبيا وعلى الدول الأوروبية.
15. تنامي ظاهرة التهريب بمختلف أنواعها من تهريب المهاجرين، والإتجار بالبشر إلى تجارة وتهريب المخدرات.

الفصل الثالث

انزعاجات الفصل الدولتي في ليبيا على دول الجوار

تمهيد:

إنه وفي ظل التوترات السياسية والأمنية الداخلية في ليبيا والحلقة المفرغة من المحاولات لإخماد حرب الصراع على السلطة، وما نتج عنها من انتشار للسلاح في كل أنحاء الدولة وإلى الأيدي المتطرفة والإجرامية، فلم تخل دول الجوار من تصاعد الأحداث في ليبيا ومخارجاتها من تهديدات داخلية، لتخترق الحدود الجانبية وتهدد وجود واستقرار الدول، بأن يصبح لها نصيب من هاته التهديدات تثقل كاهلها من تصاعد دور الفواعل والكيانات الدولية وغير الدولية، وتزايد حدة العمليات الإرهابية والهجرة غير الشرعية وغيرها، مما أفضى إلى تعقد الوضع الأمني في المنطقة، وسنحاول في هذا الفصل المخوض في أهم التهديدات التي مست أمن دول الجوار منذ مطلع 2011، متمثلة في منطقتين على قدر كبير من الأهمية و الأكثر عرضة لهذه التهديدات، هما : منطقة الجوار المغربي التي تشمل كل من الجزائر و تونس، ومنطقة الساحل الإفريقي أبرزها مالي ، النيجر و تشاد.

المبحث الأول: انعكاسات التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية.

المطلب الأول : تداعيات الفشل الليبي على الجزائر.

تحتل الجزائر في شمال إفريقيا موقعا جغرافيا استراتيجيا، هذا بغض النظر عن ثرواتها الإقتصادية والطبيعية التي تجعلها تتصدر دول القارة، وتكون محل الأطماع في أن واحد، خاصة أمام حالات اللااستقرار السياسي والإضطرابات الداخلية مما أثير فيها من نزاعات مسلحة، نتاج الثورات العربية في الدول الحدودية المجاورة حدوديا للدولة، الأمر الذي استدعى شعوبها للهجرة للدول المجاورة وكانت الجزائر بذلك وجهة أساسية وأصبحت الحدود الجزائرية عرضة لمخاطر هذه الهجرة وما يتبعها من انتشار الأسلحة والمخدرات وظاهرة التهريب وانتشار الإرهاب.¹ والتي سيتم التفصيل فيها فيما يلي:

تداعيات الفشل الليبي على الجزائر:

✓ انكشاف الحدود الشرقية على التهديدات اللاتماثلية الليبية:

إن شساعة الحدود الجزائرية التي تتقاسمها مع ليبيا التي تبلغ حوالي 982 كلم، مما يجعلها مكشوفة على مختلف التهديدات، بفعل الانفلات الأمني في ليبيا، وهو ما يفسر ارتفاع الإنفاق العسكري حيث أن ارتفاع

ميزانية الدفاع وأجهزة الأمن استمرت إلى 15 مليار دولار في قانون المالية التكميلي، زيادة 6 مليار دولار لترتفع في سنة 2015 إلى ما يعادل 11,6 بالمائة، وهذا نتيجة استمرار الأزمة الليبية وعدم القدرة على احتوائها، وغياب طرف آخر في المعادلة الأمنية الجزائرية-الليبية، مما يشكل عبئا على الميزانية، حيث سيستمر عدم توازنها في المجالات الأخرى بسبب استنزافها في المجال الدفاعي.²

✓ عودة النشاط الإرهابي ووصول السلاح الليبي إلى الأراضي الجزائرية:

فقد ساهمت الأزمة الليبية في تعزيز نشاط التنظيمات الإرهابية في المنطقة مثل "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الذي تأسس عام 2007 بعد إعلان "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" الجزائرية مبايعة تنظيم القاعدة في أفغانستان. وقد انحسر نشاطه خاصة في جنوب الجزائر ثم أن

¹ ليندة شرابشة ، " الأمن الإقليمي و التهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية"، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد العاشر، العدد 3، ديسمبر 2019، ص 314.

² جمال تراكة، نسيم عموري، " التهديدات السياسية والعسكرية للأزمة الليبية و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري"، مجلة متون، المجلد الثامن، العدد 04، جانفي 2017، ص 619-620.

الأحداث الفوضوية في ليبيا ساهمت في تعزيز تواجده وانقسامه إلى تكوينات جديدة، أين استفاد هذا التنظيم من فوضى السلاح.¹

حيث تخوفت الجزائر من وصول السلاح إلى أراضيها ومن عودة هول إرهاب التسعينات إلى الدولة مجددا خاصة في ظل قرب المصالح الإستراتيجية للجزائر من حقول النفط والغاز والشركات العاملة القريبة من الحدود الليبية، وقد واجهت الجزائر خطر هاته الجماعات في 2013، حيث شن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هجوما على منشأة "عين أميناس" للغاز في الجزائر، وتم احتجاز رهائن جزائريين وأجانب من طرف المهاجمين إلى حين تصدي الجيش الجزائري لهم، نتج عنها إغلاق الحدود الجزائرية الليبية بشكل كامل.²

أما من ناحية التهريب والمتاجرة بالسلاح، فقد أشارت بعض التحقيقات إلى أن الجزائر أصبحت سوقا يعج بالأسلحة الفردية تهربا من ليبيا، من قبل المجموعات الناشطة في تهريب الرصاص والذخيرة، وهذا ما دلت عليه عديد الشحنات التي تم احتجازها من طرف السلطات الجزائرية على الحدود، والتي تحتوي كمية كبيرة من الذخيرة خاصة من فئة "برابلوم" كونها الأكثر استعمالا في الجزائر من طرف ملاك السلاح الفردي، تباع خاصة لعصابات قطاع الطرق وكبار التجار ورجال الأعمال وغيرهم، حيث تعمل شبكة منظمة من المهربين الليبيين الجزائريين على تبادل السلاح بين البلدين، أما بالنسبة لمهربي المخدرات فيزيد الطلب على الرشاشات من نوع كلاشينكوف...³

كما كشفت بعض الإحصائيات الواردة عن الجيش الوطني الشعبي، في سياق تهريب السلاح، فقد تواجد في منطقة "كوينين" في الوادي، صواريخ "ستينغر" مضادة للطيران، رشاشات...، وقد تم استيراد هاته الأسلحة من ليبيا لإستهداف المنشآت الحيوية، مما يعتبر تطورا خطيرا للنشاط الإرهابي في الجزائر.⁴

¹ جارش عادل، "تأثير التهديدات اللاتماثلية بدول الجوار على الأمن الجزائري"، المكتب العربي للمعارف، الطبعة 1، 2018، ص 109.

² علياء محمد عبد الجواد المنصوري، "تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال إفريقيا، الجزائر أنموذجا" (2011-2020)، رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كانون الثاني، 2021، ص 102.

³ راوية تبينة، عبد العظيم بن صغير، "تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري"، مجلة المفكر، المجلد 14، العدد 02، جوان 2019، ص 215.

⁴ راوية تبينة، عبد العظيم بن صغير، المرجع نفسه، ص 620.

تزايد التدخلات الخارجية في الإقليم من تدخلات قطرية وإماراتية ومصرية وتركية... ونقل الصراعات من المشرق العربي إلى منطقة المغرب العربي، يهدد السلم داخل الجزائر خاصة في ظل احتمالية قيام نظام موالي أو معادي للإسلاميين من خلال معارضة الجيش الوطني الليبي للإسلاميين، مقابل تبنيهم من طرف حكومة الوفاق لهاته الفئة، مما قد يؤدي إلى انقسامات في الجزائر وتجدد الصراع الذي قامت عليه العشرية السوداء، بأسوء مخرجاتها من 1991 إلى 2002م من "حرب العصابات المفتوحة" التي شنتها الجبهة الإسلامية وراح ضحيتها 250 ألف نسمة من المدنيين، بعد إلغاء الشاذلي بن جديد لنتائج الإنتخابات البرلمانية عام 1991 م، وحله للجبهة الإسلامية للإنقاذ.¹

✓ إمكانية توريط الجزائر بتدخل عسكري:

حيث أن التطورات المستمرة التي تشهدها الساحة الليبية، قد تدفع الدولة الجزائرية بضغط دولي للتدخل العسكري المباشر في ليبيا، مما يهدد بإخلال أحد مبادئ عقيدة الجيش الجزائري الأساسية، ألا وهي "مبدأ عدم التدخل"، إذ تصر الجزائر على دعم الحوار الوطني وليس الحل العسكري.²

وترفض الجزائر التدخل لعدة أسباب نذكر منها:³

✓ صعوبة حراسة المساحة الشاسعة من الرمال، بالإضافة إلى وجود جماعات إرهابية تنشط داخل الدولة والوضع الداخلي الهش، حيث أنه في حالة تدخل عسكري فإن الدور الأساسي سيرجع للقوى الدولية الكبرى وبالتالي فإنه سيكون للجزائر دور ثانوي، وهي مدركة لضرورة تحملها لتبعات ما بعد التدخل، والذي كان له أثاره السلبية في التجارب السابقة في كل من العراق وسوريا ومالي وغيرها.

✓ الجزائر تعارض أي تدخل أجنبي مهما كانت ذريعتة، بالإضافة إلى أنها المعنية بشؤونها الداخلية فالنظام في وضعية صعبة بسبب تنوع وتعدد الإحتجاجات، كما أنها وبحكم الجوار فأي مساهمة في تمهيد كفة طرف على الآخر ستقحمها في الصراع مباشرة ومايسفر عنه من لأمن.⁴

¹ علياء محمد عبد الجواد المنصوري، المرجع نفسه، ص 103.

² جمال تراكة، عموري نسيم، مرجع سبق ذكره، ص 622.

³ حمزة عتي، " كيف تنتظر الجزائر إلى التدخل العسكري المحتمل في ليبيا ضد داعش"، نشر في 17 فبراير 2016، تم الإطلاع بتاريخ 27/05/2022، بتوقيت 16:00، على الموقع: <https://arabic.cnn.com/world/2016/02/17/algeria-military-intervention-libya>

libya

⁴ عبد النور بن عنتر، الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية في : الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، العدد 06، سبتمبر 2011، ص 06.

✓ التهديدات الإجتماعية:

أما من الناحية الإجتماعية فتمثلت المخاوف الجزائرية في إمكانية حدوث تصعيدات ذات طبيعة انفصالية في جنوب الجزائر لتشابه المكونات الإجتماعية بين الدولتين، كما هو الحال بالنسبة لقبائل الطوارق والتخوف من مطالب التوسع الانفصالي للطوارق إلى داخل الجزائر، وهو ما تكرر لاحقا في موقف الجزائر برفض استقلال إقليم أزواد، أو أن غياب حكومة مركزية في ليبيا قد يفضي إلى تقسيمها إلى أقاليم عبر مشروع فيدرالي وهذا ما قد يفضي إلى احتمالية امتداد مخططات التقسيم والحركات الانفصالية في المغرب العربي.¹

خريطة توضح التوزع والتمركز عبر الحدودي للطوارق



المصدر: حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2011، ملحق 04، ص 183.

✓ تهديد العمق الإستراتيجي للجزائر ودورها في المنطقة:

إن امتداد الصراع الدولي والصراع على مستوى الاقاليم، تهديد للعمق الإستراتيجي الجزائري، حيث أن التدخلات الخارجية خاصة الفرنسية منذ تغلغلها في ليبيا ودورها في تدخل حلف الناتو واستمرار تواجدها بعد انتهاء العملية، فإنها بذلك تمثل منافس حيوي للجزائر المتمثل في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، وهي المناطق المتداخلة معها اجتماعيا، قبليا وأمنيا والتي تسعى لإثبات دورها بها. فالتواجد العسكري الأجنبي في ليبيا على حدودها أو حتى مراقبتها لمجالها الجوي، يعد تهديدا أمنيا

¹ علياء محمد عبد الجواد المنصوري، المرجع نفسه، ص 106.

للجزائر ويسمح للدول الغربية بالتجسس على تحركات الدولة الجزائرية وبرامج تسليحها وقدراتها العسكرية¹، بالإضافة إلى تواجد قوات "فاغنر" الروسية غير النظامية أو المقاتلين السوريين الذين تم نقلهم إلى تركيا لدعم القوات الموالية لحكومة الوفاق، إضافة إلى تمركز وتأسيس وتطوير قواعد عسكرية من قبل دول أخرى مثل : الإمارات وتركيا وفرنسا.

✓ الجريمة المنظمة وظاهرة الإختطاف:

إن محاولة اختطاف السفير الجزائري في طرابلس، جاءت بالتتالي لسلسلة من الإختطافات ومحاولات الإختطاف التي استهدفت بعض الدبلوماسيين في ليبيا، للمقايسة بتسليمهم مقابل تسلم السجناء واللاجئين السياسيين المطلوبين من قبل بعض التنظيمات المسلحة في ليبيا، مثال ذلك الإفراج عن السفير الأردني فواز العيطان مقابل إطلاق سراح السجين الليبي محمد الدرسي من السجون الأردنية، بالإضافة إلى محاولة استرجاع أفراد عائلة القذافي المتواجدين بالجزائر مقابل تسليم السفير الجزائري الذي تمت محاولة اختطاف، بعد امتناع الجزائر عن تسليم العائلة للمليشيات في ظل غياب دولة المؤسسات والقانون، كمثال عن الجرائم المنظمة وغيرها من جرائم التهريب التي تهدد الجزائر.²

ففي شهر فيفري 2017 تمكن الجيش من القضاء على 05 إرهابيين، وأوقف 05 آخرين، و128 مهربا، و609 مهاجرا غير شرعي، و50 تاجر مخدرات، واسترجاع 70408 لتر من الوقود، وعدد كبير من الأسلحة المتنوعة من بنادق ورشاشات وألغام وقنابل وغيرها. وقبلها في 2016 فقد قضي على 125 إرهابيا، وتم توقيف 225 آخرين و2615 مهربا، و6103 مهاجرا غير شرعي، و414 تاجر مخدرات والعثور على 2556 كغ من المواد الكيماوية وكميات من الأسلحة الحربية والذخائر، مما يدل على خطورة الوضع الأمني غير المستقر في دول الجوار على الأمن الجزائري.³

¹ رواية تبينة ، عبد العظيم بن صغير، مرجع سبق ذكره، ص 215.

² محمد غربي، إبراهيم قلاوا، " تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 07، جويلية 2014، ص 31.

³ عبد الرحيم رحموني، يوسف قدور، " الأمن الجزائري و الفضاء الإقليمي التعامل و التداعيات"، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة 01، 2019، ص 103.

✓ الهجرة غير الشرعية للأفارقة:

نتيجة الأوضاع الصعبة التي تعيشها دول الجوار من نزاعات وحروب، أصبحت الجزائر وجهة للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، وبوابة عبور للأراضي الأوروبية، مما يشكل تهديدا لاستقرار الدولة الجزائرية وأمنها.¹

حيث أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد تقترن بشبكات معنية بتهريب البشر والجرائم المنظمة، "وتجارة المخدرات، وتزوير العملات، بالإضافة إلى الجانب الاجتماعي الإقتصادي من انتشار البطالة ومزاحمة اليد العاملة الإفريقية للجزائرية. كما أنه وبالإضافة إلى تقويض الاستقرار الأمني فقد تؤثر أيضا هاته الظاهرة على علاقات الجزائر بالدول الأوروبية كونها تعتبر دولة مصدرة للمهاجرين، وما قد يندس في ضمن وفود المهاجرين غير الشرعيين من جماعات إرهابية.²

المطلب الثاني: تداعيات الفشل الليبي على أمن الدولة التونسية .

❖ التهديدات الأمنية:

✓ الهجرة غير الشرعية وخطر التمدد الإرهابي:

كان للحرب ضد القذافي أثرها الملم على تونس، حيث تسرب من الحدود الآلاف من اللاجئين، والثوار الجرحى والقادمين من أوروبا لدعم الثورة، وتسلسل عدد من العناصر الإرهابية المتطرفة في إطار ذلك إلى الأراضي التونسية، كما أصبحت تونس محل عبور للعديد من المهاجرين الليبيين القاصدين أوروبا بعد الثورة، حيث يعود هذا التزايد في الهجرة عبر تونس إلى الفراغ الأمني على الحدود في ظل الثورة التونسية.

وقد رافق ذلك تخوف من التمدد الإرهابي، انضمام عدد كبير من التونسيين إلى صفوف تنظيم الدولة الإسلامية المدعو "داعش"، حيث ذكر المحلل التونسي "أرشد كاسني" في جريدة الحياة بأن: "هناك حاليا في ليبيا ما يقارب من ألف وخمسمائة مقاتل تونسي مدرب ومسلح، لهم الرغبة في العودة لبلادهم"، كما أنه قد عاد بعضهم بالفعل للبلد من أولئك الذين كانوا جزءا من "تنظيم الدولة الإسلامية"، أين أسسوا خلايا نائمة، واختار بعضهم الآخر الانضمام لـ أنصار الشريعة"،

¹ سارة بوحادة، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 01، 2020، ص 144.

² نصير خلفه، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد 02، ص 486.

وهو ما يجمع المهاجرين الليبيين والعائدين من صفوف داعش ليشكل كلاهما خطراً على استقرار المجتمع التونسي.¹

فقد شهدت تونس العديد من الهجمات الإرهابية التي تثبت حقيقة مخاوفها نذكر منها ثلاثة عمليات إرهابية كبرى: هي حادثة باردو في 18 مارس 2015، وهجوم على الشاطئ السياحي سوسة في 26 يونيو 2015، وتفجير حافلة للأمن الرئاسي بشارع محمد الخامس في 24 نوفمبر، كما شهدت مدينة بن قردان الحدودية المحاذية للحدود الليبية هجوما بتاريخ 18 مارس 2016.²

فتعتبر مدينة "بن قردان" على الحدود بين الدولتين، منطقة أساسية كبدية لتوسع تنظيم داعش الليبي داخل تونس، وكونها تعيش على التهريب مما يعني أن السلطة الرقابية أقل، حيث يتم تخزين الأسلحة المتجهة للجزائر في بؤر مركزية في جبال تونس الممتدة في المنطقة الغربية إلى الجزائر، مثال ذلك "جبل الشعاني" وجبال "سمامة" و"ورغة" وبؤر أخرى في مدن مثل القصيرين، باجة وجندوبة بتونس، فقد اختص هذا الدرع في الإرهاب الإنتقامي، أما الدرع الأكثر خطورة فيندس داخل المدن لتنفيذ عمليات إرهابية عشوائية ومتنوعة مثل الأمثلة السابقة.³

✓ مخازن تكديس السلاح الليبي في تونس:

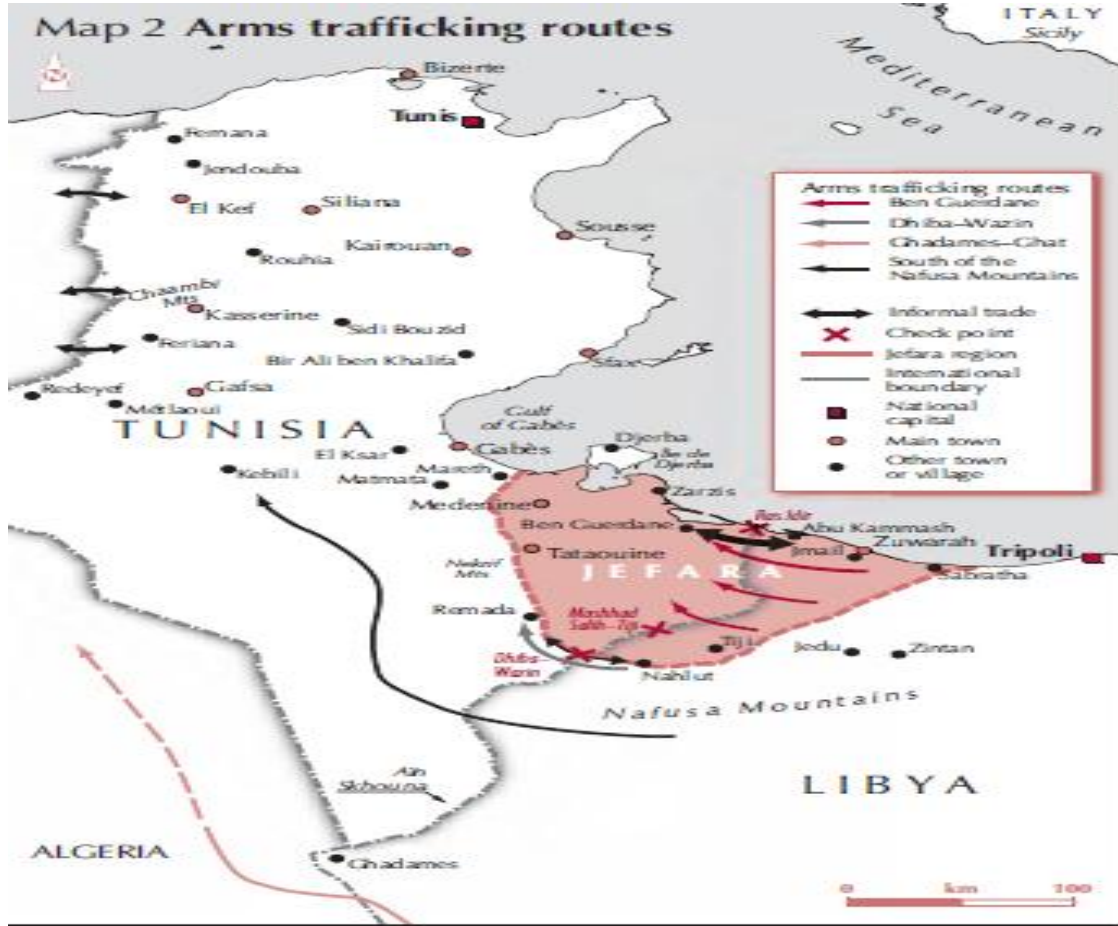
عزز تهريب الأسلحة الخفيفة والصغيرة من ليبيا في فترة ما بين 2011-2013، قدرات الجماعات المسلحة، بما في ذلك نشاط الجماعات الإرهابية في عدة مناطق مجاورة، مثل تونس.

¹ علي محمد فرج النحلي، "الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار (2011-2017)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2018، ص 63-65.

² فخر الدين اللواتي، "حرب تونس على الإرهاب"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 26 يوليو 2017، تم الإطلاع بتاريخ 28/05/2022، بتوقيت 11:46، على الموقع: <https://carnegieendowment.org/sada/72649>

³ شريفة كلاع، "انعكاس عودة المقاتلين من بؤر التوتر على انتشار التطرف العنيف: دراسة حالة منطقة شمال إفريقيا"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، سبتمبر 2019، ص 544، 546.

خريطة توضح طرق تهريب السلاح على الحدود الليبية- التونسية



Source : Moncef Kartas, « on The Edge ? Trafficking and Insecurity at the Tunisian- Libyan Border », Security Assessment In North Africa, , small arms survey work paper 17, p 41 .

ففي حالة تونس، فقد ساعدت الروابط بين الجماعات الإرهابية التي لها فروع في تونس وأخرى في ليبيا، بما في ذلك تنظيم القاعدة وأنصار الشريعة والدولة الإسلامية، في تسهيل تدفق الأسلحة الصغيرة والخفيفة عبر الحدود، وقد أكد على ذلك في عدة مناسبات في تصريحات من خبراء الأمم المتحدة بشأن ليبيا، تؤكد أن السلطات التونسية أفادت بأن الغالبية العظمى من الأسلحة التي تستخدمها الجماعات الإرهابية في تونس مصدره ليبي.¹

ويزعم أن بعض الجماعات تقوم بتجميع أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة لا سيما في الأحياء الفقيرة من تونس، فإذا كانت الإدعاءات بأن هذه الجماعات لديها مخابئ للأسلحة صحيحة، يؤكد

¹ Mary Fitzgerald, « Small arms and Light Weapons as a source of Terrorist Financing In Post-Qadafi Libya », project craaft, Research Briefing No.06, p 02.

حقيقة أن عدم استخدامها علنا للأسلحة النارية يشير إلى شدة تنظيمها وانضباطها وبأنها قادرة على التحكم في مستويات العنف والتصعيد.¹

هذا إلى جانب حقيقة أن تهريب الأسلحة الذي يحدث حاليا في تونس مدفوع بطلب على الأسلحة من طرف المدنيين الراغبين في تسليح أنفسهم استجابة للتصور السائد بانعدام الأمن، مثل المزارعين وغيرهم ممن يعيشون في المناطق النائية التي يميزها وجود محدود للشرطة لذلك فهم يشترون بدل بنادق الصيد بنادق هجومية.²

✓ التداعيات على الأمن الإقتصادي والاجتماعي :

✓ تراجع التبادل التجاري والاستثمارات:

كان النمو السريع في التجارة بين تونس وليبيا مدعوما باتفاقيات التجارة التفضيلية، منذ يوليو 2010، فقد تم التوقيع على عدد من الإتفاقيات الثنائية لتسهيل التجارة وضمان حرية الإستثمار والعبور من البضائع والإقامة... فقد اتفقت الدولتان على إزالة كافة المعوقات المالية والإدارية. وقد برزت تونس منذ 2003 كوجهة مفضلة للسياح الليبيين حيث استقطبت أكثر من 1,5 مليون زائر، كل عام

و كان من المتوقع وصول إجمالها إلى 2 مليون في عام 2013، حيث كان إنفاقهم في ليبيا من أعلى النسب. كما مثلت ليبيا ثاني سوق تصدير لتونس بعد الإتحاد الأوروبي، حيث أن الصادرات التونسية لليبيا متنوعة، أما من ليبيا لتونس فيشكل النفط 92 بالمائة من الواردات، لكن الواردات انخفضت في 3 أشهر الأولى من عام 2011 بنسبة كبيرة جدا مقارنة بالفترة التي سبقتها نحو 95 بالمائة.³

تأثرت تونس على الصعيد الإقتصادي، وقد كان هذا نتيجة لانتشار الميليشيات وتعقد الأوضاع الأمنية، حيث عجزت الدولة عن تعبئة الإمكانيات المالية الضرورية للمواجهة السريعة للمسلحين الذين أصبحوا يتركزون في المدن،⁴ مما أسفر عن تراجع عدد المستثمرين وموظفيهم في ليبيا نتيجة توتر الأوضاع على الحدود.

¹ Moncef Kartas, « on The Edge ? Trafficking and Insecurity at the Tunisian- Libyan Border », Security Assessment In North Africa, , small arms survey work paper 17, p 38.

² Ibid, p 39.

³ Emanuele santi, Saouseen Ben Romdhane, Mohamed Safouane Ben Aissa, « Impact of Libyan's Conflict On Tunisian E conomy : Aprelimaniary Assessment », Banque african De Development, North africa Quaterly Analytical, july 2011, pp 06-07.

⁴ " الأزمة الأمنية في تونس: تحدي استعادة الدولة زمام المبادرة"، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 15 جويلية 2015، ص 05.

✓ مشكلة المهاجرين والعائدين التونسيين وأزمة البطالة:

حيث أنه بتراجع المبادلات التجارية بين تونس وليبيا، قامت حوالي 1300 مؤسسة اقتصادية تونسية بإيقاف صادراتها إلى ليبيا، وأعلنت حوالي 200 مؤسسة إفلاسها لعجزها عن توفير رواتب موظفيها، مما ساهم في استفحال أزمة البطالة، بالإضافة إلى أن استقرار آلاف الليبيين في تونس منذ 2011 قد أثر بشكل كبير على الإقتصاد التونسي، حيث تراوح عدد المقيمين بين 500 ألف ومليون ليبي على فترات متعاقبة مما شكل عبئا للدولة التونسية، حيث أنه في عام 2014 تجاوزت كلفة الدعم لديها 4455 مليون دينار وهو ضعف ما سبق أن كانت تدفعه كلفة للمواد الاستهلاكية الأساسية قبل 2011.¹

فقد أوقفت الحرب في ليبيا معظم أشغال البناء وقطاع الخدمات والمنشآت النفطية في ليبيا، والتي تمثل بدورها المشغل الأساسي لليد العاملة التونسية، أين كانت توفر ليبيا حوالي 300 ألف منصب شغل، لم يبق منها إلا 20 ألف من أفرادها مهددون بفقدان وظائفهم. وقد أثرت عودة هؤلاء إلى تونس في تدهور الوضع محليا لغياب سياسات حكومية قادرة على استيعابهم ودمجهم في سوق العمل المحلي، مما يرفع من نسبة البطالة والفقر.²

✓ تدهور قطاع السياحة:

كما أفضى ذلك أيضا إلى تراجع قطاع السياحة حيث شوهدت الإضطرابات في ليبيا نظرة السائحين للأمن العام في المنطقة، خاصة بعد حادثي باردو وسوسة كمنطقتي جذب سياحي وما شهدته من هجومات إرهابية. فنظرا لأهمية السياحة كمصدر مهم للعملة الأجنبية، فقد شكل تراجع الطلب في هذا القطاع تحديا للإقتصاد التونسي،³

✓ التهريب والتجارة غير الشرعية على الحدود:

إن معظم القاطنين على المناطق الحدودية لا يعتبرون صغار الناقلين والمتعاملين "كمهربين" وإنما يفضلون استخدام مصطلحات "كالتجار" و"رواد الأعمال"، ويحافظ على لقب "المهربين" للأفراد الذين

¹ علي محمد فرج النحلي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² إيمان الحامدي، "تونس تصطدم بتفاقم البطالة بعد عودة عمالتها من ليبيا"، بتاريخ 14 يونيو 2020، تم الإطلاع في : 29/05/2022،

بتوقيت 10:00، على الموقع: shorturl.at/ghuA0

³ ESCWA , « Impact Of The Libyan Crisis On the Tunisian Economy », United Nations- Beirut, 03 April 2017, p 04.

يخاطرون بعبور الحدود لاستيراد البضائع المحظورة أو الخاضعة للضريبة بشكل كبير، خاصة السلع الخطرة، التي تعتبر حيازتها محل ذعور وعقوبة في القانون الجنائي، مثل الأسلحة المسروقة والمخدرات.. فإن هذه الممارسات الإحتيالية تعمل إلى حد ما كمسيرة للأمن، وتفيد بشكل ما في إخماد فتيل العنف الإجتماعي، والتقليل من البطالة، وتوفير مصادر الدخل للأفراد الذين يعيشون في مناطق التمرد المحرومة من الإستثمارات العامة.¹

حيث أنه وحسب تقرير للبنك الدولي في عام 2017، فإن السلع المهربة والتجارة غير المشروعة في البلديات الحدودية الليبية- التونسية تشكل مصدر رزق أساسي، خاصة في ظل عدم القدرة على الحصول على موارد دخل بديلة في إطار نقص التوظيف. حيث يمثل الإقتصاد غير الرسمي، وفق العديد من التقارير ما بين 39 و 50 بالمائة من إجمالي الدخل المحلي، ويتركز أكبر قدر من النقود المتداولة في ليبيا في القطاع غير الرسمي، حيث أنه حيب تقديرات البنك الدولي فقد تم إحصائها في عام 2015 لتصل إلى 498 مليون دولار، مقسمة على تهريب السجائر والوقود و سلع أخرى، حيث أنه تشكل السجائر المهربة من تونس نسبة 40 بالمائة، فيما شكلت نسبة الوقود المهرب إلى تونس عبر الحدود في سنة 2014 حوالي 14 بالمائة.²

وفي ظل تباطؤ النمو الإقتصادي في تونس من 2011- 2015 وخسارتها ل 880 مليون دولار سنوياً أي 2 بالمائة من الناتج المحلي، حسب دراسة قدرتها الأمم المتحدة، فقد غضت السلطات التونسية الطرف عن التهريب، ويرجع ذلك للوضع الإقتصادي المتردي في المنطقة الحدودية، لكن الهجومات الإرهابية بداية من 2016، أسفرت عن إغلاق مؤقت للحدود لمدة ستة أسابيع من طرف السلطات في سنة 2018 لكبح عمليات التهريب، تبعثها احتجاجات في بلدية بن غردان عام 2019، وأخرى في 2020 في ظل انتشار فيروس كورونا والإغلاق الكامل للحدود بين البلدين، وما نتج عنه من انخفاض في إيرادات البلدة.³

¹ « Tunisia's Borders : Jihadism and Contraband », Crisis Group Middle East/North, Africa Report N°148, November 2013, pp 08-10

² فريدريك وير، كانت كاترين بولوك، "الحدود التونسية- الليبية: بين أمنيات الأمن و الحقائق الإجتماعية الإقتصادية"، مركز مالكوم كير-كارينغي للشرق الأوسط، بتاريخ 01 أكتوبر 2018، تم الإطلاع بتاريخ: 28/05/2022، بتوقيت: 19:42، على الموقع:

<https://carnegie-mec.org/2018/10/01/ar-pub-77387>

³ « Tunisian Buisnessmen Pin Hopes On Stability In Libya », The Arab Weekly, Monday 05/07/2021, visited 29 /05/2022, at 09 :40, link : <https://theArabweekly.com/tunisian-businessmen-pin-hopes-stability-libya>

المبحث الثاني: أثر التهديدات الأمنية الليبية على منطقة الساحل الإفريقي.

زيادة على ما كان يعيشه الساحل الإفريقي من أزمات أمنية وسياسية واجتماعية، فإن أحداث المعضلة الأمنية الليبية ساهمت في تأجيج الوضع أكثر، فقد أسست عدم القدرة على دمج كامل الميليشيات المسلحة في جيش موحد، يسيطر على الحدود، في رواج الجريمة المنظمة من تهريب المخدرات والمهاجرين غير الشرعيين وتجارة السلاح وخطف الأجانب، استفحال الحركات الانفصالية منها التارقية التي كان يدعمها القذافي قبل سقوط نظام حكمه، أي أن هاته التهديدات كان لها تواجد سابق في المنطقة، لكن تحول ليبيا إلى مصدر للسلاح المتناقل بين دولها، عمق حالة الانفلات الأمني بها.¹

المطلب الأول: تأجيج الحركات الانفصالية.

❖ الطوارق بين ليبيا ومالي والنيجر:

يعتبر الطوارق من أهم المجموعات الإثنية في منطقة الساحل، وينتشرون عبر خمسة دول وهي : ليبيا، مالي، النيجر، الجزائر، بوركينا فاسو، وقد عاش الطوارق بعد استقلال الدولة الوطنية حالة من التمزق والانحسار داخل الحدود التي قسمها بسمارك في مؤتمره، دون أي اعتبار للطبيعة السوسيوولوجية للمجتمعات الإفريقية، مما خلص إلى عدم تقبل الطوارق لمنطق الدولة، حيث يتعارض منطق الإدارة السياسية والإقتصادية للدولة الوطنية مع مبادئ الحكم وتنظيم الحياة المجتمعية والإقتصادية لهذا المكون الإجتماعي، ومنه لم تحقق علاقتهم بالأنظمة استقرارا.

فرغم اتفاقيات السلام التي عقدت بعد تمردات التسعينات في مالي والنيجر والتي سعي من خلالها منح درجة أكبر من الحكم الذاتي ودمج المقاتلين السابقين في الجيش الوطني والترويج للسياسين الطوارق، وتسليم المتمردين أسلحتهم نتيجة لها، إلا أن عمليات الخطف والتهريب... ظلت مستمرة في منطقة تعج بالسلاح والمقاتلين السابقين الذين استمروا بالشعور بالتمييز، وعادت التمردات ب سنوات 2005-2007 في كلا البلدين، في النيجر بقيادة " ريسا أغ بولا" الذي شن أخاه هجوما تمرديا على أغاديز لإطلاق سراحه بعد اتهامه بمقتل مسؤول حكومي في فترة توليه منصب وزير سياحي، أما في مالي فنجد "حسن فغاغا"، كزعيم سابق مندمج في الجيش الذي أسس "التحالف الديمقراطي من

¹ أسماء رسولي، " التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية و القوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة باتنة 01، 2018، ص 218.

أجل التغيير"، واحتل كيدال واستولى على العديد من معسكرات الجيش قبل قبل توقيع اتفاق السلام في جويلية 2006.¹

و رغم إخماد الخلافات باتفاقيات السلام، إلا أنها عادت للطفو ما بعد سقوط القذافي خاصة، حيث انفجرت المطالب والإحتجاجات الإجتماعية والإقتصادية للطوارق في شاكلة عنف مسلح، دعمه انتشار السلاح الليبي في منطقة الساحل، في كل من مالي والنيجر، والذي سيتم التفصيل فيه فيما يلي:

❖ عودة المقاتلين الأجانب من ليبيا إلى دول الساحل الإفريقي:

يعرف المقاتلون الإرهابيون الأجانب دوليا بأنهم : " الأفراد الذين يتنقلون إلى دولة غير دولة إقامتهم أو جنسيتهم بغرض ارتكاب أو التخطيط أو التحضير أو المشاركة في أعمال إرهابية، أو توفير أو تلقي تدريب إرهابي، بما في ذلك المشاركة في النزاع المسلح". ورغم التشابه بين المهام بين المرتزقة والمقاتلين الأجانب إلا أنهما يختلفان من حيث المحرك، فدافع المرتزق هو جني الأموال، أما المقاتل الأجنبي فغالبا يحركه دافع نصرة قضية أو إيديولوجية معينة.²

إن الانسحاب المقترح للقوات الأجنبية والمرتزقة لن يكون له تداعيات على الدولة الليبية فحسب، بل سيكون الأثر على بقية دول القارة، ولاسيما دول الساحل وشمال إفريقيا، بدءا بالدول المجاورة لليبيا، مما قد يحرض المقاتلين الأجانب في ليبيا للتوجه إلى دول الساحل، وقد يؤدي ذلك إلى تفاقم الوضع الأمني الهش وغير المستقر.³

كما أن انسحاب المقاتلين خاصة المنتمين للدول الإفريقية هو بمثابة تهديد من حيث إمكانية انتماء هؤلاء لعصابات الجريمة المنظمة التي تتعامل بالإتجار غير المشروع بالأسلحة والأفراد والمخدرات، وإلى جانب ذلك فإن المقاتلين الأجانب مدربون تدريباً جيداً ومن غير المرجح أن يتخلوا فجأة عن القتال عند انتقالهم لبلدانهم الأصلية أو بلد ثالث، مما يهدد بتأجيج صراع محلي، ومثال ذلك هم المرتزقة التشاديون بما فيهم المتمردين الليبيين وجهمة التغيير والوفاق في التشاد، التي شنت هجوماً في أبريل 2021 من قاعدتها في ليبيا اتجاه تشاد، أسفرت عن وفاة الرئيس إدريس ديبي لاحقاً.⁴

¹ Reuters Staff, « Factbox : Uprisings By Tuareg Rebels In Mali And Niger », reuters, august 2008, visited : 06 /06/2022, at : 19 :51, link : <https://www.reuters.com/article/uk-libya-tuaregs-fb-idUKKUA90227420080819>

² « Mercenarism and Private Military and Security Companies », United Nations Human Rights Special Procuders, 2018, pp 15 -16.

³ « When Foreign Forces and Mercenaries Leave Libya : New Hope, Caution For The Continent », African Centre For The Study and Research Of Terrorism, October 2021, p 05.

⁴ « When Foreign Forces and Mercenaries Leave Libya : New Hope, Caution For The Continent », op.cit= p 06.

ومن المرجح أن يكون انسحاب القوات الأجنبية والمرتزة من ليبيا سببا في تحرك المرتزة السوريين المتحالفين مع الحكومة التركية التي دعمت حكومة الوفاق الوطني، للتفرق للانضمام إلى بؤر صراعات أخرى في جميع أنحاء القارة، بما في ذلك منطقة الساحل، بالإضافة إلى أنه ومنذ سنة 2014، شرعت المنظمات الجهادية في العودة إلى منطقة الساحل والتوسع في جميع أنحاء، وفي مارس 2017، قد حدث اندماج بين الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة في منظمة واحدة وهي المجموعة الداعمة للإسلام والمسلمين، بالإضافة إلى الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى منذ 2015، حيث تعتبر كلاهما من أخطر الجهات المسلحة غير الحكومية في منطقة الساحل، واللذان تربطهما صلة بالجماعات الإسلامية في ليبيا، بحيث ما يزيد الأمر سوءا هو تراجع الفصائل الجهادية وانهايار داعش في شمال ليبيا، مما أدى إلى تراجعها إلى مناطق جنوبية كفزان، مما يقرب الأخيرين ويجعل تقاطعهما خطرا يزيد من زعزعة الاستقرار في منطقة الساحل.¹

❖ انتشار السلاح والحركات الانفصالية:

كان العقيد القذافي في فترة حكمه داعما لحركات التحرر في جميع أنحاء إفريقيا، بما في ذلك محاولة الانقلاب في السودان عام 1976، ودعم الحكومات التي نبذها الغرب، وقد كان الدعم الأكثر حصرية في عهده للمتمردين في التشاد عام 1980 ضد الحكومة والذي استمرت قواته في التواجد على الحدود التشادية إلى سنة 1994. فالقذافي في إطار حربه ضد الغرب، فتح معسكراته لتدريب متطوعين في الحروب الثورية من كافة أنحاء العالم، حيث دربت جيلا كاملا من الثوار الأفارقة، مثل "تشارلز تيلور" الذي جند قواته الأولى هناك، وما تبعها من سنوات من الفوضى في ليبيريا. وقد هاجر الطوارق لدعم كفاحه للبقاء في السلطة، والمحاربة في صفوفه ضد التشاد، مما ساعدهم لاحقا على جمع كمية كبيرة من الأسلحة الثقيلة قبل عودتهم إلى دولهم الأصلية، والتي تسببت لاحقا في زعزعة استقرار الحكومات في كل من النيجر ومالي.²

¹ فطيمة أدوينة، حكيم غريب، " تهديدات عودة المقاتلون الأجانب من بؤر التوتر إلى ليبيا على الأمن المغربي، نحو مقاربة اقليمية مشتركة"، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 62، 2021، ص 900-901.

² Adam Nossiter, « Quaddafi's Weapons, Taken By Old Allies, Reinvalidate and Insurgent Army In mali », The New York Times, 05 february 2012, visited : 30/05/2022, at : 18 :30 , link : <https://www.nytimes.com/2012/02/06/world/africa/tuaregs-use-qaddafis-arms-for-rebellion-in-mali.html>

• السلاح الليبي وتراجع الوضع السياسي والأمني في مالي :

1. فشل الدولة في مالي:

تتداخل الحركات الانفصالية في شمال مالي تحت مسمى " تنسيقية الحركات الأزوادية"، فهي تتكون من ثلاث حركات مسلحة شمال مالي، وهم الحركة العربية الأزوادية، والحركة الوطنية لتحرير الأزواد والمجلس الأعلى، والتي تتفق كلها على أن شمال مالي بأنه موطن الطوارق. وتتمثل أبرز هاته الحركات الثلاث في الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، التي برزت في نوفمبر 2010، والتي تسعى للإنفصال أو يهدف الإعتراف للشعب الأزوادي بحق تقرير المصير، حيث تتمركز الحركة في مدينة كيدال شمال مالي، حيث تتواجد أعداد كبيرة من الطوارق، وقد زادت سيطرتهم عليها بنزوح القبائل الأخرى، إثر تصاعد العنف العرقي بين الطوارق من جهة وقبائل الصنغاي والفلاتة وقبيلة البيلا من جانب آخر في فبراير 2012.¹

إذا وببربط حالة الفشل في ليبيا وحالة الفشل في مالي، من خلال أن تقدم الثوار الليبيين أجبر هؤلاء الطوارق المنفيين (النفى بحجة دعم نظام القذافي وولائهم له)، طلب اللجوء إلى خارج الحدود الليبية، وبالتالي عادوا إلى مالي، مما خلف اشتعال خلافات قديمة لم يتم حلها، بالمطالبة بالحكم الذاتي وتأسيس ما يعرف " بأمة الطوارق"، مما كشف عن عجز الدولة والجيش في بناء الأمن وتحقيق الإستقرار في مالي، نتج عنه كبداية انقلاب على الرئيس "أما دو توماني توري"، قاداته "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد".²

وقد أشار بعض الباحثين بخصوص السلاح بأنه وقبل سقوط نظام القذافي في أكتوبر 2011، تم بيع ما بين 7 إلى 10 مليون قطعة سلاح خفيف في غرب إفريقيا، مما جعل دول المنطقة كاملة عرضة للنزاعات، وظهرت دلائل على وجود أنظمة الدفاع الجوي المحمولة، ومتفجرات والمركبات المتسلقة المضادة للطائرات القاذفة. فقد زاد هذا الإنتشار الكبير في الأسلحة من تعقد الوضع الأمني في منطقة الساحل، وقد برز ذلك من خلال انتشار حوادث الإختطاف والهجوم على المدنيين، وانتهاك

¹ حمدي جوارا، "الحكم الذاتي: لماذا ترفض الحركات الأزوادية في مالي اتفاقية الجزائر؟"، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، 01 مارس 2015، ص 73، تم الإطلاع بتاريخ 06/06/2022، بتوقيت 19:00، على الموقع :

shorturl.at/kpwr2

² Salim chena, Antoin Tisseron, « The Distabilization Of Post-Gaddafi Mali, Political Imbalance and Shifting Dynamics », Afrique Contemporaine, 2013/01 , No 245, p 71,74, 82.

حقوق الإنسان من طرف جماعات إسلامية تربطها علاقة بجماعات التجارة غير الشرعية والجريمة المنظمة.¹

• جبهة التغيير والوفاق في التشاد:

تشكلت في أبريل 2016، في خلال فترة التحضير للانتخابات الرئاسية في نفس السنة، وقد تأسس الحزب بعد انفصاله عن جماعة متمردة تشادية أخرى وهي "اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية المدعوم من السودان. ويسيرها "مهدي علي محمد" وهو مقاتل متمرد أمضى وقتاً في المنفى الفرنسي قبل أن يعود إلى ليبيا في سنة 2015، وقد أقرت لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة في ليبيا في سنة 2019 بأنها تضم 700 مقاتل. وقد أقرت الجماعة بمسؤوليتها عن مقتل "ديي"، وتسعى حالياً في إطار معارضتها للمجلس العسكري الإنتقالي لديي، السيطرة على العاصمة "أنجمينا" في مواجهة مع الجيش التشادي.²

كان المتمردون الذين أرادوا الإطاحة بـ "ديي" متمركزين في دارفور بغرب السودان، حيث تلقوا الدعم المادي والأسلحة من الرئيس السوداني "عمر حسن البشير"، لكن بعد إبرام اتفاق سلام في عام 2010، مع "ديي" لوقف دعم قتال الحكومتين لبعضهما البعض، أجبر المتمردون التشاديون على مغادرة السودان، ليجدوا في ليبيا قاعدة جديدة، والذين تم دعمهم من طرف حفتر وقاتلوا بأسلحة مقدمة من طرف الإمارات العربية الداعم لجانب حفتر.³

حركة النيجر من أجل العدالة:

وهي حركة الطوارق المتمردة في النيجر، بين عامي 2007 إلى 2009 عندما تدخلت ليبيا كوسيط بقيادة القذافي، وقد اتهمت بتهريب الأسلحة لحساب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، قادها المدعو "أغالي ألامبو" الذي نفى إلى طرابلس بعد انتهاء القتال، ليصبح أحد أقرب مساعدي القذافي الموثوق بهم. ; والذي تم اعتقاله بتهمة تهريب السلاح من ليبيا.⁴

¹ عمر فرحاتي، مريم براهيم، "الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات والأبعاد"، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017، ص 104.

² Edward Mcallister, David Lewis, « Explainer: Who are The rebels Threatening To Take Chad's Capital ? », reuters , 21 april 2021, visited on : 08 june 2022, at : 23 :51, link : <https://www.reuters.com/world/africa/who-are-rebels-threatening-take-chads-capital-2021-04-21/>

³ Declan Walsh, « Where Did Chad Rebels Prepare For Their Own War ? In Libya », The New York Times, 30 July 2021, visited : 08 june 2022, at : 00 :00, link : <https://www.nytimes.com/2021/04/22/world/africa/chad-rebels.html>

⁴ « Ex-Tuareg Leader Aghali Alambo In Niger Arrest », bbc news, 21 March 2012, visited : 08 june 2022, At : 11 :38, link : <https://www.bbc.com/news/world-africa-17462107>

هاجم المتمرّدون قواعد الجيش وقتلوا حوالي 50 جنديا في فبراير 2007، أعلنت بعدها حكومة النيجر حالة إنذار شمال البلاد، كونها المنتج الرئيسي لليورانيوم الذي يستخدم لتزويد المفاعلات النووية بالوقود، كما هاجموا موقع المنجم الشمالي الذي تديره مجموعة "أريفا" النووية الفرنسية، بالإضافة إلى اختطاف مسؤول تنفيذي صيني. فقد كانت هاته الهجمات مطالبة للحكومة بنصيب أكبر من ثروة اليورانيوم، حيث اتهمت الحكومة النيجيرية بتوزيع امتيازات اليورانيوم بشكل عبثي على الشركات الغربية من الفرنسية، الكندية، الأسترالية، الهندية، الصينية، والتي تتمركز في جنوب إفريقيا.¹ ويظهر ذلك جليا في حقيقة أن النيجر تعتبر من أفقر الدول في حين أنها ثالث منتج لليورانيوم في العالم.

وقد كان للقذافي علاقات طويلة الأمد مع الطوارق الرحل في نيجيريا، كونه دعم تمرد الطوارق في شمال النيجر ضد الحكومة، في حين قاتل المئات منهم من أجل استمرار سلطته ضد المتمردين الليبيين، حيث أنه على الرغم من سعي القذافي في العقد الماضي لتوثيق علاقاته مع زعماء البلدان الإفريقية، مستخدما عائداته النفطية كما تطرقنا إليه في الفصل الأول، فقد استمر البعض بالإعتراف بسلطته، في حين أن الحكومة النيجيرية اعتبرت المجلس الوطني الإنتقالي المناهض للقذافي هو السلطة الشرعية للدولة.²

المطلب الثاني: الإرهاب والتدخلات الأجنبية.

نتيجة ذلك، أصبحت المنطقة مكان استراتيجي لتواجد الجماعات الإرهابية، كما أصبحت ليبيا تمثل مركزهم لشن الهجمات الإرهابية على دول الجوار.

ففي حالة مالي أصبح ثلثا الدولة الشمالي ملاذا لمجموعات سلفية جهادية مهمة وهي: أنصار الدين والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في إفريقيا الغربية:

1. حركة أنصار الدين: وهي حركة إسلامية مسلحة من السلالة السلفية الجهادية، تأسست في

سنة 2011، من قبل زعيم الطوارق "إياد أغ غالي"، تسعى لخلق مجتمع مالي إسلامي³ فهي

خلافًا لحركة تحرير الأزواد التي تعتبر حركة علمانية تسعى للإنفصال عن مالي، وتحارب من

¹ Abdoulaye, Massalatchi, « Niger Rebels Vow Offensive Against Uranium Industry », Reuters, 31 January 2008, visited : 08 June 2022, at ; 08:52, link : <https://www.reuters.com/article/niger-rebels-idUKL3193352920080131>

² « Libyan Convoy In Niger Where Gaddafi Has Tureg Ties », VAONEWS, 05 september 2011, visited : 08 June 2022, at : 09:34, link : <https://www.voanews.com/a/libyan-convoy-in-niger-where-gadhafi-has-tuareg-ties-129318313/144865.html>

³ Derek Henry Flood, « between Islamization and Secession : The Contest For Northern Mali », Combating Terrorism Center At West Point, vol05 /7, July 2012, Pp 03, 04.

أجل تحقيق مبادئ الديمقراطية، فإن حركة أنصار الدين لا تسعى للإنفصال، بل مطلبها هو تطبيق الشريعة الإسلامية، كما أنها تتعامل في سبيل تحقيق ذلك مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب.¹

2. تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي:

في 24 جانفي 2007 أعلن عبد المالك دروكال نهاية تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي نشأت في الجزائر في 1998 التي كانت تدعم أسامة بن لادن، وولادة تنظيم جديد تحت مسمى تنظيم القاعدة في في المغرب الإسلامي، وتمثل الهدف الإستراتيجي من إنشاء هذا الفرع من القاعدة في توحيد راية جميع الحركات الإسلامية في شمال إفريقيا ودول الساحل تحت راية واحدة، وقد أعلنت العديد من الجماعات الإسلامية منها الكائنة في ليبيا عن ولائها لتنظيم القاعدة، والذي اتخذ من جنوب الجزائر مقرا له.²

ارتفعت نشاطاتها في منطقة المغرب العربي والساحل بعد أحداث 11 سبتمبر 2011، حيث تراوح مقدار الهجومات والقتل والإختطاف 900 حالة وغيرها من الأعمال الإرهابية خلال السنوات الماضية، وقدر عدد القتلى ب 1500 قتيل و6000 ضحية في: الجزائر، التشاد، ليبيا، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر، تونس. وقد نشطت أكثر في فترة الربيع العربي حيث دعمت الجماعات الجديدة التي ظهرت في المنطقة، كالتي برزت في ليبيا، أمثال أنصار الشريعة وملثمي القاعدة، وتعتبر الجزائر هدفا ذو أولوية وهي تتخذ من مالي ملجأ أمن في سبيل تحقيق عملياتها.³

3. حركة التوحيد والجهاد في إفريقيا الغربية:

تعتبر جزءا من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، والتي تم تأسيسها سنة 2012 بقيادة الموريتاني "حمادة محمد خيرو"، لها أهداف مماثلة لأهداف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، وتحصل هي الأخرى على تمويلها من الأعمال غير المشروعة من تجارة المخدرات والسلاح، وتضم في عضويتها مجموعات من

¹ عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 92-93.

² عبد الوهاب عمروش، "نشأة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وعلاقاته المركبة بشبكات الجريمة المنظمة 2007-2011"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 59.

³ عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 110-111.

السونغاوي والفولاني، وطوارق وعرب ذوي توجهات متطرفة، وهي بدورها تمول الحركات المتطرفة في المنطقة أمثال تنظيم بوكو حرام في نيجيريا والشباب الصومالي.¹

اعتمدت آلية خطف الأجانب مقابل إطلاق سراح الإسلاميين المعتقلين، وتعد أهم عملياتها اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في "غاو" عام 2012. و إعدام أحد المختطفين السبعة والمطالبة بفدية تقدر بـ 15 مليون أورو، وإطلاق سراح "إسلاميين" في السجون الجزائرية.²

فقد اكتملت في سنة 2012 الشراكة بين الجماعات الإرهابية داخل وخارج مالي، وأصبح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي طرفا في الصراع، بعد أن وصف سابقا وغيره بالجماعات الإرهابية الأجنبية، أصبحت مرتبطة بالنسيج الاجتماعي لشمال مالي، وبترسخ النزعة الراديكالية أصبح الإرهاب من الشعب أو جزء منه، وأصبح قتالهم بمثابة قتال الشعب المالي لبعضه البعض، وظهرت حركات انفصالية جديدة مثال الحركة العربية الأروادية التي تشكلت من عرب باماكو، نتيجة انسحاب قوات الأمن المالية من منطقة تمبكتو.³

ومنه فقد تعقدت تمردات الطوارق في الشمال بسبب ارتباطها بالجماعات الجهادية الإسلامية و ما شكلته من تهديدات لجيرانها وكافة مناطق شمال إفريقيا والساحل وغرب إفريقيا، وقد تطلب ذلك توقيع اتفاقيات عسكرية وأمنية ثنائية وتشكيل قيادة مشتركة لمكافحة الإرهاب بين عامي 2009 و2010 مع النيجر، الجزائر، موريتانيا للتصدي للتطرف الإسلامي والإرهاب في المنطقة.

ومع انتشار الأزمة في مالي، فقد وسعت جماعة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد، حركة التمرد الجهادي الإسلامي خارج الطوارق من خلال دمج الجماعات العرقية الأخرى التي تعارض تاريخيا تمرد الطوارق، وبالتالي شهدت مالي الشمالية ظهور قوى متشددة ومتطرفة متعددة الأعراق.⁴

مما خلق أرضا خصبة للمتطرفين الإسلاميين كموطئ قدم لتكوين مؤسسات إجرامية منظمة وربحية قائمة على الإختطاف، مصادر قيمة للتمويل ومريحة لجميع أصحاب المصلحة من مسؤولين حكوميين فاسدين، والقادة المحليين والمتمردين الانفصاليين والمتطرفين. ولكن هذا لا ينفي اتحاد كل

¹ عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 111-112.

² كلثومة بن دادة، "البعد الأمني للسياسة الإسرائيلية اتجاه إفريقيا: التحديات، الرهانات"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2020/2021، ص 238.

³ مايكل شوركين، ستيفاني بيزارد، و إس ريبكا زيمرمان، "معركة مالي التالية، تحسين قدرات مكافحة الإرهاب"، مؤسسة راند، 2017، ص 13، 14.

⁴ David J. Francis, « The regional Impact of The Armed Conflict And French Intervention In Mali », Norwegian Peacebuilding Resource Centre Report, April 2013, p 04.

من الطوارق والجماعات الإسلامية المتنوعة في قتالها ضد عدو مشترك وهو الحكومة المالية.¹ ولكن تم إقصائها لاحقا من طرف الإسلاميين الذين سيطروا على شمال مالي.

في سنة 2017، اندمجت جميع الجماعات التابعة للقاعدة في تنظيم واحد، جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، بالإضافة إلى الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى المنشأ في سنة 2015، كفرع من تنظيم القاعدة والذي يقوده "أبو الوليد الصحراوي"، تابع سابق "لمختار بلمختار" أمير المرابطون. تعتبر هاتان المنظمتان هما أخطر الفاعلين المسلحين غير الحكوميين في الساحل، وتربطهم صلات قوية بجماعة نصرة الإسلام والمسلمين في ليبيا. كما أن انهيار الفصائل الجهادية في شمال ليبيا وتراجع العديد منها إلى مدينة فزان بجنوب ليبيا، يعد من أخطر السيناريوهات على الساحل، كون تقاطع هذه الجماعات المنسحبة مع نظيرتها في الساحل، قد يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة أكثر.²

• دولة النيجر كمعبر للأسلحة بين ليبيا ومالي:

في إطار فقدان سيطرة الحكومة الليبية على المخزونات الهائلة من السلاح بعد عام 2011، كانت النيجر من أوائل المتضررين، كونها أصبحت معبرا للسلاح بين ليبيا ومالي، فقد تم اعتراض قوافل كبيرة في شمال البلاد في طريقها إلى مالي، ورغم تراجع عمليات تهريب السلاح عن طريق نيجيريا بين فترة 2013-2014 نظرا للعمليات الدولية المضادة في المنطقة كعملية "برخان" الفرنسية، إلا أنه استمر توقيف عدد من القوافل التي تنقل السلاح إلى الجماعات المسلحة في مالي، والتي تشمل البنادق الهجومية، رشاشات، صواريخ، قاذفات القنابل، الذخائر، وبعض منظومات الدفاع الجوي المحمولة...³

فقد أدى هجوم في ماي 2013، على معسكر للجيش في "أغاديس" و"منشأة أريفا لليورانيوم"، إلى مقتل 24 شخصا وإصابة 24 آخرين، تم تنفيذ الهجمات من طرف فاعلين من دول مختلفة، والتي أعلنت الحركتان المتطرفتان "حركة التوحيد والجهاد" مسؤوليتها عنها بالإشتراك مع "جماعة المثلثون"، فبالإضافة إلى المتفجرات التي حملها الإرهابيون، فإن أحد البنادق الهجومية المستخدمة تم تحديد أصلها من مخزونات البلاد وسحبها من البلاد بدعوى انتهاك حظر من الأمم المتحدة، إضافة إلى أنه تم إيقاف ست مركبات حاملة للسلاح في شمال النيجر تنقلها عناصر إرهابية وإجرامية في سنة

¹ David J. Francis, op. cit= 05.

² Djallil Lounnas, « The Libyan Security Continuum: The Impact Of The Libyan Crisis On The North African /Sahelian Regional System », MENARA, No.15, October 2018, PP 20-21.

³ Savannah De Tessieres, « At The Crossroads Of Sahelian Conflicts insecurity, terrorism, and arms trafficking in Niger », The Small Arms Survey In Switzerland, January 2018, Pp 44-45.

2014، ومثال آخر هو إلقاء القبض على توبو تشادي بين "أغاديس" و"زيندر"، ينقل كميات من طلقات ذخيرة من ليبيا إلى جماعات "بوكو حرام" في نيجيريا، سنة 2017.¹

• السلاح من النيجر إلى دعم المنظمات الإجرامية في نيجيريا:

وأهمها "بوكو حرام" جماعة إسلامية نيجيرية مسلحة، يعني اسمها "تحريم التعليم الغربي"، أو الثقافة الغربية المحرمة، وتسمى أيضا بـ "جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد"، وهي تنشط في شمال نيجيريا، وتسعى كهدف رئيسي لتطبيق الشريعة الإسلامية، بدأت عملياتها ضد المؤسسات الأمنية والمدنية النيجيرية منذ 2004، وتمول نفسها من خلال عمليات الاختطاف وتجارة وتهريب الأسلحة...²

وتعتبر الحدود النيجيرية القابلة للإختراق، عاملا مهما في استمرار أنشطة هاته الجماعة، وما يصلها من خلالها من دعم خارجي بالأسلحة. فبتاريخ 14 أبريل 2021، صرحت قوات الأمن والدفاع النيجيرية عن تفكيك شبكة لتهريب السلاح من ليبيا، حيث كانت في مهمة نقل أكثر من 20 قطعة سلاح حرب وأكثر من 30 ألف طلقة نارية، إلى جانب اعتقال أربعة مشتبه بهم في منطقة أغاديز بشمال غرب البلاد. كما أنه وبعد مقتل 100 شخص في بلدة حدودية بين النيجر ومالي من طرف مسلحين إرهابيين، جدد الرئيس النيجيري "محمد بخاري" اتهاماته لمهربي السلاح من ليبيا بدورهم في تزايد الإرهاب وتدهور الحال في غرب إفريقيا.³

إذن فوجود القاعدة في المغرب الإسلامي في المنطقة وفروعها المختلفة التي تم التطرق إليها في هذا المطلب، إضافة إلى قرابة 11 تنظيما مسلحا في الجنوب الليبي، ونشاط القاعدة في تجارة التهريب والهجرة غير الشرعية، وما سجل من احتمالية ترابط بينها وبين المافيا الكولومبية والبرازيلية في تجارة المخدرات، ما جعل ليبيا، مالي، النيجر، التشاد، أهم معاير المخدرات والهجرة غير الشرعية والتهريب فيما بينها وإلى أوروبا.⁴

¹ Savannah De Tessieres, Op.cit= Pp 53,57.

² هشام بشير، "الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة جماعة بوكو حرام"، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، العدد 3، جويلية 2019، ص 05، 07.

³ "النيجر تفكك شبكة دولية لتهريب الأسلحة من نيجيريا إلى ليبيا"، جريدة الوسط الليبية، الأربعاء 14 أبريل 2021، تم الإطلاع بتاريخ 03/06/2022، بتوقيت 23:00، على الموقع: <http://alwasat.ly/news/libya/317324>

⁴ نجية صخري، فيصل بن زحاف، "تأثير التدخل العسكري الفرنسي في مالي على تزايد الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي"، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 09، العدد 01، 2021، ص 221.

حيث تتولى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي معابر التهريب في الساحل الإفريقي، وتنظيم أنصار الشريعة في جنوب وغرب ليبيا، وهو الممر الذي يسلكه الكوكابين القادم من أمريكا اللاتينية، في حين أن الهيروين القادم من أفغانستان عبر إيران واليمن والصومال توصله عصابات مسلحة إلى دارفور في الغرب السوداني، ثم تتولى ميليشيات ليبية من قبيلتي التبو والزوية إيصاله إلى الكفرة، لتسلمه داعش ليبيا، التي تهربه إلى أوروبا عبر موانئ أجدايا والدرنة، كما بلغت عائدات التجارة بالبشر والهجرة غير الشرعية مليارات الدولارات الأمريكية، تقتسمها التنظيمات الجهادية المتطرفة في الساحل وليبيا.¹

❖ توسع القوات الأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي:

مكنت الحرب في ليبيا الدول الأجنبية من تعزيز حضورها في منطقة الساحل، فقد كانت البداية بالتدخل العسكري للناتو في ليبيا بموجب قرار مجلي الأمن رقم 1973، كما تطرقنا إليه مسبقا في الفصل الأول، والتي توسعت لاحقا إلى تدخلات شملت حتى منطقة الساحل:

1. التواجد العسكري الأمريكي في الساحل:

✓ القاعدة الجوية "إيه بيه 201":

تصنف كأكبر قاعدة أمريكية للطائرات المسيرة بدون طيار، وتقع على بعد حوالي كم جنوب شرق أغاديز، كان موقعها سابقا قاعدة صغيرة يستخدمها الجيش النيجيري، ثم أقرت حكومة النيجر في سنة 2014 بموافقتها على بناء القاعدة، للتصدي للإرهاب في منطقة أغادير ووسط النيجر وفي مناطق عمق غرب وشمال إفريقيا. بحيث أن موقعها المميز يقرب إلى التشاد ونيامي وليبيا وفي طريق مناطق عبور المهريين بين مالي وليبيا في جنوب الجزائر، أي أن موقعها مثالي للتدخل في مختلف بؤر التوتر في المنطقة.²

✓ أفريكوم:

تركزت مهام الجيش الأمريكي في دعم حوالي 20 دولة إفريقية، لمساعدتها في مواجهة التطرف العنيف، وقد اتسع الوجود الأمريكي في المنطقة بداية من نشأة أفريكوم عام 2007، التي وسعت

¹ الحسين الشيخ العلوي، "منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي"، مركز الجزيرة للدراسات، 31 أوت 2015، تم الإطلاع بتاريخ 07/06/2022، بتوقيت 12:58، على الرابط: <https://studies.aljazeera.net/en/node/3935>

² صلاح الدين أبو بكر الزيداني، "القاعدة الجوية الأمريكية الإستطلاعية base-201 في النيجر... نمط متجدد للعمليات ضد الإرهاب"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 31 أكتوبر 2021، تم الإطلاع بتاريخ: 07 جوان 2022، بتوقيت: 15:29، على الرابط: shorturl.at/svzEZ

أنشطتها ليقدر عدد الأفراد العسكريين الأمريكيين في نيجيريا والنيجر ومالي وحدها بما يزيد عن 1000 فرد، في أبريل 2018. حيث أنه بالإضافة إلى القاعدة العسكرية في أغاديز - النيجر التي ذكرت سابقاً، فقد ارتفع عدد الجنود في النيجر من 100 جندي في سنة 2013 إلى 800 جندي، كما أنها تدير قاعدة للطائرات بدون طيار في التشاد بالتعاون مع الحكومة التشادية ضد إرهاب "بوكو حرام"، أما في مالي ينتشر فريق القبعات الخضراء من القوات الخاصة الأمريكية لجمع المعلومات الإستخباراتية حول جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وغيرهم من الجماعات المسلحة.¹

2. العمليات العسكرية الفرنسية في المنطقة:

✓ عملية سرفال 2013:

شن المتمردون الطوارق التابعون للحركة الوطنية لتحرير الأزواد، وغيرهم من المقاتلين العائدين من ليبيا، في 17 جانفي 2012، هجوماً على شمال مالي، وقد استطاعوا السيطرة على مناطق الشمال الثلاثة: "كيدال"، و"غاو" ثم "تمبكتو"، وقد أسفر هذا الحدث عن تدخل فرنسي بعملية "سرفال" في 2013، بقرار أممي رقم 2085، الذي خول للقوات الفرنسية التدخل بهدف الدفاع عن السلامة الإقليمية وإعادة سلطة الدولة للمناطق التي سيطر عليها المتمردون، بنشر حوالي 4500 عسكري فرنسي على الأراضي المالية، استجابة لطلب من الحكومة المالية.²

✓ عملية البرخان 2014:

ما يميز عملية البرخان عن سابقتها "سرفال"، كون عملية البرخان تتجاوز تأمين شمال مالي للتوسع أكثر إلى تأمين دول الساحل كلها، فقد شملت: النيجر، مالي، موريتانيا، بوركينا فاسو، التشاد.³ قاعدتها الأساسية في غاو، ويدعم القوات العسكرية الفرنسية في مالي عناصر من مجموعة "تاكوبا" وهي قوات أوروبية مكونة من 800 عسكري، أرسلتهم كل من بلجيكا، جمهورية التشيك، الدانمارك، إستونيا، فرنسا وإيطاليا، والمجر، وهولندا والبرتغال والسويد.⁴

¹ عبد الرحمن حمدي، "لماذا تقلص إدارة ترامب وجودها العسكري في الساحل الإفريقي؟"، مركز الأبحاث و الدراسات المتقدمة، 23 فبراير 2020، تم الإطلاع بتاريخ: 08 جوان 2022، بتوقيت: 06:42، على الرابط: shorturl.at/ehAW6

² أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص 274.

³ سيد أحمد ولد الأمير، "عملية برخان العسكرية الفرنسية بالساحل: حدود النجاح وعوامل الإخفاق"، مركز الجزيرة للدراسات، 4 فيفري 2016، ص 03.

⁴ دافيد غورميزانو، "برخان و"تاكوبا" و"سابر"... أبرز العمليات العسكرية الفرنسية والأوروبية بمنطقة الساحل"، موقع فرانس 24، بتاريخ 16/02/2022، تم الإطلاع بتاريخ: 15:58، على الرابط: shorturl.at/fhmnN

ومن تداعيات التدخل فقد ساهم التدخل العسكري الفرنسي في مالي على تزايد نسبة الهجرة غير الشرعية إلى دول الجوار، حيث أنه منذ بداية النزاع في 2012، نزح ما يقارب 431000 شخص، منهم أكثر من 180000 مالي فروا لدول الجوار، كما أشارت إليه المحافظة السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.¹

✓ القوات الإيطالية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الإستقرار في مالي "مينورسو":

كانت بداية التدخل العسكري الإيطالي في الساحل الإفريقي في عام 2013، بهدف الحد من موجات الهجرة غير الشرعية، وقد شاركت لإيطاليا في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي "مينوسما"، وشاركت أيضا في قوة "تاكوبا" بحوالي 200 جندي. هذا بالإضافة إلى تزايد حجم قوات حفظ السلام الأممية، حيث نشرت الأمم المتحدة حوالي 5 آلاف جندي في مواجهة الأزمة في الساحل، وفي مالي بموجب القرار 2100 نشرت بعثة "مينوسما" ما يزيد عن 16 ألف عسكري، مع احتمالية لتدخل قوات الناتو لمحاربة الإرهاب في دول الساحل حسب ما أشار إليه الأمين العام للأمم المتحدة " أنطونيو غوتيريش" سنة 2021.²

حيث تمثل هذه التدخلات في المنطقة تهديدا لسيادة الدول من منطلق " الحماية من الإرهاب" بهدف تحقيق مصالح اقتصادية بدرجة أولى، ومثال ذلك سعي فرنسا للتوسع في للتواجد في مستعمراتها القديمة ، فهي وبتواجدها على الحدود الليبية و المالية، و ما تمثله من تحدي للجزائر.

¹ نجية صخري، فيصل زحاف، مرجع سبق ذكره، ص 223.

² زينب رويجة، " تبادل المخاطر: تأثير الصراع في ليبيا على البيئة الأمنية في الساحل الإفريقي"، مركز الإنذار المبكر، 02 جانفي 2022، تم الإطلاع بتاريخ: 08 جوان 2022، بتوقيت : 06:17، على الرابط: shorturl.at/thKL3

خلاصة الفصل:

1. الحدود السهلة الإختراق الناتجة عن الفراغ الأمني وغياب الآليات التي تمكن الدولة من نشاط المراقبة، كان سبباً في انتشار النشاطات غير الشرعية والجماعات المتطرفة والهجرة غير الشرعية والتهريب بمختلف أنواعه، التي تصدرها ليبيا إلى الدول التي تشاركها الحدود.
2. بداية بتداعيات الفشل الدولاتي في ليبيا على الجزائر، أين يمكن تلخيصه في النقاط التالية:
 - ✓ طول الحدود الجزائرية وانكشافها على كافة التهديدات اللاتماثلية التي تصدرها ليبيا، في ظل عدم قدرة هذه الأخيرة على احتواء أزماتها الداخلية وبالتالي غياب الطرف الآخر في المعادلة الأمنية الجزائرية- الليبية، وفي إطار ذلك تركّز الجزائر على الإنفاق العسكري لتأمين الحدود، دون تحقيق التوازن مع القطاعات الأخرى، مما يخلق مشاكل داخلية للدولة.
 - ✓ التخوف من عودة النشاط الإرهابي إلى الجزائر بعد ما عايشته من عشرية سوداء، بالإضافة إلى خطر وصول السلاح الليبي إلى الأراضي الجزائرية، خاصة بعد هجوم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على منشأة "عين أميناس" للغاز.
 - ✓ إمكانية تعرض الجزائر لضغط دولي للتدخل العسكري في ليبيا، في حالة استمرار الأزمة، مما يهدد بالإخلال بأحد مبادئ عقيدتها العسكرية، ويعرضها لإحتمالية الإنتقامات الخارجية.
 - ✓ أما من الناحية الإجتماعية، فتتخوف الجزائر من احتمالية تصاعد الحركات الانفصالية، كما سبق حدوثه في مالي، كون كل من دول الجوار تشارك نفس المكون الإجتماعي وهو الطوارق، مما يهدد وحدة الوطن.
 - ✓ تمثل التدخلات في ليبيا تهديداً لمكانة الجزائر الإقليمية من منافسين، وإمكانية إقامة قواعد عسكرية، وكذلك تمنح فرصة للدول الأجنبية للتجسس على الدولة.
 - ✓ مخاطر الجريمة المنظمة باختلاف أنواعها، خاصة الهجرة غير الشرعية للأفارقة، التي تعتبر الجزائر معبراً لأوروبا، أو تلك التي تستقر في الدولة مزاحمة اليد العاملة الجزائرية، بما يخلق مشاكل اجتماعية
3. أما فيما يخص الدولة التونسية، فتتراوح التهديدات كذلك بين الأمنية والإقتصادية والاجتماعية، نذكر أهمها:

- ✓ التمدد الإرهابي عبر الحدود، حيث شهدت تونس هجمات إرهابية متعددة من حادثتي كل من "باردو" و"سوسة" في 2015 والهجوم على مدينة "بن قردان" في 2016، وهذا قد يكون أيضا نتاج عودة مقاتلين تونسيين من ليبيا.
 - ✓ تدفق السلاح من ليبيا إلى تونس الذي دعمته الروابط بين الجماعات الإرهابية ذات الفروع في كلا البلدين مثل أنصار الشريعة وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية، هذا بالإضافة إلى تهريب الأسلحة المدفوع بطلب من المدنيين لتحقيق الأمن الذاتي.
 - ✓ أما من الناحية الاقتصادية فقد كان الضرر أكبر من حيث تراجع التبادلات التجارية، حيث كانت ليبيا المصدر الأساسي للنفط لتونس، بالإضافة إلى الواردات المتنوعة إلى ليبيا توقفت، بالإضافة إلى عودة اليد العاملة التونسية من ليبيا، وصعوبة استيعابها في القطاع الوظيفي التونسي مما عزز مشكلة البطالة.
 - ✓ تدهور القطاع السياحي وتراجع الإستثمارات بسبب الهجمات الإرهابية.
 - ✓ مشكلة التهريب كمصدر رزق للأهالي القاطنين على الحدود الليبية- التونسية، وتنامي الإقتصاد غير الرسمي، نظرا للمشاكل الاقتصادية التي ذكرت سابقا.
4. أما أثرها على منطقة الساحل الإفريقي، فيمكن إيضاح بعض تفاصيله فيما يلي:
- ✓ عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا إلى بلدانهم الأصلية مدججين بالسلاح الليبي والخبرة العسكرية، مما نتج عنه بروز الحركات الانفصالية في كل من مالي، النيجر، التشاد.
 - ✓ خلقت النزاعات بين المتمردين وحكوماتهم بؤرة مناسبة للتواجد الإرهابي وارتباطه بالجماعات المتطرفة المحلية داخل بلدان الساحل، بالإضافة إلى شبكات التهريب والإجرام في المنطقة، مما خلق وضع أمني منفلت يصعب احتوائه، استدعى التدخل الأجنبي المصلحي بدافع محاربة الإرهاب في الساحل.

الخاتمة

الخاتمة:

فشل الدولة الليبية هو نتاج تضافر عوامل داخلية وخارجية، كان لها أثرها في طول أمد الأزمة، مما أفضى إلى حالة اللادولة وغياب نظام سياسي موحد، بل حالة من تنافس مجموعة من القوى المدعومة خارجيا، إما تمويلا أو بتدخلات مباشرة.

كما أصبحت العملية الديمقراطية هي أسيرة الطابع القبلي والعشائري في ليبيا، وهذا ما تركز في شكل واضح في تصادم بين المكونات التقليدية للمجتمع الليبي وسبل عيشه مع جهود بناء مؤسسات الدولة الدستورية الليبية الحديثة، وكانت عسكرة الثورة الليبية والمواجهات المسلحة أهم مخرجاته. وكلما استمرت أسباب الفشل داخل الدولة الليبية، كلما اتجهت نحو الإنهيار التام وفقدان أي أمل في إعادة تشكيل سلطة مركزية.

و في ظل توسع مفهوم الأمن بظهور تهديدات جديدة على الساحة الدولية، تتخطى التهديد المحلي للدولة إلى ما وراء حدودها، ما يجعل حالة الإنشطار السياسي والإنفلات الأمني التي تشهدها ليبيا من انتشار للسلاح، وعجزها الوظيفي في توفير الأمن، جعلت دول الجوار ملاذا جديدا لمختلف التهديدات اللاتماثلية من مختلف الشبكات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية.

كما أنها جعلت ليبيا في حد ذاتها حيزا لاحتواء المشاكل الإجتماعية والإقتصادية التي كانت تعيشها الدول الإفريقية من فقر ومجاعة، لتتحول الحدود الليبية لمعبر للحلم الأوروبي للشباب الإفريقي، من هجرة غير شرعية، وقاعدة للهجمات الإرهابية على دول الجوار، وللحركات الانفصالية على حكوماتها، مما يدل على علاقة التأثير والتأثر بينهما، من خلال تبادل المخاطر.

الرأي الشخصي:

إن طبيعة تكوين المجتمعات الإفريقية، والتي استخدمها القذافي لدعم استمرارية حكمه، تجعل مشروع بناء الدولة بشكلها الحديث، أمرا مستبعدا، وهو ما يتكرر في وأد الجهود الداخلية والخارجية، بسبب توقع نتائج جديدة، من أسباب سابقة كسياسات القذافي وظروف تاريخية مفروضة كالحدود التي رسمها المستعمر، بدل السعي لحل المشكل الأساسي وهو الإتفاق على نموذج دولة تراعي الطابع السوسيولوجي للمجتمعات الإفريقية عموما والمجتمع الليبي خصوصا.

مما يجعلنا نتساءل هل هناك حقيقة إرادة سياسية وشعبية تدعم مشروع بناء دولة في ليبيا؟

التحقق من الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** تأكدت صحة الفرضية الأولى من خلال أن الدولة الليبية منذ اعتلاء القذافي سدة الحكم، ألغى شكلها البيروقراطي، الذي يسيره دستور فاصل، وحل محله الكتاب الأخضر وجملة القوانين التي سنّها القذافي لتجعل من شخصه سدة ومركز القوة والسلطة، وإلغاء كل معارضة من أحزاب سياسية، وإلغاء أي اختلاف فكري بتغيب مؤسسات المجتمع المدني، جعل تسيير الوضع في يد شعب قبلي يجهل ثقافة المواطنة، تسييره المجالس القبلية وشيوخها، في ظل خلق مؤسسات أمنية شكلية، خشية الانقلابات، وهو ماظهر جليا في عدم قدرتها على احتكار العنف وإيقاف النزاع المسلح الذي لا يزال مستمرا منذ ثورة فبراير 2011 إلى اليوم.
- **الفرضية الثانية:** تأكدت صحة الفرضية الثانية من ما كرسه نظام القذافي من تباين في توزيع الثروة بين القبائل، واستعمال عوائد النفط لإستمالة قبيلة على أخرى والحفاظ على الشرعية الداخلية، وكذلك الإستعانة بالمجالس القبلية في إدارة الشؤون السياسية للدولة، ما جعل الثورة الليبية فرصة للقبائل المهمشة لتحقيق نوع من السلطة.
- **الفرضية الثالثة:** تم تأكيد هاته الفرضية من خلال إدراك حقيقة أن الدولة الليبية تأثرتتأثر بما يجري خلف الحدود المشتركة لدولة أخرى، ويظهر ذلك من تأجيج انتشار السلاح الليبي للحركات الانفصالية في الساحل والهجمات على تونس، واضطرار الجزائر لتكريس ميزانيتها العسكرية بهدف المراقبة المستمرة للحدود الطويلة، وانتقال التهديدات الإرهابية بين الضفتين ... كما ساهمت حالة الإنفلات الأمني في منطقة الساحل الإفريقي على تصدير المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الهشة إلى ليبيا ثم إلى أوروبا، بالإضافة إلى التهريب بأنواعه والجريمة المنظمة المتنقلة من وإلى ليبيا.
- **الفرضية الرابعة:** وظهرت صحة هاته الفرضية من خلال التدخلات التركية، الروسية، الفرنسية، الصينية، وعدة دول عربية لتسوية الشأن الليبي بالتواجد على الأراضي الليبية، بداية من تدخل حلف الناتو، إلى وصول القوات الخاصة الروسية فاغنر، هذا داخل ليبيا، أما إقليميا فنظرا للتهديدات اللاتماثلية التي فرضها الفشل في احتواء الأزمة على المنطقة، فوجد التدخلات الأجنبية من إقامة القواعد العسكرية الأمريكية في النيجر إلى عملية برخان الفرنسية في مالي، وتزايد التدخلات الأمنية، كلها في سياق محاربة الإرهاب في الساحل.

النتائج:

- إن الهدف من الثورة الشعبية التي قامت في 17 فبراير 2011، لم تتحقق وإنما أدت إلى انهيار مؤسسات نظام القذافي وفشل الدولة.
- لا توجد دولة بأسسها الدستورية في ليبيا، وإنما هي مزيج من الأطراف المتصارعة على السلطة.
- الوضع الأمني والسياسي في ليبيا والتناقض في المرحلة الانتقالية هو نتيجة لعدم وجود الرغبة السياسية والمجتمعية في التلاحم لإنفاذ مشروع بناء الدولة.
- سلطة التكوينات القبلية والعشائرية تمثل فاصلا طويلا والأمد ومتواصل في وجه قدرة الدولة على احتواء الأزمة وفشل القوى السياسية في قيادة الدولة، كونها تضيء أسبقية للمصالح الضيقة القبلية ومصالح الأجناس الخارجية على الولاء الوطني.
- التدخلات العسكرية في الدول الفاشلة تتجاوز الهدف الإنساني إلى أهداف جيوسياسية مصلحة، وهو الحال في دولة ليبيا، من تدخل الناتو العسكري ودوره في دعم تواصل الإنفلات الأمني، والتنصل من مسؤولية المساهمة في إعادة بناء الدولة، إلى ما تشهده ليبيا من استمرار الفوضى بسبب تزايد التنافس الخارجي بين القوى الكبرى حول مقدراتها الاقتصادية.
- فشل الأجهزة الأمنية في ضبط الحدود في ليبيا، جعلت منها مركزا للتزود بالسلح وملاذا آمنا للجماعات الإرهابية لتنفيذ عملياتها، وطريقا مفتوحا للتنظيمات الإجرامية، وإتجار بالبشر ومرور المخدرات والسلع المهربة.
- أصبحت دول الجوار في إطار المفهوم المعولم للأمن جزءا من الفوضى الليبية وتداعياتها من خسائر مادية وبشرية وأزمات على حدودها، تغفلها عن مشاكلها الداخلية، مما ينتهي بحالة لا أمن على كلا المستويين الداخلي والخارجي من أزمات اقتصادية كتونس، وهجمات إرهابية على الجزائر، وأحيانا حالة فشل أخرى مثل مالي.
- آثار التهديدات الأمنية متبادلة بين ليبيا ودول الساحل، ففي حين يوجب السلح الليبي النزاعات في المنطقة، فإن دول الساحل تصدر ما يكفي من الجريمة المنظمة والإرهاب للدولة الليبية.

التوصيات:

- الإتفاق بين القوى السياسية على طبيعة الدولة أمر ضروري، كون بناء دولة مدنية ديمقراطية في ليبيا مرتبط بالشرعية الشعبية وما يسندها من ولاء شعبي، مما يسهم في استقرار الدولة ويكسب المرحلة الإنتقالية نوعاً من السلاسة.
- المصالحة الوطنية الشاملة وإعلان الأطراف المتصارعة في ليبيا ولاءها للوطن وتخليها عن الأجندات الداخلية الضيقة القائمة على الولاء القبلي أو الخارجية القائمة على المصلحة.
- إن جمع أكثر من 13 مليون قطعة سلاح في ليبيا أمر يتطلب وقتاً، لذا يمكن الإنتقال من فكرة جمع السلاح إلى فكرة التحكم فيه مبدئياً (gun control).
- إعادة هيكلة وتدريب الجيش وبشكل موحد قوي وقادر على صياغة خطط واستراتيجيات تحد من الفوضى.
- إنشاء مؤسسات المجتمع المدني لدعم التنمية الثقافية السياسية، وتعريف المواطنين بمفهوم الدولة المعاصر، وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.
- رسم سياسة إقليمية تشترك فيها كافة دول الجوار، توظف من خلالها الوسائل المادية والبشرية بمبادرة الجميع بدل إثقال كاهل أحد الدول من خسائر.
- في إطار محاربة الهجرة غير الشرعية والتهريب، ضرورة اتباع الدول كتونس لسياسة اقتصادية واجتماعية تخفف من وطأة الضغوطات التي تمس سكان الحدود مع ليبيا، وذلك لتقوية الإقتصاد الرسمي والتقليل من الحاجة لإيجاد مصادر غير رسمية لجني المال من أسواق سوداء.
- إما تكاثف المجهودات للدول المتضررة من تداعيات الفشل في ليبيا حول منع التدخل الخارجي في شؤون الداخلية للدول، خاصة الدول الكبرى، أو إعادة النظر في مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية "مبدأ عدم التدخل"، من منطلق استراتيجي واقعي يخدم المصلحة الجيوستراتيجية، عوض الخضوع لقرارات القوى الدولية مشاركة فعالة للجزائر في الحل السياسي باستخدام كل الوسائل والتقارب مع القوى.
- الإستعانة بالمواطنين الطوارق والتبو غير الليبيين وغيرهم من القبائل الليبية المختلفة كمساعدين في صفوف القوى المسلحة والشرطة بدل التهميش، في محاولة لإذابة منطق القبيلة في النسيج الإجتماعي الشامل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. بالجيلالي محمد، "التداعيات الإقليمية للفشل الدولتي في منطقة شمال إفريقيا: دراسة الحالة الليبية"، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2019
2. بتراس جيمس، "الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع"، ترجمة فاطمة نصر، إصدارات السطور الجديدة، الطبعة الأولى، 2012
3. بشارة عزمي، "في الثورة والقابلية للثورة"، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2012
4. بيليس جون، وسميث ستيف، "عولمة السياسة العالمية" ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الطبعة العربية الأولى، 2004.
5. الترهوني فريجة عوض، " المؤامرة الكبرى فوزى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا"، نيولينك للنشر والتدريب، الطبعة الأولى 2015
6. المحمودي محمد سرحان علي، "مناهج البحث العلمي"، دار الكتاب-صنعاء، الطبعة الثالثة، 2019
7. جرجس فواز، "الشرق الأوسط الجديد: الإحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى. 2019.
8. سليخ أسامة، "الاتجاهات الإستراتيجية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية: مدخل مفاهيمي نظري"، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2022
9. علي محمودي محمد سرحان، "مناهج البحث العلمي"، دار الكتاب-صنعاء، الطبعة الثالثة، 2019.
10. عوده جهاد، "الأزمة الإستراتيجية والعلاقات المدنية العسكرية منذ ثورات الربيع العربي"، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى 2016
11. فرحاتي عمر، "تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر"، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2019
12. القذافي معمر، "الكتاب الأخضر"، مكتبة نور، 2019.
13. محمود شاكر سعيد والحرفش خالد عبد العزيز، " مفاهيم أمنية"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2010
14. المحمودي محمد سرحان علي، "مناهج البحث العلمي"، دار الكتاب-صنعاء، الطبعة الثالثة، 2019
15. نعوم تشومسكي، "الدولة الفاشلة : إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية"، ترجمة سامي كعكي، دار الكتاب العربي، لبنان، الطبعة الأولى، 2007
16. جارش عادل، "تأثير التهديدات اللاتماثلية بدول الجوار على الأمن الجزائري"، المكتب العربي للمعارف، الطبعة 1، 2018

17. الحوات علي، "الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي"، منشورات الجامعة المغربية طرابلس-ليبيا، الطبعة الأولى، 2007.
18. رحموني عبد الرحيم، قدور يوسف، "الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي التعامل والتداعيات"، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة 01، 2019،
19. فرحاتي عمر، براهيمي مريم، "الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات والأبعاد"، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017،
20. القرشي حيدر موسى مني، "أثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية: دراسة العراق وليبيا أنموذجا"، المركز العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018
21. المعموري صادق جبر، "الإرهاب والتنمية البشرية في البلدان العربية"، دار الرضوان للمشر والتوزيع، الطبعة 1، 2016
22. ويلفرد بورشيت، ديريك روبوك، ترجمة: جوزيف عبد الله، "المرتزقة في إفريقيا"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، سنة 1984
23. زواشي صورية، التهديدات الأمنية والأمن الإقليمي غرب المتوسط، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2012.
24. محمد الأطرش فرج حسن، "الدوافع الاقتصادية وراء التدخل في ليبيا"، "أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، جامعة الجفرة-ليبيا، نوفمبر 2020.
25. زاوي رايح، "بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن/ القوة/ سلم القوى، دراسة حالة الحوار الأطلسي- المتوسطي"، ألفا دو، قسنطينة، 2020.
26. القرشي حيدر موسى مني، "أثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية: دراسة العراق وليبيا أنموذجا"، المركز العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018،

المقالات من المجلات:

1. بوزيدي عدنان، "الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والظاهرة"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، مارس 2018
2. عائشة بوكليخة، "الدولة الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط الحالة الليبية أنموذجا"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني، 2017
3. قوجيلي سيد أحمد، "تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، العدد 169، 2012.
4. لزه عبد العزيز، "الدولة الفاشلة: دراسة مفاهيمية"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 3، سبتمبر 2020

5. لزهرة عبد العزيز، الدولة الفاشلة: دراسة مفاهيمية، جامعة عمار ثليجي- الأغواط، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 3، سبتمبر 2020
6. مجدان محمد، "التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي: المظاهر، الأسباب والإنعكاسات"، مجلة دراسات استراتيجية، المجلد 12، العدد 23، 2016.
7. بن عاشور عائشة، بوزيان محمد، مقال بعنوان "تحديات الفشل الدولتي في ليبيا"، جامعة أبوبكر بلقايد- تلمسان، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد العاشر، العدد 2، 2021.
8. جيمس بتراس، "الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع"، ترجمة فاطمة نصر، إصدارات السطور الجديدة، الطبعة الأولى، 2012
9. خميلي صحرة، "مفهوم المرتزقة في القانون الدولي الإنساني"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار- عنابة، العدد 10، الجزء الثاني، 2016.
10. درارجي هشام، مرزاق يمين، "تداعيات الفشل الدولتي على الأمن الإقليمي: حالة ليبيا أنموذجا"، العدد 1، المجلد 1، جويلية 2021.
11. صايح مصطفى، مقال بعنوان " الإنتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 3، 2014
12. عكروم ليندة، "تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط"، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011
13. فريجة أحمد، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، دفاتر السياسية والقانون، المجلد 08، العدد 14، 2016.
14. مدافر فايز، "مسؤولية الحماية: بديل لحق التدخل الإنساني"، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 33، الجزء الثالث، 2019
15. تاحي طارق، "دور المتغير الخارجي في فشل الدولة في ليبيا: التدخل العسكري لحلف الناتو نموذجا"، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2022
16. سامي محمد بونيف، "الفشل الدولتي في المنطقة المغاربية وأثره على التوازنات الأمنية: دراسة حالة ليبيا ما بعد 2011"، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد 01، 2020
17. سرير عبد الله أمينة، بوبصلة أمينة، "تدخل حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية - التأثير الإقليمي والدولي"، مجلة السياسة العالمية، العدد 02، ديسمبر 2020،
18. عائشة سالي، مسؤولية الحماية الدولية وازدواجية المعايير: ليبيا أنموذجا"، المركز الجامعي أحمد زبانة بغيليزان، دراسات في حقوق الإنسان، المجلد 3، العدد 02، 2019

19. أمحمد الرشيد محمد، الزروق سعد، والسويدي شكري عاشور رجب، "الإقتصاد السياسي للدولة الربيعية ومأزق الخيار الديمقراطي في ليبيا"، كلية الإقتصاد (بنغازي) مجلة مدارات سياسية، المجلد 04، العدد 02، 2020
20. بن بتقة نور الهدى، "المعطى القبلي بين الدور الإيجابي والسلبي في بناء الدولة الليبية لفترة ما بعد سقوط نظام القذافي"، بحوث ودراسات، المجلد 02، العدد 07، 2017.
21. حجال صادق، "صراع النفوذ الإقليمي السني- السني في ليبيا: إعاقة عملية بناء الدولة وتفويض أمن دول الجوار الليبي"، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، العدد 03، 2018.
22. حموم فريدة، "التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا" جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية بتيزي وزو، العدد 02، 2019
23. رسولي أسماء، "إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية" جامعة قسنطينة3، المجلد 06، العدد 01، 2020
24. علوش رشيد، "النخبة والمجتمع في ليبيا وإشكالية بناء الدولة بعد 2011"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية- جامعة الجزائر3، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2020
25. كولومبيه فرجينيه، "الإنتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي"، مجلة سياسات عربية، العدد 18، يناير 2017
26. أوصيف بلال، "التدخل العسكري التركي في ليبيا وجدلية الانفصال في ظل الفشل الدولاتي"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 01، 2021.
27. زباني صالح وبلغالم أمال، "تسميم الربيع الليبي: تأثير التجارة غير الشرعية للسلاح على تأزيم الوضع وإعاقة الحل السياسي في ليبيا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 05، العدد الثامن، جانفي 2016
28. الشعالي سمية سالم، "التنافس الإيطالي الفرنسي وأثره على وحدة ليبيا دراسة في تاريخ ليبيا الراهن"، مجلة قضايا تاريخية، المجلد 05، العدد 16، 2021
29. الشيخ محمد عبد الحفيظ، "التنافس الفرنسي - الإيطالي وتداعياته على ليبيا"، مقالات وأراء، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 42، العدد 484، 2019.
30. بوروباح فايزة، "حظر الأسلحة والسلع في الممارسات الدولية "حالة ليبيا"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 07، العدد 01، 2022،
31. حامدي عبد الرحمن ، " تنامي ظاهرة التهريب وتأثيرها على الأمن الوطني للجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد 01، جوان 2021
32. زمام فاطمة، " فوضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 09، العدد 11، ديسمبر 2018،

33. صرية العايب وعتيقة كواشي، "مآلات الدولة الليبية في ظل التدخلات الأجنبية: نموذج التدخل التركي"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2020.
34. عطوة عبد الحكيم، ضبيش رشا، "التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب: دراسة حالة الدولة الليبية"، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، العدد 13، يناير 2022.
35. عطية إدريس، "الجريمة المنظمة والإرهاب: مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد 08، 2017.
36. كبحال صبرينة، "تأثير اللاتجانس المجتمعي على الإستقرار في ليبيا: أفاق الديمقراطية التوافقية بعد 2011"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 09، العدد 10، ماي 2018.
37. المريض رجب ضو، "عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا"، جامعة الزيتونة بني وليد- ليبيا، دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، جوان 2017.
38. بوحادة سارة، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 01، العدد 01، 2020.
39. تبينة راوية، بن صغير عبد العظيم، "تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري"، مجلة المفكر، المجلد 14، العدد 02، جوان 2019.
40. تراكة جمال، عموري نسيم، "التحديات السياسية والعسكرية للأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"، مجلة متون، المجلد الثامن، العدد 04، جانفي 2017.
41. شرابشة ليندة، "الأمن الإقليمي والتهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية"، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد العاشر، العدد 3، ديسمبر 2019.
42. غربي محمد، قلواز إبراهيم، "تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 04، العدد 07، جويلية 2014.
43. فكيري شهرزاد، "ليبيا بين تهريب الأشخاص والهجرة السرية: الواقع والمخاطر"، مجلة الدراسات حول فعالية القاعدة القانونية، المجلد 02، العدد 02، 2018.
44. بشير هشام، "الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة جماعة بوكو حرام"، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، العدد 3، جويلية 2019.
45. بن عنتر عبد النور، الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية في : الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 06، سبتمبر 2011.
46. خلفه نصير، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 04، العدد 01، 2018.
47. ولد الأمير سيد أحمد، "عملية برخان العسكرية الفرنسية بالساحل: حدود النجاح وعوامل الإخفاق"، مركز الجزيرة للدراسات، 4 فيفري 2016.

48. محمد عبد الحفيظ الشيخ، " التنافس الفرنسي – الإيطالي وتداعياته على ليبيا"، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 42، العدد 484، 2019
- القواميس:
1. غراهام إيفانز وجيفري نونهم، "قاموس بنغوين للعلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004
2. مارتن غريفيتش وتيري أوكلاهان، " المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث، 2002
- المذكرات والرسائل الجامعية:
1. الرفاعي يوسف، يوسف محمد، "التدخل الدولي في ليبيا وتداعياته على كيان الدولة وسيادتها الوطنية خلال الفترة 2011-2015" مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، 2019
2. بن دادة كلتومة، " البعد الأمني للسياسة الإسرائيلية اتجاه إفريقيا: التحديات و الرهانات"، لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2021.
3. صايح مصطفى، مقال بعنوان " الإنتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 3، 2014
4. قذح محمد رجب، أبو حمدان ريم، "السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا: نموذج الإتحاد الإفريقي"، خطة مستكملة لمتطلبات الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، أيلول 2020
5. باهي سمير، " تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغربية: دراسة للنموذج الليبي" مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011
6. أبو زيد محمد إسماعيل محمد، " الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2017- 2011)"، مذكرة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2019
7. حمزة حسام، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2011
8. رابحي لخضر، " التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة" مذكرة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.
9. رسولي أسماء، " التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة باتنة 01، 2018.
10. علاء الدين زردومي، " التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012

11. علياء محمد عبد الجواد المنصوري، "تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال إفريقيا، الجزائر أنموذجا" (2011-2020)، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كانون الثاني، 2021
 12. كلاج شريفة، "انعكاس عودة المقاتلين من يؤر التوتر على انتشار التطرف العنيف: دراسة حالة منطقة شمال إفريقيا"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، سبتمبر 2019.
 13. النحلي علي محمد فرج، "الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار (2011-2017)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2018.
 14. أدوية فطيمة، غريب حكيم، "تهديدات عودة المقاتلون الأجانب من يؤر التوتر إلى ليبيا على الأمن المغربي، نحو مقاربة اقليمية مشتركة"، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 62، 2021
 15. صخري نجية، فيصل بن زحاف، "تأثير التدخل العسكري الفرنسي في مالي على تزايد الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي"، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 09، العدد 01، 2021
 16. بن قيطه مراد، بن جيلالي محمد أمين، "تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثرها على التنمية في منطقة شمال إفريقيا"، دفاتر المتوسط، المجلد 02، العدد 01، 2015
- التقارير:
1. بن عنتر عبد النور، الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية في : الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 06، سبتمبر 2011
 2. تقرير الشرق الأوسط، "المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي"، تقرير رقم 115-14 كانون الأول / ديسمبر 2011
 3. إريك ستوفر وميراندا سيسيون وفونج فام وباتريك فينك، "العدالة المؤجلة: المسألة وإعادة البناء الدولة: المسألة وإعادة البناء الاجتماعي في العراق"، تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2019
 4. تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2020
 5. الحاسي عبد الله حامد، "دراسة تمهيدية عن الإقتصاد في ليبيا : الواقع والتحديات والأفاق"، مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياش الصلح، لبنان، 2020
 6. شرقية إبراهيم، "إعادة إعمار ليبيا : تحقيق الإستقرار من خلال المصالحة الوطنية"، دراسة تحليلية صادرة عن مجلس بروكنجز- الدوحة، رقم 09، سبتمبر 2013
 7. شوايل عاشور، "تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا: واقع ورؤية"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الإنتقالية برعاية مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 23 يناير 2014
 8. عاشور مهدي محمد. "الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل"، ورقة بحث قدمت في مؤتمر "نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها"، إثيوبيا أديسا بابا، الثلاثاء 31 ماي 2011

9. العربي محمد، " جيواقتصاديات النفط والغاز في الإستراتيجية الروسية في ليبيا"، مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الإستراتيجية، مصر 2021
10. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، " الكلفة الإقتصادية للصراع في ليبيا"، موجز تنفيذي، الأمم المتحدة، لبنان، 2020
11. " الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها"، منظمة فريدريش إيبتر، 2015
12. "خط دفاع متقدم: أهداف تدخل موسكو في ليبيا"، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 31 ماي 2021
13. إميغن عبيد، "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 21 أكتوبر 2013
14. عاشور عمر، تحليل إتجاه الإسلاميين في ليبيا : الصعود والتحول والمستقبل"، مركز بروكنجز الدوحة، 2012
15. فان جنوجتن ساسكيا، "محاوية تنظيم داعش في ليبيا"، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، أبريل 2016
16. لآخر فولفرام، عدنان عباس علي، "دراسات عالمية تصدعات الثورة الليبية، القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 120، الطبعة الأولى، 2014،
17. القصير كمال، " تنظيم الدولة بليبيا : تمدد غير خيوط الأزمة السياسية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2015
18. كريستوفر شيفيس وجيفري مارتيني، "ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل"، تقرير مؤسسة راند، 2014
19. هاشم نور جليل، طعمه أمجد زين العابدين، "الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا، و مصر، وسورية أنموذجا)"، سياسات عربية، دراسات وأوراق بحثية
20. مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2021، على الرابط:
- <https://rb.gy/pbhuol>.
21. تقرير معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، "التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول في دولة ليبيا"، معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، 2021.
22. الحسين الشيخ العلوي، " الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا.. معاناة إنسانية برسم التسعير"، مركز الجزيرة للدراسات، 11 ماي 2015
23. كول بيتر، "فوضى خطوط الحدود؟ تأمين حدود ليبيا"، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، الشرق الأوسط، أكتوبر 2012
24. اللواتي فخر الدين، "حرب تونس على الإرهاب"، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 26 يوليو 2017، تم الإطلاع بتاريخ 28/05/2022، بتوقيت، 11:46، للإطلاع أكثر:
- <https://carnegieendowment.org/sada/72649>
25. "الأزمة الأمنية في تونس: تحدي استعادة الدولة زمام المبادرة"، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 15 جويلية 2015

26. فريدريك ويرلي، كانت كاثرين بولوك، "الحدود التونسية- الليبية: بين أمنيات الأمن والحقائق الإجتماعية الاقتصادية"، مركز مالكوم كير-كارينغي للشرق الأوسط، بتاريخ 01 أكتوبر 2018، تم الإطلاع بتاريخ: 28/05/2022، بتوقيت: 19:42، على الموقع:

<https://carnegie-mec.org/2018/10/01/ar-pub-77387>

27. الشيخ العلوي الحسين، "منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي"، مركز الجزيرة للدراسات، 31 أوت 2015، تم الإطلاع بتاريخ 07/06/2022، بتوقيت 12:58، على الرابط:

28. مايكل شوركين، ستيفاني بيزارد، وإس ريبكا زيمرمان، "معركة مالي التالية، تحسين قدرات مكافحة الإرهاب"، مؤسسة راند، 2017

<https://studies.aljazeera.net/en/node/3935>

المواقع الإلكترونية:

1. الحاسي بكر، " انتشار السلاح.. وسؤال حضور الدولة في ليبيا"، في 05/05/2019، تم الإطلاع بتاريخ 30/04/2022، بتوقيت 16:00، على الموقع: <https://www.218tv.net>

2. جويل ميجدال، "اقترب الدولة في المجتمع"، الموسوعة السياسية، جويلية 2016، تم الإطلاع بتاريخ 17/04/2022، بتوقيت 12:00، على الموقع: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/>

3. بن عمور خالد محمد، "العيوب الجيوبوليتيكية للدولة الليبية وأثرها على إنشاء التقسيمات الإدارية"، دراسات جغرافية، جامعة عمر المختار، ص 1065. للإطلاع: <https://omugeo.com/2021/09/23/4567/>

4. "جغرافية ليبيا"، وقائع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2020، تم الإطلاع بتاريخ 18/04/2022، بتوقيت: 19:00، على الموقع:

<https://fanack.com/ar/libya/geography-of-libya/>

5. أصلان مراد. "إصلاح القطاع الأمني في ليبيا خطوة رئيسية نحو بناء الدولة"، مركز الدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية سينا، البرنامج الليبي للإجماع والتنمية، 2020، تم الإطلاع يوم 03/04/2022، التوقيت: 07:00 على الموقع: <https://www.sesric.org/files/article/767.pdf>

6. الصواني محمد يوسف، "الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي"، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، تم الإطلاع بتاريخ: 25/04/2022، على الساعة 20:00، على الموقع: <https://caus.org.lb>

7. الشافعي بدر حسن، مقال بعنوان دور المرتزقة في حماية نظام القذافي"، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، تم الإطلاع بتاريخ 04/04/2022 بتوقيت : 11:00 على الموقع:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/2011721134954937755.html>

8. فرناندث هيثم عميرة، " ليبيا وإشكالية قانون العزل السياسي"، المعهد الملكي الإسماعي، 18 يونيو 2013، تم الإطلاع بتاريخ 17/04/2022، بتوقيت 22:00، على الموقع:

<https://www.files.ethz.ch/isn/165708/ARI20-2013-Amirah-Fernandez-Libia-ley-aislamiento-politico-arabe.pdf>

9. زايد هدية، "بعد عقد من الثورة... ليبيا عالقة في دوامة المراحل الإنتقالية"، الإندبندنت عربية، 14 فيفري 2022، تم الإطلاع بتاريخ 20/04/2022، بتوقيت 10:00، على الموقع:

<https://www.independentarabia.com/node/303736/>

10. يازجي مجدي، "ليبيا.. انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب، محاولات جرت للسيطرة على الوضع الأمني وسط دفاع قادة الكتائب عن التشكيلات المسلحة". موقع العربية، 2013، تاريخ التصفح 20/04/2022 بتوقيت 16:00، على الموقع:

<https://www.alarabiya.net/north-africa/libya/2013/10/10>

11. عمر محمد، "ليبيا: دور القبيلة في احتواء تداعيات الأزمة وأثارها"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، 28 أكتوبر 2015، تاريخ الإطلاع: 21/04/2022، بتوقيت: 17:2، على الموقع: <https://www.csdscsds.com/center.com>

12. خليفة هاجر جمال، "الدوافع والمحددات..التغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا (2011-2020)"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 20 نوفمبر 2020، تم الإطلاع بتاريخ 25/04/2022، بتوقيت: 16:00، على الموقع: <http://www.acrseg.org/41738>

13. كامل مصطفى، "سيناريو الفشل والمراقبة.. الأزمة الليبية بين أوباما وترامب"، المرجع، 2020، تم الإطلاع بتاريخ: 25/04/2022، بتوقيت: 13:00، على الموقع: <https://www.almarjie-paris.com/16481>

14. غانمي منية، "ليبيا.. اجتماع بين قائد الأفريكوم واللجنة العسكرية لبحث إخراج المرتزقة"، 2021، تاريخ الإطلاع: 25/04/2022 على الساعة: 16:10، على الموقع: <https://www.alarabiya.net>

15. "تغيير الإستراتيجية الأمريكية في ليبيا.. الدبلوماسية الخشنة لمواجهة التمرد الروسي"، 06 أبريل 2021، تم الإطلاع بتاريخ: 25/04/2022 على الساعة: 16:30، على الموقع: <https://arabicpost.net>

16. زيتوني شريف، "الدور الإيطالي في ليبيا: عين على الهجرة وأخرى على الثروة"، بوابة إفريقيا الإخبارية، 2017، تم الإطلاع بتاريخ: 24/04/2022، بتوقيت 17:00، على الموقع: <https://www.afrigatenews.net/a/140830>

17. الفقيه إحسان، "مؤتمر باليرمو حول ليبيا... هل يتجاوز الخلافات الدولية والصراعات المحلية؟ (تحليل)"، وكالة الأناضول، 2018، تاريخ الإطلاع: 24/04/2022، بتوقيت: 19:00، على الموقع: <https://www.aa.com.tr>

18. مجدي إنجي، "أين يقف التنين الصيني من الفرقاء الليبيين؟"، الإندبندنت عربية، 2020، تم الإطلاع بتاريخ: 24/04/2022، بتوقيت: 10:30، على الموقع: <https://www.independentarabia.com/node/126031>

19. صقر عمرو، "سياسة حذرة... الدور الصيني في الأزمة الليبية"، مركز الإنذار المبكر، 21 سبتمبر 2020، تم الإطلاع بتاريخ: 24/04/2022، عل الساعة: 11:00، على الموقع: <https://ewc-center.com>

20. باتيلي رائد ديكى، " انتشار الأسلحة خطر يهدد الأنظمة"، مجلة "أخبار الجيش"، العدد 3، 2015، تم الإطلاع بتاريخ 05/05/2022، بتوقيت 11:10، على الموقع: <http://armee.mr/node/696>
21. سامح راشد، "ليبيا.. غياب الأمن ووفرة السلاح"، ملحق الأسبوع السياسي، ملاحق الخليج، 2012/01/12، تم الإطلاع يوم 30/04/2022، بتوقيت: 15:00، على الموقع: <https://www.alkhaleej.ae>
22. بربون فوزية، "مقترح بشأن سحب السلاح من الليبيين"، ليبيا المستقبل، 2013/06/21، تم الإطلاع بتاريخ 30/04/2022، بتوقيت: 15:30 على الموقع: <https://archive2.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/35756>
23. نجاة الجبالي، "4 أسباب وراء انتشار السلاح غير الشرعي في ليبيا"، العين، 2016، تم الإطلاع بتاريخ 05/05/2022، بتوقيت 15:00، نقلا عن الموقع: <https://al-ain.com/article/libya-weapon-smuggling-ban>
24. التلغ رامي، "الجريمة المنظمة في ليبيا...أزمة لم تعرف النهاية منذ 2011، بوابة إفريقيا الإخبارية، بتاريخ 11 أبريل 2021، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/05/13 بتوقيت: 12:35 على الرابط: <https://www.afrigatenews.net/a/287345>
25. حمزة عتيبي، "كيف تنظر الجزائر إلى التدخل العسكري المحتمل في ليبيا ضد داعش"، نشر في 17 فبراير 2016، تم الإطلاع بتاريخ 27/05/2022، بتوقيت 16:00، على الموقع: <https://arabic.cnn.com/world/2016/02/17/algeria-military-intervention-libya>
26. الحامدي إيمان، "تونس تصطدم بتفاهم البطالة بعد عودة عمالتها من ليبيا"، بتاريخ 14 يونيو 2020، تم الإطلاع في: 29/05/2022، بتوقيت 10:00، على الموقع: shorturl.at/ghuA0
27. جوارا حمدي، "الحكم الذاتي: لماذا ترفض الحركات الأزوادية في مالي اتفاقية الجزائر؟"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 01 مارس 2015، ص 73، تم الإطلاع بتاريخ 06/06/2022، بتوقيت 19:00، على الموقع: shorturl.at/kpwR2
28. بن عمور خالد محمد، "العيوب الجيوبوليتيكية للدولة الليبية وأثرها على إنشاء التقسيمات الإدارية"، دراسات جغرافية، جامعة عمر المختار، 2020، ص 1065. للإطلاع: <https://omugeo.com/2021/09/23/4567>
29. الزيداني صلاح الدين أبو بكر، "القاعدة الجوية الأمريكية الإستطلاعية base-201 في النيجر... نمط متجدد للعمليات ضد الإرهاب"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 31 أكتوبر 2021، تم الإطلاع بتاريخ: 07 جوان 2022، بتوقيت: 15:29، على الرابط: shorturl.at/svzEZ
30. دافيد غورميزانو، "برخان و"تاكوبا" و"سابر"...أبرز العمليات العسكرية الفرنسية والأوروبية بمنطقة الساحل"، موقع فرانس 24، بتاريخ 16/02/2022، تم الإطلاع بتاريخ: 15:58، على الرابط: shorturl.at/fhmnN
31. رويجة زينب، "تبادل المخاطر: تأثير الصراع في ليبيا على البيئة الأمنية في الساحل الإفريقي"، مركز الإنذار المبكر، 02 جانفي 2022، تم الإطلاع بتاريخ: 08 جوان 2022، بتوقيت: 06:17، على الرابط: shorturl.at/tHKL3
32. أبو زيتون أيمن، "أسباب وتداعيات التحول السياسي الليبي"، ليبيا المستقبل، 2005، تم الإطلاع بتاريخ 05/04/2022 بتوقيت: 01:00 على الموقع:

<https://archive.libya-al-mostakbal.org/libayInMedia/August2005/alqusAabuzaytoon220805.htm>

33. "حفتر يعلن تجميد المؤتمر والحكومة والإعلان الدستوري"، بوابة الوسط صوت ليبيا الدولية، 14 فبراير 2014،

تم الإطلاع بتاريخ: 2022/04/19 الساعة: 16:00، على الموقع: <http://alwasat.ly/news/libya/3431>

34. أبو المعيلق ياسر، "القذافي لا يثق بالجيش ويعتمد على المرتزقة وقوات أولاده"، نشر بتاريخ 25 فيفري 2011،

تاريخ التصفح 2022/04/03، التوقيت 10:00، <https://www.dw.com/ar/a-14875327>

35. تقرير فرانس 24، بعنوان "تخلص ليبيا من مشروع نووي سري" عام 2008، تم الإطلاع يوم: 2022/04/06 على

الساعة 8:00، على الموقع:

<https://www.france24.com/ar/20080913-aiea-confirms-that-libya-left-secret-nuclear-project>

36. "النيجر تفكك شبكة دولية لتهريب الأسلحة من نيجيريا إلى ليبيا"، جريدة الوسط الليبية، الأربعاء 14 أبريل

2021، تم الإطلاع بتاريخ 03/06/2022، بتوقيت 23:00، على الموقع:

<http://alwasat.ly/news/libya/317324>

37. إنجي مجدي، "أين يقف التنين الصيني من الفرقاء الليبيين؟"، الإندبندت عربية، 2020، تم الإطلاع بتاريخ

24/04/2022، بتوقيت 10:30، على الموقع:

<https://www.independentarabia.com/node/126031>

38. عمرو صقر، "سياسة حذرة... الدور الصيني في الأزمة الليبية"، مركز الإنذار المبكر، 2020، تم الإطلاع بتاريخ:

24/04/2022، عل الساعة: 11:00، على الموقع:

<https://ewc-center.com/>

39. عبد الحفيظ علاء، "الأمن القومي... المفهوم والأبعاد"، المعهد المصري للدراسات، 17 أبريل 2020، تم الإطلاع

بتاريخ: 11 جوان 2022، على الساعة: 03:32، الموقع:

40. shorturl.at/kCY4

مراجع باللغة الإنجليزية:

1. William Zartman. The Desintegration and Restoration of Legitimale Authority, edited by William zartman, (Boulder- colorado Lynne Rinner Publishers in 1995).
2. Eagel Andrew , « libya as a failed state causes, consequences, options », The Washington Institute For Near East Policy, November 2014
3. David L. Buffalo : Definning asymmetric warfare, the institute of land warfare association of United states army, 2006
4. Barry-buzan, « People, States, and Fear : An Agenda for International Security studies in the post-cold war Era (Boulder : Lynne Rienner Publishers, 1991)
5. Kuperman.R. (2013 'september) lessons from libya:How not to intervene international security ,belifer center ,policy brief
6. ROSA E.BROOST, "failed state, or state of Failure ?", by The University Of Chicago, 2005, volume 72,
7. number 4.

8. Mustafa O. Attir, « Illegal Migration As A Major Threat To Libya's Security », Mediterranean Academy Of Diplomatic Studies, 2014
9. Ana-Maria Murphy-Teixidor , « Mixed Migration And Migrant Smuggling In Libya , The Role Of Non- Libyan Smuggler Intermediaries », Mixed Migration Center (2021
10. Floor El kamouni-Janseen , « Only God Can Stop The Smugglers », Understanding Human Smuggling In Libya, CRU Report, Clingendael Netherlands of International Relations, February 2017
11. Mark Micallef, Global Initiative Against Transnational Organized Crime The Human Convoy Belt : Trends In Human Trafficking and Smuggling In Post- Revolution Libya, March 2017
12. Moncef Kartas, « on The Edge ? Trafficking and Insecurity at the Tunisian- Libyan Border », Security Assessment In North Africa , small arms survey work paper 17
13. Fiona Mangan, Illicit Drug Trafficking and Use in Libya , Highs and lows, United States Institute Of Peace , N 161 , May 2020
14. Mary Fitzgerald, « Small arms and Light Weapons as a source of Terrorist Financing In Post-Qaddafi Libya », project craft, Research Briefing No.06
15. Emanuele santi, Saoussen Ben Romdhane, Mohamed Safouane Ben Aissa, « Impact of Libyan's Conflict On Tunisian Economy : Preliminary Assessment », Banque africaine De Development, North africa Quarterly Analytical, July 2011
16. ESCWA , « Impact Of The Libyan Crisis On the Tunisian Economy », United Nations- Beirut, 03 April 2017
17. Tunisia's Borders : Jihadism and Contraband », Crisis Group Middle East/North, Africa Report N°148, November 2013
18. « Mercenarism and Private Military and Security Companies », United Nations Human Rights Special Procedures, 2018
19. Arturo Varveilli, The role of tribal dynamics in the libyan future, (Italy : ISPI « n°172 » May 2013)
20. « When Foreign Forces and Mercenaries Leave Libya : New Hope, Caution For The Continent », African Centre For The Study and Research Of Terrorism, October 2021
21. Salim chena, Antoin Tisseron, « The Destabilization Of Post-Gaddafi Mali, Political Imbalance and Shifting Dynamics », Afrique Contemporaine, 2013/01 , No 245
22. Derek Henry Flood, « between Islamization and Secession : The Contest For Northern Mali », Combating Terrorism Center At West Point, vol 05 /7, July 2012
23. David J. Francis, « The regional Impact of The Armed Conflict And French Intervention In Mali », Norwegian Peacebuilding Resource Centre Report, April 2013
24. Djallil Lounnas, « The Libyan Security Continuum : The Impact Of The Libyan Crisis On The North African / Sahelian Regional System », MENARA, No.15, October 2018
25. Savannah De Tessieres, « At The Crossroads Of Sahelian Conflicts insecurity, terrorism, and arms trafficking in Niger », The Small Arms Survey In Switzerland, January 2018
26. UNCHR , « Mixed Migration Trends in Libya : Changing Dynamics And Protection challenges », Libya, 2017
27. Kuperman.R , lessons from Libya: How not to intervene international security, Believer center, policy brief 2013

1. Robert I. Rotberg, failed states, collapsed states, weak states : causes and Indicators, The brookings institution, site :
2. https://www.brookings.edu/wpcontent/uploads/2016/07/statefailureandstateweaknessinatimeoferror_chapter.pdf
3. Gerald B. Helman and Steven R. Ratner, Saving Failed States , foreign policy , 2010, site : <https://foreignpolicy.com/2010/06/15/saving-failed-states/>
4. «Introduction : Definitions & conceptual issues », defining security, peace building initiative, visited : 26 /04/2022, at :12 :00, site : <http://www.peacebuildinginitiative.org/index805b.html?pagelid=1953>
5. United Nations, « The Responsibility To Protect Principle », visited : 26/ 04/2022, at :15 :00, site : <https://www.un.org/en/genocideprevention/about-responsibility-to-protect.shtml>
6. Abdul rahman shalgham, « colonel Gaddafi and I on 09/11 », visited on : 06/04/2022, at : 09 :00 , site : <https://english.alarabiya.net/in-translation/2021/09/13/Colonel-Gaddafi-and->
7. Human rights watch organization, « civil society: UN General assembly should suspend libya's UN human rights council membership », visited: 08/04/2022, at:15:00, site: <https://www.hrw.org/news/2011/02/24/civil-society-un-general-assembly-should-suspend-libyas-un-human-rights-council>
8. Libya Herald, National forces alliance sweeps party lists as election results finally announced, 2012, visited : 18/04/2022 at :11 :00. site : <https://www.libyaherald.com/2012/07/national-forces-alliance-sweeps-party-lists-as-election-results-finally-announced/>
9. Ben fishman, « on libya policy, Trump defers To Europe ». The Washington Institute for near east policy, 2019, visited : 25 /04/2022, at 13:30, site : <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/libya-policy-trump-defers-europe>
10. Reuters Staff, « Factbox : Uprisings By Tuareg Rebels In Mali And Niger », reuters, august 2008, visited : 06 /06/2022, at : 19 :51, link : <https://www.reuters.com/article/uk-libya-tuaregs-fb-idUKKUA90227420080819>
11. Adam Nossiter, « Quaddafi's Weapons, Taken By Old Allies, Reinvigorate and Insurgent Army In mali », The New York Times, 05 february 2012, visited : 30/05/2022, at : 18 :30 , link : <https://www.nytimes.com/2012/02/06/world/africa/tuaregs-use-qaddafis-arms-for-rebellion-in-mali.html>
12. Edward Mcallister, David Lewis, « Explainer : Who are The rebels Threatening To Take Chad's Capital ? », reuters , 21 april 2021, visited on : 08 june 2022, at : 23 :51, link : <https://www.reuters.com/world/africa/who-are-rebels-threatening-take-chads-capital-2021-04-21/>
13. Declan Walsh, « Where Did Chad Rebels Prepare For Their Own War ? In Libya », The New York Times, 30 July 2021, visited : 08 june 2022, at : 00 :00, link : <https://www.nytimes.com/2021/04/22/world/africa/chad-rebels.html>
14. « Ex-Tuareg Leader Aghali Alambo In Niger Arrest », bbc news, 21 March 2012, visited : 08 june 2022, At : 11 :38, link : <https://www.bbc.com/news/world-africa-17462107>
15. Abdoulaye, Massalatchi, « Niger Rebels Vow Offensive Against Uranium Industry », Reuters, 31 january 2008, visited : 08 june 2022, at, 08 :52, link : <https://www.reuters.com/article/niger-rebels-idUKL3193352920080131>

16. « Libyan Convoy In Niger Where Ghaddafi Has Tureg Ties », VAONEWS, 05 september 2011, visited : 08 june 2022, at : 09 :34, link : <https://www.voanews.com/a/libyan-convoy-in-niger-where-gadhafi-has-tuareg-ties-129318313/144865.html>

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
ملخص الدراسة	
مقدمة	01
الإطار المفاهيمي للدراسة	08
الفصل الأول: عوامل ومظاهر فشل الدولة الليبية	
تمهيد الفصل	20
المبحث الأول: الفشل الدولاتي في ليبيا بين التحديات الداخلية والمؤثرات الخارجية.	21
المطلب الأول: العوامل الداخلية.	21
المطلب الثاني: العوامل الخارجية.	28
المبحث الثاني: مظاهر فشل الدولة الليبية.	36
المطلب الأول: مظاهر الفشل على المستوى الداخلي	36
المطلب الثاني: على المستوى الخارجي.	50
خلاصة الفصل	58
الفصل الثاني: التهديدات الأمنية في ليبيا.	
تمهيد الفصل	62
المبحث الأول: التهديدات الأمنية الصلبة.	63
المطلب الأول: انتشار السلاح وأمن الحدود.	63
المطلب الثاني: الإرهاب والجريمة المنظمة.	69
المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الاجتماعية والإقتصادية.	76
المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية	76
المطلب الثاني: التهريب بأنواعه.	81
خلاصة الفصل	87

الفصل الثالث: انعكاسات الفشل الدولتي في ليبيا على أمن دول الجوار.	
90	تمهيد الفصل
91	المبحث الأول: التهديدات الأمنية الليبية في المنطقة المغاربية.
91	المطلب الأول: انعكاسات فشل الدولة الليبية على الجزائر.
96	المطلب الثاني: تداعيات الفشل الدولتي الليبي على تونس.
102	المبحث الثاني: التهديدات اللاتماثلية من ليبيا إلى دول الساحل الإفريقي.
102	المطلب الأول: الحركات الانفصالية
107	المطلب الثاني: الإرهاب والتدخل الأجنبي
115	خلاصة الفصل
118	خاتمة
120	النتائج
121	التوصيات
123	قائمة المراجع
139	فهرس المحتويات

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	قيمة المؤشرات المحددة للهشاشة في ليبيا	57

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	وضح الديناميكيات السياسية لتهريب البشر في ليبيا	83

فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة توضح أبرز القبائل الليبية وتمركزاتها	24
02	خريطة توضح توزيع المجموعات المسلحة المتنافسة في ليبيا	45
03	خريطة توضح مراكز الثروات النفطية	49
04	خريطة توضح الطرق الرئيسية للهجرة غير الشرعية في ليبيا	78
05	خريطة توضح الطرق الرئيسية للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا	79
06	خريطة توضح طرق واتجاهات التهريب الرئيسية في ليبيا	85
07	خريطة الطرق الرئيسية لتهريب المخدرات	86
08	خريطة توضح التوزيع والتمركز عبر الحدودي للطوارق	94
09	خريطة توضح طرق تهريب السلاح على الحدود الليبية- التونسية	98